وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية - قطب شتمة -

قسم العلوم الإنسانية

شعبة :التاريخ

عنوان المذكرة

واقع الشعب الجزائري في سنوات الاحتلال الفرنسي من خلال الكتابات الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 1830 الى غاية 1954 م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

غرد سارة

إشراف الأستاذة:

غرداين مغنية

السنة الجامعية :2017/2016

شـــــكر وعـــرفان

أسدي خالص شكري وتقديري للأستاذة الفاضلة" غرداين مغنية "المشرفة على هذا الموضوع والتي فتحت لي قلبها ومكتبها بجلسات طويلة وكثيرة وصبرت معي صبرا جميلا ولم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها الرشيدة، كما أتقدم بخالص شكري لكل أساتذة قسم التاريخ.

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين

وزوجي الكريم

وكل أفراد العائلة والأحبة وجميع

الأصدقاء.

مـــــــقدمة

بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر سعت سلطات الإستعمار الفرنسي الى أبشع أنواع التنكيل على أرض الشعب الجزائري، ونظرا لطول فترته الإستعمارية التي دامت مئة واثنين وثلاثون سنة، واستخدامه للأساليب الجهنمية التي ميزت سياسته في مختلف الجوانب، وخلقت وضعا كارثيا في الجزائر، فوجدت هذه الأخيرة نفسها محطمة الهياكل ومدمرة في شتى المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومنه جاء موضوع هذه المذكرة بعنوان واقع الشعب الجزائري في سنوات الإحتلال الفرنسي من خلال الكتابات الجزائرية في الفترة الممتدة مابين 1830 الى غاية 1954م.

وتمت معالجته من خلال الإشكالية التالية:

كيف كان واقع الشعب الجزائري أثناء الإحتلال الفرنسي من 1830 الى غاية 1954م؟ والى أي مدى عكست الكتابات الجزائرية صحة ذلك ؟

<u>الأسئلة الفرعية:</u>

والى جانب هذه الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير الإحتلال الفرنسي على الشعب الجزائري من الجانب الإجتماعي؟
- ما هي الأساليب الفرنسية لطمس الثقافة الجزائرية العربية؟
- كيف انعكست السياسة الإقتصادية الفرنسية على الشعب الجزائري؟

<u>أهمية الموضوع:</u>

تكمن أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على واقع الشعب الجزائري أثناء الإحتلال الفرنسي وفق الكتابات الجزائرية والسياسة التي اتبعتها فرنسا التي تعتبر من أخطر سياسات المستعمر إذ من خلالها يمكنه القضاء على الشخصية الوطنية للشعب الجزائري، كما تعتبر محاولة لقطع الصلة التي تربطهم بماضيهم وماضي بلادهم وكيانهم.

- كما تكمل أهميته الى كشف أبعاد هذه السياسة وأثارها على المجتمع الجزائري والقضاء على العقيدة الإسلامية وثقافته وإدماجه في حضارة غريبة عنه جملة وتفصيلا.

- كما أن السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر أهمية بالغة كونها مثلت أولوية لدى المستعمر وعكس أطماعه في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الذاتية:

- يعود سبب إختياري للموضوع الى أسباب ذاتية تتمثل في معرفة تاريخ الجزائر المعاصر.
- الرغبة في إيضاح الواقع الإجتماعي والثقافي ولإقتصادي لشعب الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي وما مدى توافق الكتابات الجزائرية في نقل هذه الصورة ومدى تأثيرها في مسار الأحداث.

ب/ الأسباب الموضوعية:

أما الأسباب الموضوعية تتمثل في إدراكنا لأهمية الدراسة وقد تم إختياري لهذا الموضوع بناء على الإعتبارات الآتية:

- معظم الدراسات التاريخية التي تناولت الفترة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830-1954 اهتمت بدارسة التاريخ السياسي أو العسكري وكذلك فترة الحركة الجزائرية، أما الدراسات المهتمة بالواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للجزائر تعد قليلة خاصة خلال الفترة ما بين 1830-1954.
- تسليط الضوء على الطرق التي انتهجها المستعمر في تجسيد سياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتحديد أثارها على الشعب الجزائري من خلال الكتابات الجزائرية.
- محاولة إدراك معاناة الجزائريين من جراء هذه السياسة الفرنسية وكذا انعكاسات هذه السياسة عل الفرد الجزائري البسيط.

منهج الموضوع:

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمد في دراسة موضوع البحث عبر مختلف فصوله ومباحثه مناهج علمية معروفة في مجال الدراسات التاريخية وهي

المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، واعتمدت على هذا المنهج في سرد مختلف الأحداث التاريخية وتصنيفها حسب تسلسلها الزمني في أغلب الأوقات وقد راعت في ذلك كل ما له علاقة بالبحث.

خطة الموضوع:

وقد اعتمدت دراسة هذا الموضوع على خطة مقسمة الى:

- مقدمة
- الفصل الأول بعنوان الحياة الإجتماعية لشعب الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي في الفترة ما بين1830-1954 م من خلال الكتابات الجزائرية ثم تطرقت الى الأساليب السياسة الفرنسية والهجرة والاستيطان وما لحق الجزائريين من نهب وسلب خيراتها.
- الفصل الثاني: فقد عنون ب الواقع الثقافي لشعب الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي في الفترة ما بين 1830-1954 من خلال الكتابات الجزائرية وقد تناولت الجوانب الدينية وانعكاساتها على المؤسسات الإسلامية كالمساجد والزوايا، كذلك الجوانب الثقافية والعلمية أثناء الإحتلال الفرنسي والتي اتبعها الإستعمار الفرنسي وهي سياسة التجهيل ومحاربة اللغة والثقافة العربية ومحاربة التعليم واستئصاله من جذوره.
- الفصل الثالث: وضع الفصل الثالث تحت عنوان الوضع الإقتصادي لشعب الجزائري أثناء الحتلال الفرنسي في الفترة ما بين 1830- 1954 من خلال الكتابات الجزائرية جاء الحديث فيه عن بنية الاقتصاد الاستطاني الفرنسي في الجزائر من 1830 الى غاية 1954 والذي تمحور حول دعائم الاستطان الفرنسي في الجزائر والإجراءات القانونية التي اتخذتها فرنسا ضد الأراضي الجزائرية ونتائج هذه الإجراءات لنصل بعدها الى انعكاسات السياسة الإقتصادية الفرنسية على الشعب الجزائري وذلك في المجالات الثلاثة الزراعية والصناعية والتجارية وما مدى معاناة الشعب الجزائري من جراء هذه السياسة.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

لقد اعتمدت لاتمام هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة والتي كانت من اهمها:

- كتاب حمدان بن عثمان خوجة:" المرآة" وهو مصدر مهم كونه عايش الأحداث المختلفة التي مست الجزائريين مع بداية الإحتلال.

- فرحات عباس:" الشباب الجزائري" ترجمة أحمد منور، عاصمة الثقافة العربية والذي تحدث عن واقع الشعب الجزائري في الحقبة الإستعمارية.
- محمد المعراجي:" مصدر مصالي الحاج 1898-1938" والذي وصف واقع البيئة التي نشا فيها أثناء الحقبة الإستعمارية ومعاناة ومأساة الشعب الجزائري من الانتهاكات المسلطة عليه من جراء القوانين المجحفة في حقه من طرف السلطات الإستعمارية.
- كتاب يحي بوعزيز:" سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية" والذي تناول سياسة فرنسا الاستيطانية عبر مختلف مراحلها وما تطلبه من مصادرات مختلفة على رأسها مصادرة الأوقاف.
- اعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر خلال فترة الإحتلال التي تضمنت بالتفصيل ما حل بالعقار الجزائري ابان فترة الإحتلال.

بالإضافة الى جملة من المراجع والمصادر المدعمة للدارسة.

صعوبات الدراسة:

تمثلت في صعوبة الموضوع وعمقه كونه يحقق في واقع الشعب الجزائري أثناء الإحتلال الفرنسي من خلال الكتابات الجزائرية وهذا ليس بالأمر الهين.

كذلك من الصعوبات التي واجهتني أن معظم الدراسات التاريخية اهتمت بدراسة التاريخ السياسي أو العسكري، أما الدراسات المهتمة بالواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للجزائر تعد قليلة خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 1830 الى غاية 1954م.

الفصل الأول: الحياة الاجتماعية لشعب الجزائري خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر في الفترة ما بين1830-1954 من خلال الكتابات الجزائرية

المبحث الأول: الوضع الاجتماعي لشعب الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي

المطلب الأول: الوضع الصحي

المطلب الثاني: واقع العمران

المطلب الثالث: الواقع الأسري

المبحث الثاني : أساليب السياسة الفرنسية ضد الشعب الجزائري

المطلب الأول : الابادة الجماعية

المطلب الثاني: الهجرة والاستيطان

الفصل الأول: الحياة الإجتماعية لشعب الجزائري خلال الإحتلال الفرنسي في الفترة ما بين 1830-1954 من خلال الكتابات الجزائرية

يتناول هذا الفصل الحياة الإجتماعية للشعب الجزائري أثناء الإحتلال الفرنسي، التي كانت تعيشها الجزائر منذ بداية الإحتلال 1830 إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية والأوضاع المأساوية التي عاشها الشعب من وضع صحي مزري ومعاناة من هدم متواصل للمساكن، واتباع عدة أساليب قمعية انعكست على الفرد الجزائري والمجتمع، بحيث ضرب في شخصيته وإذلاله وتفكيك البنية الإجتماعية المترابطة وذلك بسبب قوانين تدمر كل ما يربط الجزائري بأخيه الجزائري.

المبحث الأول: الوضع الإجتماعي لشعب الجزائري أثناء الإحتلال الفرنسي

المطلب الأول: الوضع الصحي

من بين المعاناة التي كان يقاسيها الجزائريون الوضع الصحي المرتدي الذي كانوا عرضة له جراء انعدام الرعاية الصحية، ما عدا في التجمعات الحضرية التي فيها كثافة سكانية أوربية مثل الجزائر ووهران وقسنطينة التي يوجد بها حوالي 1145 طبيب، أما باقي الجزائر فلا يوجد بها سوى 350 طبيبا أي 6 أطباء الى 8 لكل 100000نسمة، زيادة على 37 طبيب عسكري لمناطق الجنوب.[1]

ومن جراء هذا الإهمال والسيطرة الإستعمارية على العديد من الأراضي واستأثروا لها دنوهم، ووزعوها فيما بينهم توزيعا غير عادل نتيجة هذا التشرد الفظيع وهذه المعاناة التي لا مثيل لها في التاريخ، أن وقعت في البلاد الجزائرية مجاعة فادحة سنة 1867 أدت الى هلاك نصف مليون من الجزائريين وأفقرت الجهات الكثيرة من البلاد الجزائرية بصفة لا تزال تعاني ويلاتها الى الآن.[2]

فحسب إحصاءات عدد من علماء التاريخ والديمغرافيا من بينهم **ياكونوا** 1953 **وجيلالي صاري** 1980 وحتى سنة 1921 أبادت قوات الإحتلال بالقتل والتجويع والأوبئة 820.000 جزائري.[3]

ففي نهاية القرن 19م الى بداية الحرب العالمية الثانية يدخل في هذه الفترة المترامية الأطراف ضحايا الأوبئة التي تعاقبت على الجزائريين وأودت بحياة عشرات الآلاف من الضحايا الجزائريين في تلك السنوات الرهيبة من القحط و المجاعة. ففي سنة 1868- 1888كان

---

[1] الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسة والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 009،ص46-47.

[2] احمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، ملتزمة للنشر والتوزيع والطبع، مكتبة المصرية، القاهرة، د ت، ص130.

[3] محمد العربي ولد خليفة: **الاحتلال الاستيطاني للجزائر. مقاربة التاريخ الاجتماعي والثقافي**، ط2، الجزائر، 2008، ص63.

الطاعون و1897-1909 الكوليرا وسنة1917.[1] التيفوس1941 الى سنة 1942 المجاعة والتيفوس.[2]

وقد تضافرت هذه النكبات كلها فأدت الى ظهور أزمة إقتصادية سياسية فنتجت عنها مجاعة عامة بالجزائر سنة 1867 واستمرت الى أواخر سنة 1868.[3] بحيث عرفت الجزائر ظاهرة الجراد ومخلفاته قبل المجاعة حيث هجم الجراد على الجزائر في أفريل 1866 فعم السهل التيجي وكل المناطق المجاورة له، وامتد الى مدينة المدية وأتلف المحاصيل الزراعية، بحيث اصبحت كل الحقول كالقمح والشعير وهي أمل السكان ومصدر رزقهم وغذائهم الأساسي، خالة تماما من العلة ولم تكد تنتهي كارثة الجراد حتى شمل الجزائر الجفاف العام، وقد كان الأوربيون أقل الذين تعرضوا الى هذا القحط لانهم كانوا يملكون أحسن الاراضي وأكثرها ماء بخلاف الفلاحين الجزائريين الذين كانت السلطة الإستعمارية قد استولت على أراضيهم.[4]

وتبعت هذا الجفاف أمطار غزيرة جدا وثلوج قوية أتلفت المحاصيل الزراعية الضعيفة وقتلت المواشي والأغنام، فأضاعت بعض القبال أغنامها ومن هنا تشرد المنكوبين وانتهجوا طرق التسول وخاصة منطقة الجنوب والهضاب العليا، وقد أجبرتهم هذه الظروف القاسية على بيع خيولهم بأبخس الأثمان، وحلي النساء للحصول على الحبوب والبذور بعد أن استهلكوا مخزون مطاميرهم واستنفذوا ما عندهم من المواد الغذائية، فالأرض لم تعد قادرة على الإنبات.[5]

إن من أهم النتائج السريعة للجفاف، هو ارتفاع البارز في سعر الحبوب فيصفه عامة إرتفع سعر الشعير الذي كان يباع بثمن 12.13فرنك الى 7.16 في القنطار الواحد في سبتمبر 1868 فكانت نسبة

الزيادة ب32% أما سعر القمح الذي كان بثمن2580 فقد ارتفع الى 64.46 أي بنسبة 50% في شهر سبتمبر1867، ثم وصل السعر الى 30.86 في أكتوبر من نفس السنة أي بنسبة 17%.[6]

---

[1] خديجة بقطاش: **الحركة البشرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871**،منشورات دحلب،2007، ص101.

[2] وليد خليفة:**المرجع السابق**، ص69.

[3] خديجة بقطاش:**المرجع السابق**، ص102.

[4] **المرجع نفسه** : ص102.

[5] :**المرجع نفسه** : ص103.

[6] **المرجع نفسه** : ص104.

فقد تظافرت هذه العوامل الطبيعية فكانت أحد الأسباب الهامة في ظهور بلية كبرى كمنت في المجاعة العامة التي هلك بسببها الكثيرون ثم حدث وباء الكوليرا والتيفوس فانتشر الجياع في البلاد وكثر، وأصبحوا يقتاتون بالجذور والأعشاب، والكلاب، بل أن البعض منهم نبشوا القبور وأكلوا جثث الموتى، وذكر البعض بانهم أكلوا حتى الاحياء من البشر وبلغ الأمر ببعضهم أن أصبحوا يتنازعون على المزابل والفضلات بالمدن.[1]

فالأمة الجزائرية كانت ضحية الجوع والمهانة، وسكنى القبور القذرة وقضاء الحياة بين أحضان اليأس والشقاء، فالأمة مريضة والموت يحصد فينا صفوفها حصادا ذريعا، فينما تجد في الإحصاء الوسمي أن معدل حياة الأوربي في القطر الجزائري هو 72 عاما ونصف عام، بينما تجد معدل حياة الجزائري لا تجاوز 50 سنة لقد أثبت أن معدل الكاروريات وحدة الحرارة الغذائية التي يتناولها الأوربي 3000 كالورية في اليوم الواحد، أما بالنسبة للجزائريين بمعدلها لا يتجاوز 1500 كالورية يوميا، 2000 في المدن و1000 في البادية.[2]

ويذكر الأب برزي الذى كا ن قسيسا على مدينة الشبلي بمتيجة:" إن الجياع كانوا يقدون الى المراكز الأوربية بالمدن منهوكي القوى عراة،[3] وقد غابت عنهم الصورة البشرية، إذ أصبحوا هياكل عظمية" وامتلأت الشوارع بالمتسولين، وتضاعفت الإعتداءات، مما زاد الأمر خطورة إنتشار وباء الكوليرا بشكل واسع وسط الجزائريين أما الأوربيين فقد نجو منه لتوفر الوقاية الصحية منه، فقد بلغ عدد الضحايا سنة

1867 ب89577 ضحية، 86791 من الجزائريين، أما جريدة المرشد الجزائري فتذكر بأن العدد بلغ 128812 ضحية في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1868 كما شكلت هذه المأساة أزمة سياسية حادة في الجزائر عاشها المستوطنون بمختلف فئاتهم كما أن الأعيان الجزائريين ردوا على سبب هذه الكوارث الى سوء تصرف السلطة الفرنسية مع أبناء الوطن الذين أخذت أراضيهم غصبا

[1] **خديجة بقطاش : المرجع السا بق** ، ص103.

[2] أحمد توفيق المدني: ،المرجع السابق، ص135.

[3] **المرجع نفسه** : ص135.

وذكر البعض أن المناطق التي هلك فيها الجزائريين هي نفس المناطق التي تأثرت وتضررت بخسائر بشرية جاسمة.[1]

بالإضافة الى إنتشار مرض السل في البادية والقرى ومساكن العمال في المدن بصورة مريعة وقد قال أحد الأطباء الإخصائيين الإداريين عن ذلك أن قطر الجزائر بملايينه العشرة من السكان يحتو على نفس العدد من المسلولين بقطر الجزائر يناهز 400.000 نسمة، بينما يوجد في فرنسا 900 مستوصف صحي لأمراض السل ولا يوجد بأرض الجزائر إلا 28 فقط.[2]

أما الحديث عن المشافي في فترة الإحتلال الفرنسي فعددها كان قليل حوالي 149 مشفى، بالإضافة الى قدم مبانيها واهترائها فإنها كانت تعاني من قلة الأجهزة الطبية والأسرة والأطباء والممرضين، وخاصة تلك المتواجدة في المدن الداخلية.[3]

أما أمراض العيون الفتاكة فهي تذهب كل سنة بأبصار نحو الثمانين ألفا من السكان المسلمين ولا توجد في القطر لجزائر إلا مصلحة واحدة أنشئت حديثا لمعالجة العيون، وست سيارات كبيرة متجولة في قطر الجزائر كله.[4]

أمام هذه لم تجد الأغلبية من الجزائريين سوى الإلتجاء الى الوسائل التقليدية لمعالجة مرضاهم

والتخفيف من آلامهم. ولتدليل على تردي الوضع الصحي في الجزائر يشير أن نصف الأطفال الجزائريين تحت خمس سنوات كانوا يموتون من جراء انعدام الرعاية الصحية وتدهور الوضع الإقتصادي لعائلاتهم، وهكذا فإن حالة الفقر المدقع التي عانى منها الشعب الجزائري بمختلففئاته

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص104.

[2] أحمد توفيق المدني: **المرجع السابق**، ص 136.

[3] الغالي غربي: **المرجع السابق**، ص 47.

[4] أحمد توفيق المدني: **المرجع السابق**، ص135.

الإجتماعية مردها الى الإحتلال الحاصل في التزايد السكاني والتناقص في الإمكانيات المادية في ظل اللامبالاة والتجاهل للإدارة الفرنسية لتام للوضع المأساوي للسكان.[1]

وهكذا جعل الإستعمار الفرنسي بأسريه فريسة الآلام والفقر والاضطهاد بعد قرن واثني وثلاثين سنة من حياته في ظل فرسا، وقد قال الفرنسي **رولان فارجييه:**" إن البؤس المطلق الذي يضم برعب وحشية مجموع الشعب الجزائري ليس إلا نتيجة حتمية للواقع الإستعماري"، وقد سبب هذا الوضع المأساوي بسب عدم اعتناء السلطات لإستعمارية بالجزائريين الى سوء التغذية وانتشار الأوبئة والأمراض بينهم. مما أدى الى ارتفاع الوفيات وتدهور صحة المواطنين عامة، فأصبحت نسبة وفيات الأطفال من أعلى النسب في العالم وهذا ما أكده أحد المسؤولين الفرنسي في الجزائر وهو الدكتور "**غوروبريسونير**" مقرر ميزانية الصحة العامة حيث كتب في تقريره المقدم الى الجمعية العامة الجزائرية سنة 1954م حول ضحايا السل بالجزائر العاصمة حيث يقول:" بلغ عدد المصابين بالسل الذين قدموا طلبات دخول الى مستشفى ليفى 1440 مريضا أن يقبل أكثر من 360 مريضا منهم، هذا يعني أن 1080 مريضا بقوا دون رعاية طبية، وحدث أن كثيرا من هؤلاء المساكين كانوا يسقطون في الطريق العام كما أن كثيرا منهم قد مات في المشفى عقب وصولهم بأيام قليلة.[2]

المطلب الثاني:واقع العمران

فبعد دخول القوات الفرنسية الى مدينة الجزائر ارتكبوا العديد من الجرائم النكراء في حق الشعب الجزائري حيث جبروا الخواص على ترك أملاكهم ومساكنهم خوفا على أرواحهم كما حولت المساجد الى كنائس. وتدمير المعالم التاريخية دون مراعاة وازع ديني أو إنساني أو حضاري، وقد كان قادة وحكام فرنسا من عسكريين ومدنيين الذين تولوا تسيير شؤون الجزائر الأداة الفاعلة في تنفيذ هذه السياسة الوحشية، مكرسين كل طاقتهم من أجل تثبيت الإحتلال وترسيخ دعائمه.[3]

ففي عهد الجنرال **كلوزيل**[4]الحافل بالجرائم السعة في حق الشعب الجزائري مستعملا في ذلك شتى وسائل الترهيب مثل مذبحة البليدة راح ضحيتها العديد من سكانها في شهر نوفمبر

[1] الغالي غربي: **المرجع السابق**، ص47.

[2] عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ. ما قبل التاريخ الى 1962**، دار المعرفة ، جزء 2، الجزائر 2009، ص 248.

[3] المرجع نفسه: ص 210.

[4] لجنرال كلوزيل: المولود سنة 1772، فيكون عمره حين تولى وظيفته في الجزائر حوالي 58 سنة اماز عهده بالغطرسة والمغامرة والعنف ضد الجزائريين في المدن والارياف، انظر المرجع عمار عمورة، ص 221.

1830، فقد ترك **دي بورمون**الجيش ومدينة الجزائر في حالة لا يرثى لها جراء الفوضى والفساد وانتشار الأوساخ وانعدام الأمن، فتعرضت خزينة الدولة ومعظم المساكن للسطو، واستولى الجنود الفرنسيون على أثاث السكان، بينما الضباط يتسابقون لاختيار أجمل المساكن[2]

أما الجنود المعسكرين في ضواحي مدينة كانوا يعيشون فسادا في الفيلات الجميلة في الضواحي يهشمون الأبواب لإبقاء النار وسياجات تقلع لتباع ويحطمون المرمر ويقطعون الأشجار ويخربون أنابيب المياه ليسقوا دوابهم.[1]

أما أرضيات المساكن فكانت تحفر بحثا على الكنوز الوهمية، ولم تنجى من يد الجنود حتى القبور والأضرحة الجميلة التي كانت تفتح بحثا عن الأموال، كما أن المحلات التجارية سلبت من الجزائريين وأعطت لليهود بالدرجة الأولى، فتعرضت جراء تلك صناعات التقليدية الى الدفن، وكما أننا نعرف جيدا أن المساجد الإسلامية لم تسلم من جراء الإحتلال الفرنسي، فقد تحولت الى ثكنات ولقد بادر **كلوزيل**الى إصدار قرار يوم 8 سبتمبر 1830،يقضي بمصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية والإستلاء عليها.[2]

كما أن الإحتلال الفرنسي حطم المساجد وتحويلها الى كنائس أو اسطبلات أو ثكنات أو مسارح واعطائها الى الأوربيين، بالإضافة الى ذلك نجد كتابات بعض الفرنسيين مادة كبيرة سجلت موقف السلطات من أملاك الوقف الإسلامي من بناءات دينية هدما وبيعا، وتحويلها عن الغرض الديني، وإذا تبعنا في تصنيف البناءات إقليم الغرب وهران وهو التقسيم الإداري التقليدي للقطر الجزائر أثناء الإحتلال.[3]

كما نجد أن السلطات الإستعمارية لم تتعامل بنس الطريقة مع مختلف أنحاء البلاد عانت العاصمة أكثر من غيرها من هدم المساجد والزوايا والأضرحة لأنها هي الأولى في الإحتلال وأنها الأولى التي انطلق منها التوسع العمراني الأوربي، وقد قضوا على البناءات الدينية تحت دعاوي مثل الدفاع عن المدينة ومد الطرقات وفتح ساحة الحكومة وبحجة شق الطرقات اعتمدوا على

[1] **احمد تو فيق المدني: المرجع السا بق، ص**222.

[2] عمار عمرة: **المرجع السابق**، ص 220.انظر الملحق رقم 1و2.

[3] أبو القاسم سعدالله: **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، دار الغرب الإسلامي، ج 5، ط 1، بيروت، ص 10.

حرمة المقابر الإسلامية، والأفظع من هذا أن الفرنسيين أخذوا عظام الموتى المسلمين وحملوها بالسفن الى مرسيليا لبيعها لمعامل مسحوق العظام.[1]

كانت تلمسان من المدن التي تضررت كثيرا بالأسلوب الذي طبق بالعاصمة وبجاية وقسنطينة مثلا كما أن زواوة والجنوب لم يدخلها الإستعمار إلا خلال الخمسينيات من القرن الماضي.[2]

ونتيجة هذا التصرف الإستعماري هدمت السلطات الإستعمارية العديد من المساجد في العاصمة وتم تحويلها الى مستودعات. ومن بينهم جامع كتشاوة وجامع حسين داي البراني، أما معظم المساجد الأخرى هدمت بحجج واهمة أو حولت المؤسسات عسكرية ثم هدمت نذكر من بينها جامع السيدة، وجامع خضر باشا وجامع البادستان وجامع الصباغين وجامع سوق اللوح، وجامع الرابطة وجامع الزيتونة، وجامع القبائل، وجامع الشماعين، وجامع سيجي الرحبي، وجامع علي خوجة نفس المصير لزوايا مدينة الجزائر. التي كانت مأوى للفقراء والغرباء وبعضها للعبادة مثل زاوية الشرقة وزاوية القشاش، أما بالنسبة للقباب والأضرحة هي الأخرى لم تسلم من أيدي السلطات لفرنسية، منها قبة سيدي السعدي، وقبة سيدي بتقة سنة 1848.

وكان الغرض من الإستلاء على هذه المؤسسات الوقفية أولا تسهيل عملية نقل الملكية من الجزائريين الى المعمرين الأوربيين للإستقرار نهائيا وثانيا خدمة العمليات البشرية التي ارتبطت بالإحتلال والسياسة الإستعمارية زد الى ذلك توزيع المساجد على الجيش لربط خيوله لوضع عتاده ومراقده ومستشفياته بالإضافة الى هدم المساجد أو بيعها الى الأوربيين ليهدموها ويبنوا عليها المنازل والحمامات وقد استعمل بعض المساجد كمخازن للحبوب وصيدليات مسارح كان عدد مساجد العاصمة عند الإحتلال 122 مسجدا بين صغير وكبير و13 جامع ا كبير للمنطق الفرنسي، ضف الى ذلك أنه 32 مسجدا أصابها الهدم والتعطيل والخراب، ولقد واصلت السلطات الفرنسية عمليات التخريب والتخلص من المساجد الى الفاتح القرن العشرين بين 1905-1911. كما جرت مناقشات ساخنة في بلدية الجزائر حول هدم الجامعين وهما الجامع الكبير والجامع

[1] عمار عمورة: **المرجع السابق**، ص 121.

[2] أبو القاسم سعدالله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، المرجع السابق، ص9.

الجديد وبناء فندقين مكان الجامعين إلا أن السلطة الفرنسية كانت متخوفة من ردود الفعل للشعب الجزائري المسلم.[1]

بالإضافة الى هدم سوق القيسارية حسب قول **حمدان حوجه** أين تباع الكتب وسوق الصباغين التي تصبغ فيه الألبسة وسوق الفرايرية أين تضع مختلف أنواع أدوات الحديد والسوق الكبير حيث تباع مختلف أنواع الأقمشة، حيث شوه الجنرال **دامريمون**سنة 1837 صورة العاصمة جراء عملية الهدم، فهدموا العديد من الأسواق وحولوها الى ساحات عامة، كما تم تهديم عدة منازل في العاصمة لإقامة ساحة الحكومة وحولت هذه الأملاك كذلك الى ملاهي ومقاهي على الطراز الفرنسي[2] وازدادت الهمجية الإستعمارية على المؤسسات الوقفية في عهد الحاكم العام **بيجو** 1840-1847 الذي ضم سنة 1843 الى العقارات المصادرة أوقاف الجامع الكبير، وكذلك جميع المؤسسات الدينية الأخرى التابعة للأوقاف

مثل المساجد والزوايا والمنازل والمزارع والحدائق والبساتين والمخازن والحمامات والحوانيت والمقاهي والمطاحن والفنادق والمقابر...الخ، كما هدم المنازل من اجل تصنيف الشوارع وتوسيعها ورفع ثمن الإيجار والإستئجار قد كان له وقع أشد على التجار.[3]

ونظرا لتمييز العنصري بدأت تظهر على مدينة الجزائر سمات الفصل بين الحي الأوربي الجميل والنظيف يقطنه الفرنسيون ميسور الحال وبالقرب منهم أسست المصالح العامة والمتاجر الكبيرة والمصانع المتوسطة منابات الوادي على جهة البحر الى الحراش باستثناء الأحياء البرجوازية مثل حيدرة ومن جهة الحي العربي الأهل بالسكان المعوزة من كل النشطات تقطنه الطبقة القادحة من الجزائريين، وفتح عن هذا الوضع مجتمعين متناقضين ومتنافرين استمر الى غاية الإستقلال من جهة مباني فرنسية كثيرة وجميلة وأمامها تجمعات عربية تسكن أكواخا كالحيوانات تحوط بها الروائح الكريهة.[4]

---

[1] أبو قاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ص 13.

[2] المرجع نفسه: ص 13.

[3] عمار عمورة: **المرجع السابق**، ص 226.

[4] **المرجع نفسه**، ص 245.

بالإضافة أن في الجزائر العاصمة سكن الجزائريون ابتداء من سنة 1922م في الاحياء القصديرية، ففي سنة 1938 أحصى في العاصمة13 موقع قصديري يسكن به حوالي 5000 شخص من بينهم الحي القصديري.[1]

ففي سنة1947 أحصي 58 موقع قصديري ليرفع العدد عند اندلاع الثورة التحريرية 1954 بسبب انعدام الأمن في الأرياف الى 90 موقع من بينهم الحي القصديري بطالمي وديار السعادة، وكان أكبرهم كان موجودا بحسين داي والحراش الأول يحتوي على 3880 كوخ، يقطن به 24600 عائلة، كما أن السلطات الفرنسية لم تخصص حصص للجزائريين في برنامجها السكن الإجتماعي إلا ابتداء من سنة 1954م.[2]

كما أدخلت تعديل على الباس مثل القبعة ونزع اللحاف، وكذلك بناء المخامر ومقرات الموسيقىوالمراقص والكحول والمشروبات وغيرها، من أماكن الهو والمجون.[3] كما هدمت الكثير من المساجد منذ بداية الإحتلال مثل مسجد السيدة الذي زركشه حسن باشا بالرخام المستورد من إيطاليا، كما حولت العديد من المساجد الى كنائس كجامع القصبة وجامع القائد غيرهم، لذلك لا غرابة أن نجد الشاعر **محمد بن شاهد** الذي عاصر الحملة الفرنسية وتوفي الفتوى قبيل الإحتلال أفزعه المشهد الرهيب قدون كل ذلك في قصيدة تاريخية هامة جاء في بعض أبياتها قوله:

ونالو من الأموال يسرا ميسرا وفازوا بها القلب يصلي على الخمر

أموات وما تدري البوآبي بقصتي وكيف يطيب العيش والأنشا في الكفر.[4]

كما عمل الفرنسيون منذ غزو الجزائر على طمس معالم المدن وشمل هذا الطمس على تغيير الشوارع وأسمائها، وتهديم المنازل والأسواق القديمة وإحداث الساحات مكانها، وتحويل الدور والفيلات، والقصور الى مؤسسات عمومية للجيش والمستشفيات، وقد بيعت دكاكين وأضرحة وغيرها الى الأوربيين ليتاجروا فيها، كما جرى تحويل المساجد الى كنائس ومخازن ومستشفيات، وتهديم بعضها نهائيا دون استبدالها. ومن أهم المدن التي تأثرت بذلك منذ الوهلة الأولى هي

[1] **ا بو قا سم سعد الله: المرجع السا بق** ،ص 245.

[2] **المرجع نفسه** : ص 246.

[3] أحمد مريوش: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1962**،بوزريعة،2007، ص 36.

[4] **المرجع نفسه**، ص37

العاصمة، وقد امتاز الطمس الذي عرفته بالعنف والتعصب، لأنها في نظر الفرنسيين رمزا للقرصنة والقوة والدين الإسلامي والجهاد.[1]

ومن آثار التغير كذلك تبديل أسماء الشوارع والأبواب والمؤسسات الخ بإعطائها أسماء رومانية وأوروبية، ودينية ومسيحية وتاريخية، وهذا بعض الأسماء التي أصبحت المتداولة خلال سنتي 1832-1833: شارع يوبا، شارع شارل الخامس، شارع دوكين، شارع كليبر. وكذلك تسمية باب الموسى باب الجهاد باسم باب فرنسا، أو أسماء فرنسية مثل: شارع أورليان، وتروا كولار (الألوان الثلاثة)، وكذلك أسماء أوروبية مثل سيدني سميث، ففي عهد كلوزيل أصبحت المدينة تتوفر على احدى عشر مقهى[2].

بالبيار، وأربعة فنادق كبيرة وثلاث مطاعم ومكتبتين للمطالعة كما أصبحت تحتوي المدينة على كباريهات، والمقاهي، والأغاني الموسيقية.[3]

ضف الى ذلك من الوضع المزري للشعب الجزائري، بحيث أكثر من 38 من المساكن التي يقيم بها الجزائريون كانت هشة، أي أنها لا تتميز بمواصفات البناء المطلوب، ففي إما بيوت قصديرية، أكواخ، أو بيوت قديمة...الخ، كما ان أكثر من30% من سكان كبريات المدن يسكنونالأكواخ والبيوت القصديرية، وقد وصل عدد سكان الجزائريين سنة 1954 الى 9450.000نسمة، بالمقابل كان عدد الوحدات السكانية ذات البناء العادي يقدر ب 1.220.000 وحدة سكانية.[4]

ونظرا لما عرفه هذا القطاع من ضيق وتزاحم، إضافة الة هدف السلطات الإستعمارية في ابعاد الشعب عن الريف الى المدينة باعتباره الملجأ والقاعدة الخلفية للثوار ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية حول المساكن التي كان يعيش فيها الشعب الجزائري والمعاناة القاسية التي كان

---

[1] أبو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ج 1، لبنان، 1962، ص66.

[2] المرجع نفسه : ص 66.

[3] **المرجع نفسه** : ص71.

[4] عمر برامه: **التغيير الإجتماعي المخطط أو التنظيم الاجتماعي الموجه في الجزائر (دراسة ميدانية لولاية جيجل)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدور الثالث في علم الإجتماع الحضري، (غير مشورة)، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية، قسم علم الإجماعوالديمغرافيا، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 1985-1986، ص 69.

يعيشها أهل البادية بحيث حطمهم الجوع والإهمال، فلا يجدون لقمة العيش ولو على طريق التسول والتقاط فضلات المزابل، والمدائن القصديرية الرهيبة، على مقربة من مدن يسكنها أهل البادية كانت هي الأخرى تجمع مئات الآلاف من الناس، يسكن كل عائلة منها بمعدل 5 نفوس في العائلة، بيتا شيدت جدرانه وشققه من بقايا صفائح قصديرية تجمع الى بعضها بأخشاب بالية ومسامير، بحيث لا يتجاوز مساحة البيت منها ستة أمتار، وبهذا فقد ضاقت المنازل بسكانها وأصبحت الغرقة الواحدة تقسم الى عائلتين أو أكثر.[1]

المطلب الثالث: الواقع الأسري

منذ تعمير الإستعمار الفرنسي للجزائر لم يذق الشعب الجزائري طعم الهناء والطمأنينة من جراء الجرائم المرتكبة في حقه وحق بلاده، فعمل الجنرال **بيجو** على اضعاف القبائل وحرم الشعب بأكمله من مقومات حياته عن طريق الغصب المتعدد الأشكال، والمصادرة الجماعية المتكررة لأجود الأراضي، والإستلاء على الغابات مما جعل المجتمع يتراجع، كما قام بتفكيك القبائل، وجزأها الى دواوير صغيرة، مما سهل عليه المراقبة، منذ ذلك اليوم تمكن بيجو من جعل الأفراد قابلون الإستغلال بلا مقابل، كما ذكر الشيخ **ابن باديس**[2] ذات يوم، وقد هاله أن يرى فضائل الأجداد تتلاشى:" إن شعبنا يجمعه طبل وفرقة شرطي ليس بشعب." [3]

ضف الى ما ذكرته معظم الكتابات الجزائرية إذ حاولوا هؤلاء الأوربيين ان يحلوا في كل مكان بكيفية منظمة وضارية محل شعبنا، واختل النظام القبلي، وآلت أسر كانت أحوالها ميسورة الى حالة التسول، ووقعت أسر أخرى ضحايا مرابين أمسكوا بخناقها، كما راحت الجماهير الفلاحية والرعوية تعيد بناء ذاتها بيولوجيا ببقائها وفية لتقاليدها ولتاريخها، كما أنهم عندما يتبنون الباس الأوربي أحيانا بسبب ضغط الحاجة أو لتلاؤمه مع عملهم فإنهم كانوا يحتفظون بغطاء الرأس

[1] احمد توفيق المدني: **المرجع السابق**، 134.

[2] الشيخ ابن باديس : ولد عبد الحميد ابن باديس ، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واحد اعلام الحركة الاصلاحية في الجزائر خلال النصف الاول من القرن العشرين، يوم 5 ديسمبر 1889 بقسنطينة حيث وافته المنية يوم 16 افريل 1940، كان ينحدر من عائلة عريقة تعود اصلها الى بني زيري ، انظر المرجع الرشيد زرقتي: جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي، ط2، دار الشهاب، بيروت، ص 45.

[3] فرحات عباس: **الشباب الجزائري**، ترجمة احمد منور، عاصمة الثقافة العربية، منتدى سور الازبيكية، الجزائر 2007، ص 20.22.

المحلي بكل اعتزاز، في كون تأكيدهم جنسيتهم وعقيدتهم، كما أن الأوربيين عملوا على زعزعت كيان الجماهير الجزائرية.[1]

بكل عنف وقوة التي يمارسها على المغلوبين، فإن هذه الأخيرة البائسة والجاهلة في الغالب تلجأ الى إيمانها بربها، وتحافظ على وحدنها وعلى نمط حياتها التي تزيد من صلابها سياسة التفرقة العنصرية المفروضة من قبل المشروع الفرنسي.[2]

وقد لعبت الاسرة الجزائرية أثناء الإستعمار الفرنسي دورا أساسيا في مقاومة استغلال الحضارة الأوربية.[3]

كما عرفت الأسر الجزائرية العديد من الإساءات من طريق الحكومة الفرنسية، ففي سنة 1908 هناك مشروع للحكومة الفرنسية الذي يرى ضرورة الخدمة العسكرية، الإجبارية للجزائريين المسلمين فقد تم الإعلان عنه فبمجرد ما عرف الخبر فإنه، تسبب في استياء العديد من العائلات وقلقهم وغضبهم فقد أنزلت الفاجعة أنحاء القطر الجزائري.[4]

فالأمهات في العائلة هي اللواتي اعترهن التشويش فحبسهن، كانت فرنسا تريد سرقة أبنائهم وتحطيم الخلية الأسرية، لقد عاشت تلك العائلات معاناة قاسية جدا جراء هذا المشروع.[5]

كما نجد العديد من الأسر والرجال لا أحد يريد أن يضحي بأبنائهم في خدمة الجيش الفرنسي، فقد كانوا يعتبرون هذا المشروع تحديا وخرقا للمبادئ الإسلامية، اما الأوساط الدينية فإنها كانت ترى فيه الوسيلة منحرفة لتمسيح المسلمين.[6]

هذا ما جعل على إجبارية الجزائريين رجالا ونساء على مغادرة وطنهم وفي جزر نائية مثل سان مرغريتوكالدوفيا الجديدة، وقد نفى الأخرون فطالبوا العيش في بلاد عربية وإسلامية مثل

---

[1] أ **بو قاسم سعدالله : المر جع السابق ،ص45**

[2] المر جع نفسه : ص12

[3] فرحات عباس: **المرجع السابق**، ص 23.

[4] محمد المعراجي: **مصدر مصالي الحاج 1898-1938**،منشورات منتدى سور الاربكية، 2007، ص 46.

[5] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925**، مديرية النشر جامعة قالمة، 2010، ص 141.

[6] محمد المعراجي: **المصدر السابق**، ص 47.

الإسكندرية والحجاز هناك من غيبته المنافي فلم يسمح له بالرجوع الى وطنه أبدا وهناك أطفال أخذوا كرهائن لإجبار أبنائهم الإستسلام مثل أولاد ابن رويلة وابن علال...الخ.[1]

كما ذكر مصالي الحاج أن بعض الناس كانوا يقومون بالهجرة السرية دون أن تعلم السلطات الإستعمارية، فهناك عائلات التفت بإرسال أبنائهم الذين هم في سن التجنيد نحو المشرق.[2]

ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية أن الفقراء والذين لم يستطيعوا الهجرة كانوا يذهبون الى البلدان الإسلامية الأقرب يعني المغرب، إن بعض العائلات من تلمسان مكثوا هناك ومازالوا يعيشون الى يومنا هذا، كما حصلت هجرات متشابهة في قطر الجزائر وهؤلاء الناس لم يكونوا يفكرون في غدهم ومستقبلهم، كما ذكر مصالي الحاج، حتى أن العائلة تغادر البلاد بكيفية صريحة وكأنها تشجع كل ما هو متردد هكذا فإن الحاج محمد بن يلس شيخ زاوية درقاوة قد أعلنت مغادرته ومغادرة بعض رواده غن هذا الحدث قد كان له أثر عميق لدى أوساط الشعب الجزائري. كما أن الرجال الذين هم الفلاحون وتجار في نفس الوقت كانوا يتألمون لمغادرة الأرض بغتة. وبالنسبة لهذه المغادرة عبارة عن التخلي على ميراث الأجداد وكان ذلك نتيجة الإستعمار ونظامه الكارثي في نزع الملكية الذي أدى بالسكان المسلمين الى التفقير في جميع التراب الجزائري.[3]

فكان وضع الأسرة الجزائرية في عهد الإستعمار الفرنسي مزري حيث كانت تعيش أوضاع قاسية ضف الى ذلك أنهم كانوا ينامون على حصير من الحلفاء وغطائين قطن كما ذكر مصالي الحاج وضع الأسرة أن التجهيزات غير كافية، حتى يتمكنوا من الحصول على الدفء ليلا في هذه الغرف التي كانت جدرانها رطبة الى حد العرق، كما أن العديد من الأسر الجزائرية إبان الإحتلال وما خلفته من فقر وبؤس جعل الأهالي يحرمون أبنائهم من الدراسة لعدم وفرة اللوازم المادية التي تكفيه لدراسة فكان الأطفال محرمون من العديد من الأشياء، فقد كانوا في سن الخامسة يعملون على تسمير الأحذية، حيث يذكر مصالي الحاج منذ صباه عن معاناته حيث عمل العديد من الأعمال الشاقة:" كان عملي يبدأ باكرا كان عليا أن أفتح الإسكافية وأن أقوم بالتنظيف، ثم كنت أذهب لرمي الأوساخ بعد تمشيطها لأضع على حدة المسامير والقطع الجلدية الجيدة وقطع

[1] ابو قاسم سعدالله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الغرب الإسلامي، ج 4، بيروت، ص 19.

[2] محمد المعراجي: **المصدر السابق**، ص 37.

[3] **المصدر نفسه**، ص48.

الشمع...الخ، فكانوا الأطفال في عمري يعلمون كيف أقطع الكارتون والجلد وكيف أسمر الأحذية وهي قابلة للبيع، كما أن نظام نزع الأملاك قد خلف ضحايا لصالح الوافدين الجدد [1]

وبالتالي فإننا نلتقي من حين لأخر فلاحين بدون ارض متوجهين جماعات نحو المدينة وهذا بفعل الإحتلال الفرنسي.[2]

فالإنسان الجزائري لم يكن أفضل من قيمة البهائم، فالإدارة الإستعمارية لم توليه أي اهتمام، إلا إذا تعلق الأمر بفرض مختلف الضرائب لأن الأهالي في الجزائر لم يكونوا يحكمون بقانون بل أن حياتهم اليومية تسير وفقا لمشيئة المستعمر الذي يخطط للمداخيل والمصاريف الذي يرهق به الإنسان، كما أنه يوزع عليه المهام ويخلق الأوضاع حسب إرادته وتماشيا مع مصالحه الخاصة.[3]

إن هذا التعسف جعل معظم أبناء الجزائر يفضلون العزلة والعيش على الهامش موكبين كل ما يتعلق بمصريهم للقضاء والقدر، راضيين بحياة البهائم المفروضة عليهم.[4]

كما أن المرأة كانت تخضع لظروف قاسية نتيجة التأويل الخاطئ لمبادئ الإسلامية السمحة وكانت وظيفتها الطبخ والإنجاب، فالرجل الحقيقي في ذلك الحين هو التاجر والفلاح، وهو القادر على سد حاجيات عياله بواسطة عضلاته، ومن الجزائريين رغم كل شيء ما يوفر لبناته تعليما قرآنيا، وقلة قليلة منهم من يرضى بإرسالهم الى المدرسة الفرنسية إذا هذا الجهل المخطط أدى في الواقع الى خلق مجتمع ساذج في أغلبيته، كما تولد عن هذا الوضع المزرى بعض المظاهر السلبية والسيئة في الجزائر عامة كالسرقة والحقرة وحتى القتل، لأن الإنسان الجائع لابد أن يبحث عن أي شيء يأكله ولو حتى بالحرام.[5]

ضف الى ما ذكرته معظم الكتابات الجزائرية بحيث تدهورت الحياة الإجتماعية، وانخفاض المستوى المعيشي لسكان بسبب مصادرة الأراضي والأملاك ضف الى ظهور فئة دخيلة بالمجتمع

---

[1] **محمد المعراجي : المصدر السابق**، ص 48.

[2] **المصدر نفسه :** ص 35، 38.

[3] العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1999، ج1، دمشق، ص25.

[4] مصطفى الاشراف: **الجزائر الامة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 35.

[5] عائشة ليتيم: **ايام في الذاكرة من مأساة شعب**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 45،46.

الجزائري المستوطنين.[1]

ضف الى ذلك انتشار الفقر والبطالة بحيث أن إبعاد الجزائريين عن الأرض وعن الوظائف الحكومية والإدارية، وعدم وجود صناعة في البلاد وتكاثر عددهم مع عدم توافر أسباب الحياة، بحيث يوجد في البلاد الجزائرية رسميا، مليون رجل عاطل، أنهم لا يجيدون أي عمل في الأرض وبالتالي أصبحوا عالة على المجتمع، كما تشتت الأسرة الجزائرية والهجرة نحو الخارج كما ذكرنا سابقا.[2] كما أصدرت سلطات الإحتلال مراسيم وقوانين تدعيما لسياسة الإدماج منها مرسوم 22 جويلية 1834، والذي ينص على اعتبار الجزائر من الممتلكات الفرنسية. ومرسوم 1916 والذي جاء فيه: تجنيد جميع الجزائريين الذين ولد بعد 1890 وعدم السماح لهم بالحصول على الإعفاء وكان الهدف من وراء هذه المراسيم وهي ابعاد الشعب الجزائري عن المساهمة في حكم بلادهم واعتبارهم مجرد رعايا وليسوا مواطنين ضف الى إذلال السكان وإهانتهم واحتقارهم واستبعادهم.[3]

المبحث الثاني: أساليب السياسة الفرنسية ضد الشعب الجزائري

المطلب الأول: الإبادة الجماعية

لم يكتفي الإحتلال الفرنسي بالجرائم والإنتهاكات بل وصلوا في ذلك حيث صرح الجنرال **كلوزيل** الذي كان موجودا بالبليدة في نوفمبر 1830م بعد أن أعطى الأوامر لتقتيل الجماعي، بقوله:" إني أمرت جنودي بالتخريب وحرق كل من يعترض طريقهم، وعن حقيقة الحرب هي ليست من أجل زيادة النوع البشري "، كما لجأ الى الانتقام من سكان البليدة الباقين بعد انسحاب المقاومين الى الجبال، وتسببت المدفعية في استشهاد حوالي ثمانمائة شهيد، وكان ذلك سنة1830[4].

[1] المستوطنين: هم المعمرين وهم حثالة المجتمع الفرنسي والاوروبي جيئ بهم الى الجزائر كانت لهم امتيازات عديدة، انظر احمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص 38.

[2] مصطفى الاشرف: **المرجع السابق**، ص 36.

[3] عائشة ليتيم: **المرجع السابق**، ص 47.

[4] حمدان خوجة: **المرآة**، تقديم وتعريف، محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1975، ص 44.

كما أن كل الضربات مباحة مع الأهالي من إبادة المدنيين وقتل المبعوثين المفوضين، كما ذكر المؤرخ **كاميل روسي** أن **دور فيغو** الذي كان يشغل منصب وزي الشرطة في عهد نابليون الأول جاء الى الجزائر بمؤهلات تبعت الثقة في نفوس الدعاة لإستعمال سياسة الظلم والقوة، كان هو المسؤول عن إبادة قبيلة العوفية.[1]

وعن سبب هذه الإبادة تعود الى شيخ العرب فرحات ابن سعيد الذي كان العداء بينه وبين أحمد باي، قد أرسل وفدا الى دور فيغو لطلب الدعم الفرنسي ضد عدوهم لكنه استقبلهم استقبالا حارا، حيث عادوا محملين معهم الهدايا الثمينة فلما وصلوا الى طرف سهل متيجة انقض عليهم جيش من القبائل الجبل فاستولوا ما معهم وتعرضوا للنهب في أراضي قبيلة العوفية فعاد الوفد الى الجزائر، واشتكى هذا الأخير، فبعث دور فيغور رجاله في الحال ليبيدوا القبيلة الصغيرة، دون أن يتأكد من صحة تواطؤ الأهالي على السرقة.[2]

ضف الى ذلك من أبشع الجرائم كانوا يجمعون العظام البشرية من المقابر بحيث أن مصانعها بحاجة الى فحم العظام لتبييض السكر، فأظهر هؤلاء لاستعدادهم لإرسال العظام التي تحتاجها المصانع المارسيلية. ضمن حمدان خوجة هذه الأعمال في مذكرته الى اللجنة الإفريقية سنة 1833م[3]، فقال... وإن الظلم لم يسلط على الأحياء فحسب بل اتسع نطاقه الى قبور الأموات، تفتح فيتاجر بعظامها المدفونة من غير تابوت.[4]

وذكر حمدان خوجة في عريضة الى المارشال وزير الحربية الفرنسية بتاريخ 3 جوان 1833:" إنه من يوم دخول الفرنسيين الجزائر الى يومنا هذا، لم يزالوا يحفرون مقابر آبائنا وأجدادنا يستخرجون الأجر والأحجار، فيبنون بها..." فكان رد الوزارة:" إن مدافن المسلمين كانت على جانب مداخل أبواب المدينة فكان يجب عبورها لشق طرق ضرورية" هذا دليل على فرنسا تقض بضرورة على أن تداس تلك القبور وتستغل محتواها.[5]

---

[1] **قبيلة العوفية:** وهي قبيلة صغيرة تسكن في ضواحي الدار المربعة قرب الحراش، انظر حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص 35.

[2] محمد عساوي، نبيل شريخي: **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري 1830-1871**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 45.

[3] المرجع نفسه ، ص 45.

[4] حمدان خوجة: **المصدر السابق**، ص 49.

[5] محمد عيساوي : **المرجع السابق**، ص 51.

كما أن استشهاد محمد بن علال خليفة الأمير عبد القادر جريمة كبرى يرتكبها الفرنسيون، نفذها الجنرال **طمبور**، الذي فاجأ بجنوده محمد بن علال في 11 نوفمبر 1843م بالواد المالح، ولقد قاتل ابن علال بشرف قبل أن يقتل، وكان موته مشرفا، وكما قتل ابن علال، فإن جنوده النظاميين تقريبا أبيدوا، فقد قتل في ذلك اليوم أربعمائة شخص وأس ثلاثمئة وستون، فقد أراد بيجو أن يستغل موت الخليفة ابن علال الى أقصى درجة فأمر بقطع رأسه وعرضه على القبائل التي لم تستسلم بعد قصد إرهابها، وإدخال الى أنفسها.[1]

لم تتوقف عمليات الابادة التي لحقت بالجزائريين، من مذابح جماعية وتقتيل، وتمثيل بالجثث، بل لجأ بيجو وضباطه الى وسائل أخرى لإبادة الجزائريين، والتي تمثلت في محاصرة الجزائريين داخل المغارات تحت الأرض ومنعهم من الخروج حتى الإختناق، وأول من طبقت هذه الطريقة **كافينبياك** سنة 1844، كما اعترف بجريمته في إبادة قبيلة بني صبيح بقوله:" لقد تولى الجنود جميع كميات هائلة من أنواع الحطب، ثم كدسوها عند مدخل المغارة، التي حملنا قبيلة نبي صبيح على اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات، وفي المساء أضرمت النيران، وأخذت الإحتياطات حتى لا يتمكن أيا كان من الخروج حيا. [2]

بالإضافة الى تعرض العديد من الأهالي بنفس الطريقة على أيدي الإحتلال الفرنسي ذلك بإحراق الرجال والنساء والخرفان والأطفال كلها احترقت وكانت جثث مكدسة فوق بعضها البعض وملتصقة مكونة نوع من العصيدة البشرية، وكان الأطفال على أثداء أمهاتهم، ومختفين تقريبا في ملابسهم.[3]

كما وقعت في العديد من المناسبات مجزرة غار الظهرة 1845، حيث اختنق أثناءها أكثر من ألف شخص في ذلك الغار على يد الجنرال **بيليسيي** عن عمد، مجزرة الزعاطشة 1849 التي احترقت بمن فيها من السكان عن طريق نسف المنازل عن طريق الجنرال **هيربيون**، كما عملوا على احراق القرى والمداشر بمن فيها بلاد القبائل سنة 185 لاسيما في ناحية الأربعاء كذلك

[1] رضوان عيادتايت: **8 أيار/ ماي 45 والابادة الجماعية في الجزائر**، ترجمة محمد اللحام، ط 1، منشورات انيت، الجزائر، 2005، ص 107.

[2] محمد عساوي، نبيل شريخي: **المرجع السابق**، ص 109، 111.

[3] حمدان خوجة: **المصدر السابق**، ص 260.

تخريب البيض سيدي الشيخ على سكانه خلال ثورة 1864 إبادة كاملة من سكان سطيف وخراطة وقالمة سنة 1945.[1]

ضف الى ما ذكره جمال قنان الكا تب الجزائر ئري حول الإبادة الجماعية حيث كانت الأوضاع الإجتماعية لشعب الجزائر بائسة ومأساوية، مع انتشار الأوبئة والأمراض، الى درجة يصعب معها ترتيب الإنساني العام، لقد عم الدمار في كافة أنحاء المناطق الجزائرية ومات الكثير تحت التعذيب وإما في المعتقلات، أو إما في عمليات الإبادة الجماعية داخل القرى والمدن ولم يكن هؤلاء من حاملي السلاح، ناهيك عن الثوار الذين لم تحترم بشأنهم إدارة الإحتلال قوانين الحروب المنتظمة في الإتفاقيات الدولية.

هذا إن حقيقة الإستعمار الفرنسي للجزائر من جانب قانوني واجتماعي وإنساني، فالإستعمار هو الكارثة الكبرى، التي أصيب بها مجتمعنا، وقد ظل يقاسي ويلاتها بوجود المحتلين وحتى بعد رحيلهم.[2]

فمبث بداية الإحتلال، فتحت الإدارة باب التطوع في صفوف جيشها أمام الجزائريين، فأنشأت وحدات خاصة بهم شاركت في حروبها في أوروبا في المستعمرات، ففي سنة 1912 فرضت الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائرية على الجزائريين، حيث بلغ عدد الأفراد الدفعة بحوالي 60 ألف فلم يكونوا يجندوا أكملهم في الحرب العالمية الأولى، كما تعتقد أن الأرقام التي أعلنها الأمير خالد هي الأكثر مصداقية وأقرب الى الحقيقة فهو نفسه شارك في هاته الحرب، بالنسبة له فإن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحرب يناهز نصف مليون مجند وأن عدد القتلى مائة ألف وعدد المجروحين والمفقودين مئتي ألف. كما عمدت الإدارة الى تجنيد العمال بصفة إجبارية على دفعات، كل دفعة لمدة ستة أشهر، للعمل في مصانع ومزارع فرنسا، فكانوا ينقلون تحت الحراسة عسكرية ويقيمون في معسكرات أعدت لهم، وبعد انقضاء المدة يعاد نقلهم الى الجزائر بنفس الطريقة، ظروف إقامة هؤلاء العمال في المهجر كانت جد قاسية فبعضهم يعود

[1] أبو قاسم سعدالله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص19.

[2] جمال قنان: **التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسليطيه واستغلالية**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص69،70.

بأمراض مزمنة والبعض الآخر يوافيهم الأجل في عين المكان. ففي إحدى الدفعات سنة 1917 حيث كان عدد أفرادها أربعين ألف عامل مات منهم في القرية أربعة ألاف.[1]

إن أشد تعرض له الشعب الجزائري تحت الإحتلال وهددت وجوده نفسه هي عمليات الإبادة الجماعية التي تعرض لها سنة 1830-1870، والتي كانت تتجدد بين الحين والآخر الى مجازر 8 ماي 1945 التي لا يمكن لشخص به ذرة شعور الإنساني أن يتوقع حدوثها في ذلك الوقت ضد الشعب فقد عشرات الآلاف من أبنائه دفاعا عن فرنسا.[2]

فالإبادة الجماعية أسلوب أسود في تاريخ الإستعمار في الجزائر، بدء بهذا سميت البليدة في شهر نوفمبر 1830 الى إبادة قبيلة العوفية على صفاف واد الحراش ومحرقة الظهرة وواحة الزعاطشة ومدينة الأغواط التي قلب عاليها سافلها وأفرغت كلية من سكانها، هذه العمليات الإجرامية فننها بيجو ووضع لها إطار وقواعد فيما يعرف بالرزية*.[3]

هذه الزريات لا تستهدف المقاومين وإنما توجه ضربتها ضد السكان العزل في القرى والمداشر ومضارب الخيم وضد كل تجمع سكاني بأي شكل يكون، حيث يعمل السيف في الأطفال والنساء والشيوخ ويقربطون النساء الحوامل، فكانت الحلل التي يتحلين بها أساور أقراط الأذن تباع في الأسواق مخصبة بالدماء، ثم يتم سوق ما تبقى من الأحياء الذين لم يتمكنوا من الهروب الى والنجاة كأسرى مع قطعان مواشيهم، كما بلغت الوحشية بجيش العدوان الى درجة استرقاق النساء ويبعهن كالجواري في الأسواق.[4]كما عملت القوات الفرنسية بإضرام النار في القرى وانزال الحزامات المادية والعقوبات الجماعي، كمازرعت الرعب والموت والدمار في أوساط القبائل المعذبة، بل زادت الأهالي رعبا وامعانا في فيالإستئصال والإبادة.[5]

فتعبدوا الحرب العالمية الثانية من المجازر الرهيبة التي اقترفها قوات المحتل ضد الأبرياء في 8 ماي 1945 حيث أبادت قرى بكاملها في ناحيتها وقتلوا الناس جميعا بالدبابات والطائرات

---

[1] جمال قنان: **المرجع السابق**، ص 69.

[2] يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين الناسع عشر والعشرين**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 9.

*الزرية: لفظة مرادفة لكلمة مصيبة باللهجة الجزائرية الى اعتبارها اسلوب الوحيد لهزم المقاومة . انظر المصدرحمدان خوجة، ص 13.

[3] عمار عمورة: **المرجع السابق**، ص 70، 71.

[4] جمال قنان: **المرجع السابق**، ص71.

[5] صالح فركوس المرجع سابق، ص 10، 143.

والمدفع وانتشرت الجثث في الطرقات حيث أن قوات العدو علقت تلك الجثث في الأشجار من الأرجل لترهيب الناس.[1] وكلما هبت الرياح تضرب تلك الجثث بعضها البعض وكأنها كباش العيد معلقة، فتلك الأعمال الفظيعة تمثل منظرا رهيبا لا ينمحي أبدا من ذاكرة الذين عاشوا تلك المأساة المفزعة، حيث أن قوات العدو جاءت بجرافات وحفروا خنادق طويلة وكدسوا فيها الجثث ثم ردموها بأطنان التراب حتى لا تمس وتنتشر وتؤذي تلك الرائحة الرجل الأبيض، كما أن المحاربين الجزائريين الذين كانوا في جهة القتال لتحرير فرنسا من النازية ولما عادوا وجدوا النازية الفرنسية أبيدت قراهم.[2]

كما ان عند قيام الحرب العالمية الثانية قامت السلطات الإستعمارية بإعادة تفصيل قانون التجنيد الإجباري حيث هرب العديد من الجزائر الى خارج البلاد كما أن سلطات العدو هددت إن لم تسلموا

أنفسهم، وإلا أن نأخذ النساء في مكانكم، وهناك قام الجزائريون ببطلات نادرة لدحر الألمان، كما نجد أن بعض الجزائريون يرمون بأنفسهم في الراين ليموتوا غرقا على أن يحاربوا في صفوف العدو المحتل، ولما عاد الجزائريين الى أرض الوطن قابلتهم بأكبر هدية، وهي مجازر 8 ماي 1945 الرهيبة الخالدة في سجل التاريخ الابدي.[3] فالطائرات كانت تقنبل كل شيء، لا تفرق بين الإنسان والحيوان، الناس كانوا هاربين الى ادغال الغابة حيث يختبئون، القتل الجماعي الإعدامات بالجملة، النفي، السجن الأبدي، الإعاقة المستديمة وهذا ما حصل مع يوسف بن جدو وصفي محمد وهو طفل يتيم بترت رجله بقنبلة من الطائرة عندما كان هاربا الى الجبل مع أفراد أسرته وعمره خمس سنوات ، فبقي الشعب الجزائري يتحدث عن الجرائم المرتكبة في حقه وعن المجازر الرهيبة التي تعرض لها، كما ظل العديد من الناس في الزنازين يعيشون حتى اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م.[4]

[1] مقلاني عبدالله: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2014، ص 180.

[2] عائشة ليتيم، **المرجع السابق**، ص63.

[3] مقلاتي عبدالله: **المرجع السابق**، ص63.

[4] عائشة ليتيم: **المرجع السابق**، ص90، 93.

المطلب الثاني: الهجرة والإستيطان

لقد لعبت الظروف الإجتماعية السيئة في الجزائر دورها في عملية الهجرة وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي حدثت هجرة كبيرة لسكان الأرياف الى المراكز الحضرية وخاصة المدن الكبرى، حيث نجد معظم الكتابات الجزائرية تتفق على ان الهجرة أجبرت الفلاحين على الإندماج بصورة جماعية في سوق قوة العمل الريفية ثم الحضرية، وذلك بعد تجريدهم من اراضيهم ثم اشتدت هذه الظاهرة في الجزائر منذ سنة 1948م التي بلغ فيها عدد سكان المدن حوالي المليون نسمة.[1]

أما فيما يخص الهجرة الخارجية لقد لعبت دورا هاما في تسريع التقدم الفكري والسياسي في الجزائر، واتخذت في ذلك مسارين الأول نحو العالمين العربي والإسلامي، وتم اندماج المهاجرين في هذا الوسط الذي عاشوا فيه، وكانت الهجرة دائمة في الغالب، والمسار الثاني نحو فرنسا طلبا للعمل بدأت منذ الإحتلال وتكاثفت بعد ذلك خاصة أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى.[2] وذلك نظرا لاحتياج القوات الفرنسية لجهود الجزائريين والمصانع لليد العاملة الجزائرية الرخيصة عشية هذه الحرب، حيث تم إلغاء مرسوم 1874م الذي قيد الهجرة، وصدر قانون 1914م الذي ينظم الهجرة الجزائرية الى فرنسا فقد جندت هذه الاخيرة ما يقارب 270ألف جندي أغلبهم كجنود في الجيش وأقلية منهم كعمال في المصانع.[3]

وكانت بداية الإستيطان عن طريق جنود الحملة حيث اغتصب الجنرال **كلوزيل**ألف هكتار تابعة لحوش حسن باشا بنواحي الحراش واعطاها الى مجموعة من جنوده لتسيرها، لتتدفق بعدهم مختلف الجنسيات الاوروبية على أرض الجزائر، وأولى محاولة الإستطان المدني الرسمي الى سنة 1832محيث وصلت باخرة الى مرسى الجزائر تحمل 400 سويسري وألماني ووزعة عليهم قطعا

---

[1] طاهر محمد بوشلوش: **التحولات الاجتماعية والاقتصادية واثرها على القيم في المجتمع الجزائري، (1967-1999)**، دار بن مرابط، الجزائر، 2008، ص 119.

[2] عبد الحميد زوزو: **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**، الطبعة الثالثة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 16، 22.

[3] احمد صاري: **دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية**، مجلة المصادر، العدد الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، الجزائر، صيف 1999، ص 239.

من الأراضي بلغت مساحتها الكلية 320 هكتار، ليأتي من بعدهم الفرنسيون و الإسبان، وأول مستوطنة أوروبية أقيمت خارجمدينة الجزائر هي مستوطنة بوفاريك سنة 1836، وازدادت وتيرة الإستطان بمجيء الجنرال **بوجو**ففي سنة 1843م وصل الى المراسي الجزائرية 14 ألف مهاجر، منهم أكثر من 12000 من الفرنسيين والباقي من السويسريين والألمان والإسبان والإيطاليين والمالطيين، وفي سنة 1845م وصل الى الجزائر 42 ألف مهاجر أوروبي، أما في سنة 1866 فقد توافد على الجزائر 217990 أوروبي و122119 من الفرنسيين و58510 من الإسبان و16655 من الإيطاليين، 10627 من المالطيين والإنجليز، والباقي من الألمان والسويسريين.[1] ففي الإستيطان المدني أصدرت قرار في سنة 12 أفريل 1841 والذي ينص:" على أن كل فرنسي يملك من 1200 الى 1500 من الفرنكات يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4 و12 هكتار ومسكن، وكانت نتيجة هذا القرار أن اشتدت الهجرة الأوروبية الى الجزائر، كما اشتدت عمليات بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1844مفقط 28 كمستوطنة في متيجة والساحل.[2]

كما اخذت هذه الحركة الإستيطانية النشيطة تستنفذ الأراضي التي كانت تحت تصرف الدولة مما أدى بفرنسا الى إصدار قارين في سنة 1844-1846.وهاذين القرارين يسمحان لفرنسا الإدارة بمصادر الاراضي الجزائرية غير المزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق تثبت ملكيتها هذه الأخيرة اشتدت حيث ارتفعت الهجرة الأوروبية بعد هاذين القرارين.[3]

هؤلاء الأوربيين جاء اجدادهم الى الجزائر بطرق مختلفة، فقلة منهم صاحبت العدوان سنة 1830 كتجار وأصحاب مهن وحرف ورهبان في خدمة الغزاة، حيث تمكنوا من الإستحواذ على خزينة الدولة الجزائرية، والإطلاع على خصوبة سهل متيجة المحيط بالعاصمة، كما شرع كلوزيل في تسريع بعض الأجناد وتمكينهم من مزارع البايلك يستغلونها لحسابه في شكل شركة سميت

[1] عمار عمورة: **المرجع السابق**، 244.

[2] رحيم محياوي: **دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**، منشورات مختار، عنابة 2006، ص 12.

[3] **المرجع نفسه**، ص22.

مزرعة إفريقيا التجريبية، حيث نجد أن كل الساحل والمتيجة تحول الى الأوروبيين في ظرف عشر سنوات.

كما تمركزت مجموعة من الكولون الأولى التي وصل عددها حوالي خمسين ألف نسمة، ضف الى ذلك بدأ الجيش الإستعماري عند الإستعداد لاستقبال كل الراغبين في التجسيد فكرة الإستعمارالإستيطاني، كما بدأ الكولون يصيلون من مختلف انحاء أوروبا حتى جاليتهم اصبحت تتكون من حوالي 150.000 في ظرف عشرين سنة فقط، ثم راحت تتكاثر بنفس الوتيرة حتى سيطرت على الأراضي الخصبة زد على هذا إدارة البلاد وصناعتها وتجارتها بجميع أشكالها عشية إندلاع الثورة، بالإضافة الى أبناء الوطن الذين أطلقت عليهم الإدارة الإستعمارية بأسماء متعددة فهم أحيانا الأهالي الذي يكاد يحرمهم من حقهم، كما أنهم ليس لهم حقوق المواطنة ولا يتمتعون بأي نوع من أنواع الحرية.[1]

وقد أدت سياسة الإستيطان الى تدمير البني الثقافية والإجتماعيةوالإقتصادية للمجتمع الجزائري نتج عن هذه السياسة البؤس والشاق ضف الى ذلك مجرة السكان الأغنياء وتوفق الصناعات والحرف في مدينة الجزائر، فقد جاء جدول المؤسسات الفرنسية لعام 1838م أنا مجيء الأوروبيين وتزايد عددهم قد ألحق ضررا كبيرا بالتجارة، وكان إبعاد ونفي الأغنياء المسلمين قد أدى الى نقصان حركة البيع والشراء بشكل ملحوظ، كما أن هدم المنازل من أجل تصفيف الشوارع وتوسيعها ورفع ثمن الإيجار والإستئجار قد كان له وقع أشد على التجار، حيث يقول أحد الموظفين الفرنيين الكبار وهو البارون **بيشون**أن مدينة الجزائر فقدت بعد ثلاثة سنوات من احتلالها ثلثي سكانها الجزائريين.[2]

كما أخذت فرنسا تخطط وترسو استراتيجية جديدة للحصول على أكبر عدد ممكن من الأراضي، فجاءت المراحل كالآتي:

مرحلة الإستيطان الرسمي:[3]

[1] العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص 24.

[2] **المرجع نفسه**، ص 25.

[3] **الاستيطان الرسمي**: وتعني اشراف الدولة على عمليات الاستلاء والاستحواذ على الاراضي، وتقديمها مجانا للمهاجرين الذين تعمل على تشجيعهم من اجل القدوم الى الجزائر. انظر رحيم محياوي: **المرجع السابق**، ص28.

كانت أول المحاولات في الإستيطان الرسمي المدعمة من طرف الإدارة الإحتلالية تعود سنة 1832 حيث وصل الى الجزائر 400 مهاجر، حيث نجد أن فنسا قسمتهم أو السلطات الفرنسية وفق مرسوم 21 سبتمبر 1932 الى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** من 50 عائلة أقمتها في أول مستوطنة وهي قرية دالي ابراهيم كانت تقدر مساحتها الإجمالية ب 1314 هكتارا.
- **المجموعة الثانية:** من 23عائلة أقامتها في جهة القبة، وزرعت عليها 93 هكتارا. كما بدأ الإستيطان الحضري يتوسع وينتشر في مختلف المدن الكبرى في الشرق والغرب، فاستقر بعض أصحاب رؤوس الأموال في الأربعاء ومزرعة قندورة ومزرعة الحطاب بالقرب من مدينة الجزائر[1]، كما استقر آخرون في براقي ورغاية وكان أكبر هؤلاء المستوطنين من رؤساء البلديات ذو أصل البولوني الذي حصل على ثلاثة مزارع مساحتها الإجمالية 2000 هكتار، كما تدخلت الإدارة بكل جدية فأقامت أول مستوطنة في بوفاريك سنة 1836 وزرعت على القادمين إليها 6 قطعة أرضية مساحتها منها 3 هكتارات، كما وزعت 173 قطعة أخرى بلغت مساحتها الواحدة 4 هكتارات في كزارع مجاورة لبوفاريك وهي بيعقوب حواس، لكن هذه المحاولات الرسمية باءت بالفشل، إذ لم يستطع المستوطنين الذين جلبهم كانوا من الفقراء الذين جاؤوا الى الجزائر يبحثون عن مستقبل أفضل، ومن جهة أخرى لم يستطيعوا مقاومة أصحاب الأراضي الشرعيين المتتالية ومثل هذه العوائق جعلت فرنسا تغير سياستها الإستيطانية السابقة واتجاههما نحو المهاجرون الذين لهم إمكانيات مادية، فشجعت بذلك ما يعرف بالإستيطان الحر[2].

مرحلة الإستيطان الحر:

بعد فشل الإستيطان الرسمي، وذلك بسبب ارتفاع نفقات الدولة الى بناء القرى الإستيطانية التي لم تؤدي الدور المنتظر منها فأخذت الدولة تبيع أراضي الدولة والتي هي أراضي للبايلك والوفق والمصادر، ففي سنة 1837 عرضت الإدارة أراضي للبيع بسعر يقارب 48 فرنك للهكتار

[1] عمار عمورة **المرجع السابق**، ص243.

[2] رحيم محياوي: **المرجع السابق**، ص 24.

الواحد، كما سمحت بيع الأراضي بتراضي، حيث حصل على هذا الأسلوب المهاجرين على أكثر من 4500هكتار، بينما الإستيطان الريفي عرف تراجع كبير، ومن الأهداف التي كانت فرنسا تريد تحقيقها عن طريق هذا الإستيطان تزويد إقتصادها بالمنتوجات الزراعية أصبح مهددا، كما سمح الحاكم العام الماريشال **فاني** بإدخال المستوطنين الى الجزائر ولو بالقوة، في الوقت الذي كان فيه الإستيطان الحضري يعرف نجاحا أكبر وخاصة في مدن الجزائر، وهران، عنابة، بجاية، مستغانم، وسكيكدة، ففي سنة1930 بلغ عدد المستوطنين الموجدين في البلاد حوالي 90% من المستوطنين في البلاد ويقيمون في المدن. فقد نجد فرنسا استولت على مئات من الهكتارات وضمتها الى أملاك الدولة الفرنسية ثم في الأخير قامت بتوزيعها، وقد سلكت فرنسا في مسألة الأرض في الجزائر سياسة المهاجرين الأوروبيين لأمريكا الشمالية لأراضي هنود الحمر وتركهم يموتون جوعا، ذلك ما فعلته فرنسا بالنسبة لشعب الجزائري بكافة أفراده، ففي عام 1900 وصلت جملة الاراضي التي صودرت من الجزائريين الى 2.250.000 هكتار من أجود الأراضي الفلاحية 108 هكتارات مقابل 14 هكتار لكل فلاح جزائري.

وكان كل هذا هو اسكان ما أمكن من المستوطنين الأوروبيين في الأراضي الجديدة لاستغلالها، وإبعاد الجزائريين عن تلك الأراضي وخصرهم في الجنوب والمناطق الجبلية في الشمال.[1]

وفي عهد بيجو 1847م وصل عدد الأوروبيين في مدينة الجزائر وحدها الى 42.113 ليتقلص بسبب وباء الكوليرا الذي أصاب مدينة الجزائر سنة 1849 ثم ارتفع عددهم سنة 1866م الى 51977 نسمة ليزيد سنة 1886م الى 80811 ثم 134489 سنة 1906م ليصل سنة 1926م الى 193232 ثم 212487 سنة 1931م وازداد عددهم الى 230185 سنة1936مثم 247722 سنة 1948م، ولكن في سنة 1954 أصبح عددهم أقل مقارنة بالجزائريين فبلغ عددهم في هذه سنة 276621 بينما عدد الجزائريين 293465 على مجموع 974.245 أوروبي و7.956.892 جزائري على المستوى الوطني، كما نجد أن الجزائريين تعرضوا الى العديد من الإهانات والذل من طرف المعمرين الأوروبيين بأحسن الثمن في شتى النشاطات كبناءين وحمالين في المرسى وعمال بسطاء في المصانع محرومين من أبسط الحقوق والضمانات العالمية[2]، حيث أصبح العامل الجزائري في المصنع يتقاضى أجر أقل بحوالي 40% من نظيره الأوروبي هذا

[1] رحيم محياوي: **المرجع السابق**، ص 31.
[2] المرجع نفسه : ص 31.

يعني أن هناك تمييز عنصري بين الأوروبيين والجزائريين في مختلف المجالات رغم أنهما يقومان بنفس العمل، هذا لمن كان له الحظ في عمل، أما البطالين فهم كثر فمنهم من عمل لحسابه الخاص كمساح للأحذية أو بائع متجول للجرائد أو الزرابي أو الأواني المنزلية وحلويات الأطفال أو خمال في الأسواق والباقية دفعتها البطالة المزمنة في الجزائر الى الهجرة نحو فرنسا لكسب قوتها فمثلا سنة ما بين 1920-1924م بلغ عدد الجزائريين المهاجرين الى فرنسا 213.000 وعاد في نفس السنة الى أرض الوطن 156.000 مهاجر، وفي سنة 1954 بلغ عددهم بفرنسا 350.000 موزعين على المصانع الفرنسية والتشرد في الطرقات وفق الإحصائيات التالية 150.000 في باريس، 53.000 في اللوار، 15.000في المورث، وفي تقرير لوزارة الداخلية الفرنسية عن العمال العاطلين بفرنسا في أفريل 1949، حيث بلغ عددهم 75.000 عاطلا أرغم الكثير منهم الجوع والبطالة الى العودة الى الجزائر.كما أصبح المعمرون يعارضون اي إجراء ذي فائدة إجتماعية تقوم به السلطات الإستعمارية بالجزائريين الى سوء التغذية وانتشار الأوبئة وهذا ما تطرقنا إليه سابقا.[1]

فالجزائر في نظر الإستعمار الفرنسي قسمان قسم الأوروبيين ويعتبرون رغم اختلاف أجناسهم فرنسيين ما لهم وعليهم ما للمواطن في فرنسا، زد على هذا حق استغلال الأهالي واضطهادهم قانونيا. اتضحت استراتيجية الإحتلال ومخططه التنفيذي سنة 1832 وحسب المارشيل**جيران (E. Gérard)**وزير الحرب الفرنسي فإنه:" ينبغي أن نقبل بأن تهجير السكان " الأهالي" الى نواحي بعيدة إبادتهم تخريب وحرق وتدمير رواعتهم قد تكون الوسائل الوحيدة لترسيخ سيطرته"، كما نجد أن الإستعمار الفرنسي فرض التمييز العنصري بين الأهالي الاصليين والفرنسيين، حيث ساهم المهاجرون الجزائريون الذين سحقهم الفقر والتشرد في بلدهم في بناء التي خرجت معظمه في أعقاب الحرب العالمية الأولى بحيث وجدت فيهم الدولة الفرنسية يد عاملة رخيصة تم تسخيرها لأعمال شاقة مثل: تعبيد الطرقات وتشييد الجسور والبناءات وحفر الأنفاق والعمل في المصانع وخاصة صناعة السيارات، كما نجد أن خمس الجزائريين في سن العمل او القتل هاجروا أو أخذوا على ظهر البواخر الى فرنسا، ولم تعرف أي مجموعة من سكان الأرض مصير أولئك الناس فعلى الرغم من كل ما قدموه فإن جزائهم كان سن قوانين الإقصاء والتفرقة العنصرية[2]

[1] عمار عمورة: **المرجع السابق**، ص247.

[2] المرجع نفسه ،ص 248.

والمعاملة المهنية.

ففي سنة 15 جوان 1926 و16 أوت لم يشفع للمهاجرين الجزائريين، بحيث ألغيت التعليمات العنصرية التي تجبر الجزائريين على حمل بطاقاتهم خاصة وتفرض عليهم شروط قاسية لدخول الى فرنسا والإقامة فيها، بل جعلتهم يحملون بطاقات تعطيهم صفة رعية فرنسية وليس مواطنا، واجبارية أداء الخدمة لعسكرية أو شهادة إعفاء، وهادة تثبت الخلو من الأمراض، واخرى تثبت براءته من السوابق العدلية، ومبلغ يتراوح ما بين 100 وألف فرنك حسب إقامته في فرنسا[1]

. كما أن تحديد الهجرة أو توقيفها أحيانا كان أيضا بضغط من الكولون المتجبرين، لأن بالنسبة لهم أن التراوح المتوصل الى فرنسا يحرمهم من يد عاملة شبه مجانية في مزارعهم ومساكنهم وفي وضعية تشبه تماما حالة العبيد السود في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية حيث أن الجزائري وأبنائه كانوا يعملون في حقل الكولون وزوجته وبناته خدم في بيوتهم، لكن بعد أن لبى 225000 جزائري نداء النجدة من فرنسا الراكعة تحت أحكام النازية، وقتل 12000منهم دفنوا في حفر جماعية بدون اسم ولا جنسية، فخرجت مجموعة من الجزائريين 8 ماي 1954 تحتفي بالهدنة حاملة الأعلام الجزائرية، وتتغنى بأناشيد الحرية، فقد كانت عاصمتهم: الجزائر منذ 1940 عاصمة فرنسا الحرة، وقاعدة المقاومة الأولى، فقد استمع الجزائريون الى الوعود الكاذبة التي قدمتها الدولة الفرنسية في الحرب العالمية الأولى، فلم تظهر أي عرفان أو تبرئة للذمة من ديون الدم الذي سال بغزارة على مختلف جبهات تبعد مئات فكان جواب الفرنسيين بالقصف والطائرات والبواخر البحرية والإبادة الجماعية.[2]

كما نجد أن الجنرال بيجو شجع سياسة المحراث واستغلال الأوروبيين وتعميرهم أرض الجزائر، كما اتجهت الإدارة الفرنسية الى تشجيع الإستيطان الرأسمالي فحثت رجال الأعمال على الاستثمار في الجزائر، وهو ما أعطى الحركية الإستيطان شكلا واسعا. وعلى الرغم مما قدمته الإدارة من امتيازات وتشجيع فأن المستوطنين ظلوا يطالبون بامتيازات أكبر، وذلك للحيازة على خيرات البلاد وحكم الجزائر حكما مدنيا يخدم مصالحهم ويثبت أقدامهم، وهذا ما جعل المجال فاسحا أمامهم لتحقيق أهدافهم منذ عام 1870، كما اعتبر بيجو الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الجزائريين هي جلب السكان الأوروبيين، والعمل

[1] محمد العربي ولد خليفة: **المرجع السابق**، ص 72.
[2] المرجع نفسه، ص 72.

علـى زيـادة الهجـرة أي هجـرة الأهـالي وتعويضـهم بـالآخرين. حيـث نجـد أن الجنـرال بيجـو حـث المعمـرين وجلـبهم بقـوة الـى الجزائـر حتـى يعبثـون بشـعبنا وبأرضـنا وهتـك عرضـنا، كمـا أن مـن نتـائج قـرار الـذي اصـدره بيجـو فـي 12 أفريـل 1841، أن اشـتدت الهجـرة الأوروبيـة الـى الجزائـر حيـث وصـلت فـي سـنة1843 الـى 34137 مسـتوطنة علـى المـوانئ الجزائريـة، ضـف الـى ذلـك اشـتدت عمليـات بنـاء المسـتوطنات حيـث بلـغ فـي سـنة 1844م ، ثمـان وعشـرين مسـتوطنة فـي متيجـة والسـاحل، فلـم يتوقـف المشـروع الإسـتيطاني عنـد هـذا الحـد فلقـد اعتبـرت الجزائـر أرضـا لتجـارب الإجتماعيـة وهكـذا بلـغ الإستهتاروالإسـتخفاف بشـعب وأرضـه حـدا لا يعقـل، وأنـه فـي الإمكـان أن يكـون التعميـر إيجابيـا للبشـرية لكنهـا ليسـت البشـرية جمعـاء، لأنـه يسـتثنى ذلـك الجزائـر الـذي سـلبت أرضه وهتك عرضه واستباح الأوروبي مزرعته وقريته واصبح لا يملك شيئا.[1]

[1] محمد عيساوي، نبيل شريخي ،المرجع السابق، ص 90.

الفصل الثاني: الواقع الثقافي لشعب الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي في الفترة مابين 1830-1954 من خلال الكتابات الجزائرية.

المبحث الأول: الجوانب الدينية وانعكاساتها على المؤسسات الإسلامية

المطلب الأول: محاربة الدين الإسلامي

المطلب الثاني: محاصرة القضاء الإسلامي

المبحث الثاني: الجوانب الثقافية والعلمية أثناء الإحتلال الفرنسي

المطلب الأول: سياسة التجهيل

المطلب الثاني: محاربة اللغة والثقافة العربية

المطلب الثالث: محاربة التعليم

ان ثقافة أي مجتمع كان هي جزء من كيانه، وبرهان على وجوده وضمان استمراره، لذا حرص الإستعمار الفرنسي على طمس معالم الثقافة الجزائرية منذ وطأة قدماه أرض الجزائر سنة 1830 ولهذا ارتكز المشروع الفرنسي في محاربة الثقافة الوطنية الجزائرية على عدة جوانب منها محاصرة الدين الإسلام والقضاء على المؤسسات الإسلامية...الخ

الى جانب ذلك الغزو الثقافي الذي كان يهدف الى مسخ الهوية الثقافية للشعب الجزائري ليسهل عليه تحقيق عملية ضم الجزائر للوطن الام _ فرنسا _

المبحث الأول: الجوانب الدينية وانعكاساتها على المؤسسات الإسلامية.

المطلب الأول: محاربة الدين الإسلامي

قبل الإحتلال الفرنسي سنة1830 كانت الثقافة في الجزائر عربية إسلامية أصيلة، حيث كانت العلاقات الإجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع الجزائري كما ذكرت الكتابات الجزائرية، أنها مستمدة من الحضارة الإسلامية من دين وثقافة وتقاليد وقوانين وأحكام، وهي عنصر الإنسجام والتماسك بين 99% من مجموع سكان الجزائر، لأن اليهود كان عددهم حوالي 30 ألف نسمة أي لم يكونوا يمثلون أكثر من 1% ففي الفترة الممتدة من 1886-1954 لم يكن الإسلام مجرد دين عبادة فقط بل كان مصدر للثقافة والنظم القانونية ولعلاقات الإجتماعية،[1]

وكان التعليم في الريف والبوادي يتم في الزوايا ففي نواحي تلمسان وحدها كان هناك حوالي 40 زاوية تهتم بنشر التعليم ومبادئ الدين والتسامح والأخوة الذي كان يعتبر روح الحياة الثقافية والدينية في البلاد، وبالتالي يعتبر التعليم مرتكزا على الزوايا، مساجد صغيرة كتاتيب ...الخ، هذا ما جعل المستعمر الفرنسي بعد دخوله الأراضي الجزائرية يجدون سكان المناطق وبالأخص الريفية والحضرية من الهياكل الدينية المخصصة للتعليم والعبادة في محاولة منهم مسح الشخصية الجزائرية ومحو السمات التي تميز الشعب الجزائري بشقيه الريفي والحضري، ومن هنا محاولة السلطات الإستعمارية القضاء على الإسلام أحيانا أو تشويه بالخصوص سبب نشاط البعثات البشرية الرامية الى نشر المذهب الكاثوليكي في البلاد حيث أطلقت العنان المبشرين على مختلف انواعهم يقومون بعمليات المسخ والتشويه ضد العناصر المكونة لشخصيتنا العربية الإسلامية، فتمثلت سياسة المستعمر كما ذكرت الكتب الجزائرية ن الوجهة الثقافية في ضرب مصادر الثقافة الجزائرية والمتمثلة في الدين الإسلامي واللغة والتعليم،[2] وهناك جرائم ضد مقدساتنا ومقوماتنا وأخلاقنا مثل: هدم المساجد والمؤسسات الدينية وتحويلها الى أغراض دينية غير إسلامية أو الى مصالح عسكرية وتجارية.[3] ومراكز إدارية وضليق العلماء ورجال الذين فرط الكثير منهم ونفاهم

[1] حضري فضيل: **تشكل النخبة الدينية في الجزائر**، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابو بكر بالقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 114.

[2] محمد العربي الزبيري: **الغزو الثقافي في الجزائر**، في محلة رؤيا، العدد2، الجزائر، دون دار نشر، 1982ن ص 73.

[3] ابو قاسم سعد الله: **ابحاث واراء في تاريخ الجزائر**، ج4، المرجع السابق، ص20.

خارج البلاد العربية، وقتل البعض وسجن الآخرون، وراقب الباقي، ضف الى ذلك أنه منعهم من ممارسة أنشطتهم الدينية والثقافية والإجتماعية.[1]

هذا الأخير أدى الى انحطاط كبير في المستوى العلمي العام، ومثل الحركة العلمية في الجزائر، ففي الجزائر العاصمة اختفى العديد من المساجد وهدمت خمس زوايا، وصدرت عائدات المساجد والزوايا جميعا لتأخذ اتجاه آخر. وكان هذا بمقتضى إصدار قرار 8 سبتمبر عام 1830مالذي استولت على جميع املاك الاوقاف الإسلامية في سائر جهات البلاد وفي يوم 7 ديسمبر 1830م. أصدرت قرار آخر أعطت الحق لنفسها أن تتصرف في تلك المساجد والزوايا الإسلامية بالتأخير والكراء وغيرها، حيث عمدت الى تحويل المساجد الى كنائس وكادرائيات وثكنات، ففي سنة1937، قامت السلطة الإستعمارية بتحويل جامع كتشاوة بالعاصمة الى كاتدرائية، ثم تتابعت عمليات التحويل، حتى لم يبقى بالعاصمة وحدها سوى أربعة مساجد، من بينها 160 مسجد وزاوية، حولت كلها الى كنائس ومراكز للشرطة واصطبلات لخيول الحرس المتجول وهذا حسب الكتابات الجزائرية [2]

بحيث ذكرت هذه الاخيرة أنها فوضت كل المساجد والزوايا الباقية تحت الرقابة الشديدة وأصبحت تراقب عن كثب خطب الوعاظ والمرشدي والائمة وترسم لهم بنفسها الإتجاه العام للخطب، ضف الى ذلك أنها كانت لا تعين أحدا في وظيفة دينية حتى تدربه على أعمال الجوسسة، وتأخذ منه إلتزاما خاصا بأن يخلص لها تماما، كما أنه مجبور على خدمة الإدارة الإستعمارية بكل جهوده، ما أنها تشرط عليه بان لا تحصل ترقية إلا بقدر ما يقدمه لها من خدمات، وبهذه الطريقة تحول الإطار الديني الى جماعة من الجواسيس يركزون كل نشاطهم في خدمة ركاب الإدارة الإستعمارية ولا يظهرون أي إهتمام بشؤون الدين، وهذا ما نجد جميع الكتب الجزائرية متفقة أو على رأي واحد أن السلطات الإستعمارية عملت على إذلال الدين الإسلامي وتحطيم كيانه وكدت جميع جهودها على نشر الديانة المسيحية والحركات التبشيرية، كما استغلت صدور قانون 27 سبتمبر 1907م الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة بالجزائر أسوة بقانون27 سبتمبر 1905 هذا الأخير الذي يتضمن فصل الدين عن الدولة في فرنسا، فأخذت تشجع نشر المسيحية.[3] وتخصص لها ثلاثة

[1] يحي بوعزيز: **اعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة**، ط1، دار العرب الاسلامي، ج2، بيروت، 1995، ص102.
[2] المرجع نفسه، ص 103.
[3] **المرجع نفسه** : ص68.

أربـاع مـا خصصـته للشـؤون الـدين الإسـلامي مـع العلـم أن عـدد المسـلمين اكثـر عشـر مـرات مـن عـدد اتباع الادان الأخرى.[1]

ضـف الـى ذلـك انهـا حرقـت كـل مـا هـو مكتـوب بالعربيـة كونـه قرآنـا، وهـذا أول مـا أبـداه المسـتعمر بعـد ان دخـل الـبلاد وعمـل علـى طمـس معالمهـا العربيـة والإسـلامية، ومـن آثـار الطمـس تبديل أسماء المؤسسات بإعطائها أسماء أوروبية ومسيحية...الخ.[2]

وهـذا الوضـع انعكـس علـى الشـعب الجزائـري عامـة، حيـث كانـت العـائلات تقـوم بجميـع الشـعائر الدينيـة بكـل دقـة، لكـن نتيجـة الجهـل بـين النـاس جـراء غلـق مصـادر العلـم والمعرفـة والتـي كانـت مقصـودة مـن طـرف المحتـل، وتولـد عـن هـذا الوضـع الـرديء انتشـار بعـض الانحرافـات التـي اعتبرهـا العامـة جـزاء مـن الـدين نتيجـة الجهـل، كمـا كانـت هنـاك بعـض البـدع والشـعوذة التـي كـان يزكيهـا المحتـل عنـوة، حيـث انتشـرت المـزارات والقبـاب وأصـبح النـاس يتبركـون بهـا ويحلفـون بـرأس سـيدي لخضـر وسـيدي بوزيتونـة...الـخ، وكـانوا يعتبـرونهم مـن الاوليـاء الصـالحين والتقـرب إلـيهم واجـب، ضـف الـى ذلـك لـم تتوقـف السـلطات الإسـتعمارية علـى هـذه الأعمـال فقـط بـل أنشـأت العديـد مـن الكنـائس ففـي سـنة 1846م عملـت علـى بنـاء كنـائس فخمـة فـي كـل مـن عنابـة وسـكيكدة ومسـتغانم وبوفاريـك وقالمـة أرزيـو ودلـس، هـذا الـى جانـب الأشـغال الجاريـة لتحسـين الناحيـة الدينيـة بـالقرى، فبينمـا لـم يكـن مـن قبـل فـي عاصـمة الجزائـر سـوى كنيسـة واحـدة. غيـر كافيـة بالنسـبة الـى كنـائس متواضـعة أسسـت هـي الأخـرى سـنة 1848م فـي كـل مـن دالـي ابـراهيم ودويـرة وسـطيف والحروش هي تلك المصاعب الأليمة التي مر بها الشعب الجزائري والتي دام أثرها طويلا.[3]

كمـا عملـت الإدارة الإسـتعمارية بـالجزائر لجانـا إسـتعمارية للشـعائر الدينيـة الإسـلامية فـي كـل مقاطعـة لرئاسـة شـخص أوروبـي وعضـوية ممثلـة مـن إدارة الشـرطة الإسـتعمارية، كمـا صـدر قـرار آخـر سـنة 1933م بتـأليف لجنـة الهـلال للإشـراف علـى مراقبـة الأهلـة وتحديـد الأعيـاد الدينيـة والإشـراف علـى تنظـيم شـؤون الحـج، كـل أعضـائها المهـاجرين الـذين لا ديـن لهـم، ضـف الـى ذلـك مـن نفـس السـنة، أنـه اصـدر كتـاب إدارة الأمـن العـام بـالجزائر قـرار بتشـديد الرقابـة علـى الأئمـة والمفتيـين، وإحكـام الرقابـة علـيهم وعلـى نشـاطهم الـديني، ومنـع العلمـاء الـذين غيـر مـوظفين مـن الـوعظ والإرشـاد

[1] عمار عمورة: **المرجع السابق**، ص 258.

[2] صالح فركوس: **المرجع السابق**، ص 45.

[3] عائشة ليتيم: **المرجع السابق**، ص 50.

وإلقاء الخطب والدروس في المساجد، وبقي الأمر حتى صدر دستور 20 سبتمبر 1947 والذي نص على فصل الدين عن الدولة،[1]

ضف الى ذلك ا الإستعمار الفرنسي لاقى مقاومة بطولية دعمتها المساجد ومصدرها في غالب الأحيان الزوايا التي كانت منتشرة عبر أنحاء البلاد ولهذا لجأ الإستعمار الى توجيه ضربات قاسية الى الدين، والى تشويه وتزييف معالمه وإغراقه في متاهات الشعوذة كما ذكرت سابقا. كما عمدت السلطات الإستعمارية في بلادنا، الى تجهيل الجماهير وتزييف التراب الوطني وطمس معالم الثقافة ومصادرتها بحيث بادرت الى وضع ثقافة جديدة لا علاقة لها بواقعنا، ومثقفين زودتهم بقيم والأخلاق الإستعمارية كما أنها لم تترك أي مجال لتنفس المسلمين، فإن الإدارة الإستعمارية لم ترفع يدها على تلك المؤسسات بل إنها صارت تتفنن في إذلال المسلمين وإهانتهم لدرجة أنها لم تعد تستحي من تشكيل الجماعات الدينية وتعيين المشرفين عليها من بين المسحيين.[2]

ضف الى ذلك واصلت السلطة الفرنسية عملية التخلص من المساجد الى الفاتح القرن العشرين بين 1905-1911، جرت مناقشات ساخنة في بلدية الجزار حول هدم الجامعيين الرئيسيين الباقيين هما الجامع الكبير والجامع الجديد بالعاصمة، وبناء فندين مكان الجامعين. كما هدموا العديد من المساجد الخاصة والتي تسم المسلمين وأحد مقومات الشعب الجزائري وهذا لكي لا يتخذ المسلمين من المساجد مركزا لهم أو نقطة تجمع ومظاهرات، وهذا دليل على أهمية المساجد من الناحية المعنوية ولعل هذا السبب الرئيسي، بالإضافة الى عنصر الرواسب الصليبية حيث هدموا المنازل المجاورة والملاصقة له لإقامة فضاء حر داخل المدينة. ضف الى ذلك كما ذكرت الكتابات الجزائرية أن هدم جامع السيدة من قبل الفرنسيين، فكان الهدف منه تسيع وفتح المجال وسط القصبة لتهوية المدينة وتجميلها، وقد علق **أوميـر**على فعل السلطات الفرنسية فقال:" إنه لم يكن بدافع عاصفة معادية للدين الإسلامي، وإنما كان لضرورة فتح الطرق العمومية." كما نجد أيضا في الأدب الشعبي الذي أبكى على مصير المساجد والحصون التي هدمت. كما أن عدد المسلمين في العاصمة إثر الإحتلال كانوا من صنف الفقراء[3]

والعجزة لم يستطيعوا الخروج من المدينة، ضف الى مسجد المصلى الذي عطله الفرنسيون ثم أعطوه الى الجيش فاستعمله ثكنة عسكرية حيث نجد أثناء العهد الإستعماري حسب ما ذكرت

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، المرجع السابق، ص 68.

[2] محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص 49.

[3] يحي بوعزيز: المرجع سابق ، ص 66.

الكتابات الجزائرية أنه حدثت تغيرات في الفقرة مثل التنقيص من منارته سنة 1860 ضف الى ذلك تحويل محرابة سنة 1923 وهو مسجد علي بتشين فهو يقع بين شارعي باب الواد والقصبة من جهة وشارع النصر من جهة أخرى.[1] كما عملت السلطات الإستعمارية الى تحويل العديد من المساجد الى الديانة الكاثوليكية،[2] مثل جامع كتشاوة، إلا أن المسلمين قاوموا هذا الإعتداء على الحرمات الدينية ولكنهم تعرضوا للقتل والخرب في الجامع نفسه، ضف الى تهديمه وتحويله الى كنيسة، ومن هنا نجد أن الإستعمار الفرنسي لا توجد طريقة إلا وعمل بها وهذا راجع الى القضاء على المعالم الإسلامية من جذورها فمنها من حولت الى كنائس كاثوليكية وبعضها حول عن غرضه وأعطى الى المصالح العامة، كما انتشرت العديد من الظواهر السلبية في المساجد فانتشر الخمر في أماكن العبادة ولفساد الأخلاقي، والعمل على تحطيم الحياة الإسلامية.[3]

كما ذكرت الكتابات الجزائرية أن هناك مساجد بقيت على هياكلها، ولكن مع إدخال التعديلات عليها بالإضافة كما ذكرنا سابقا من بين المساجد التي حولت الى كنائس.[4] وهي جامع القصبة والذي أصبح كنيسة الصليب المقدس، كما تغير شكله كثيرا، جامع بتشنين كذلك أصبح في فترة الإحتلال الى كنيسة النصر، أيضا تغير شكله الأصلي، وجامع كتشاوة كذلك هو الآخر وقعت له تغيرات داخلية جذرية وذلك لتحويله من الإسلام الى المسيحية، ولكن مظهره الخارجي بقي كما كان وكثيرا من الزوايا واجهت نفس المصير حيث كانت مأوى للعجزة والغرباء، وبعضها كان لتعليم أيضا والعبادة ومن بين الزوايا المتأثرة بالهدم والبيع منها زاوية القشاش إذ كان مصيرها مصير الجامع والمدرسة، ضف الى ذلك زاوية سيدي الجودي التي بيعت لأحد الأوروبيين.[5]

ضف الى ذلك أن الإستعمار الفرنسي كانوا يتهمون رجال الدين خاصة بالشعوذة واستعمال الدين كدعاية سياسية. كما ذكرت الكتابات الجزائرية أن السلطات الفرنسية عدة إجراءات ضد المصلحين بدعوى أن هؤلاء يدعون الى السياسة تحت لواء الدين لذلك لجات الى غلق أبواب المساجد في وجه دعاة الإصلاح في كل من مناطق تلمسان، سيدي بلعباس وفي مدينة الجزائر ايضا، وقد أثارت هذه الإجراءات موجة من السخط شملت أنحاء البلاد، كما ادت الى قيام المظاهر المعادية لتدخل السلطات الفرنسية في شؤون الدين، ففي سنة 1935 استنكر الشيخ ابن باديس إجراء غلق

[1] ابو قاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص 19.

[2] ابو قاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، ج1، المرجع السابق، ص39.

[3] ابو قاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الاسلامي**، ج6، بيروت، ص 40

[4] المرجع نفسه : ص109.

[5] المرجع نفسه : ص110

المساجد في وجه العلماء في خطبة له في نادي الترقي بالعاصمة، كما جرت مظاهرات عنيفة بالعاصمة ضد منع الشيخ العقبي من إلقاء درسه في الجامع الجديد، وتدخل الحكومة في الشؤون الدينية.[1]

كما أنها لم تهدأ المظاهرات حتى وعدت السلطات بالسماح للعقبي باستئناف دروسه لكن قرار فبراير والذي كان في العاشر من سنة 1933 والذي جاء فيه بغلق المدارس والمساجد في وجه العلماء المصلحين لم يثر رجال الدين والشعب فقط حتى النواب الجزائريين في مختلف المجالس المحلية، وهكذا كان التدخل في شؤون الدين سببا في توتر شديد أخذ أحيانا درجة العنف، وقد استمر التوتر في الإنخفاض تارة والإرتفاع تارة أخرى، كما ذكرنا سابقا في فترة الإحتلال الفرنسي في بدايته أنه عمل على تمسيح الوسط بأكمله قبل تمسيح الروح، وأحسن صورة ما حدث بالجزائر ويتمثل في غلق الزوايا وذلك بحجة أنها المحرضة على الثورة، ونفي رجال الدين، وإبطال شرعية المواسم الإسلامية، ضف الى ذلك أنه تم إجبار أو إرغام الأئمة الى إلقاء الخطب يوم الجمعة باسم الملك الفرنسين إن ذه التصرفات التي قام بها الفرنسيون انعكست على الشعب الجزائري والتي كان من وراءها القضاء على الطابع الإسلامي للجزائر لخدمة المسيحية. [2]

كما ان السلطات الفرنسية لم تعمل على احترام الديانة الإسلامية وهذا يظهر في اتفاقية جويلة 1830 عند استلائها على المساجد والمدارس وهدمها، دون احترام الشعور الديني للشعب عامة وكان هذا بمثابة التدخل في الشؤون الدينية . كما أشار فرحات عباس في كتابه الشباب الجزائري والذي تطرق لموضع الدين الإسلامي وموقف السلطة منه أي بين الإستعمار والإسلام، وبذلك نجد في الشباب الجزائري شعور حاد بالكرامة التي جرها الإستعمار، وإحساس واللامبالاة والإحتقار المسلط على المثقفين خاصة وعلى الإسلام، لذلك جاءت موضوعاته تلخص فكرة ضرورة الإنتصار على الإستعمار قبل كل شيء.[3]

كما نجد قول أحد أكابر موظف الولاية العامة الجزائرية **مسيوبرك**في مقال نشر بعد موته ما نصه:" لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي، الى درجة أننا أصبحنا لا نسمح بتسمية

[1] ابو قاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص14.

[2] فرحات عباس: **المرجع السابق**، ص 29، 30.

[3] المرجع نفسه ، ص 30.

المفتي أو الإمام، إلا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس، ولا يمكن لموظف ديني أن ينال أي رقى، إلاإذا ما أظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا منقطع النظير."[1]

وبهذا نجد أن سلطات الإستعمار عملت على تحطيم الدين الإسلامي بكل ما فيه من أئمة المساجد، وقراء القرآن فيها، ومؤذنوها ورجال الإفتاء وكل هؤلاء كانت تعاملهم باحتقار وهذا ما رأيناه سابقا بأن الإستعمار الفرنسي يرفض رفضا تاما الى يوم إعلان الثورة 1954 ورغم كل القوانين والوعود، ارجاع الدين الإسلامي بمساجده وأوقافه وموظفيه الى جماعة المسلمين، وهذا ما اضطر المسلمون لمقاطعة المساجد الحكومية الفرنسية، وأخذوا يؤسسون لأنفسهم مساجد قام الشعب الجزائري بنفقات بناءها الضخمة، وهي تتعهدها وترعاها بما يجب لمساجد الإسلام من رعاية واحترام، ومنها مساجد فخمة تعد من تحف الفن المعماري الإسلامي، وبلغت تكاليف بعها نحو 50 مليون فرنكا، وهكذا قاومت الأمة الجزائرية الإستعمار، في الميدان الديني الى أن وقعت الثورة الكبرى1954.[2]

[1]توفيق المدني: **المرجع السابق**، ص150.

[2]فرحات عباس: **المرجع السابق**، ص 29، 30.

المطلب الثاني: محاصرة القضاء الإسلامي

من أجل إبادة الشخصية الجزائرية والقضاء عليها، نجح الإستعمار الفرنسي الى محاربة القضاء الإسلامي[1]. فنجد القضاء العربي الإسلامي، قضاء فرنسي بكله وان أهل البلاد ليس لهم أدنى مشاركة فيه، فهناك بأعلى سلم القضاء في قطر الجزائر محكمة استئناف عليها وليس للجزائر فيها من نصيب، كما أن هناك 17 محكمة جنائية لا مسلم جزائي بها، و17 ابتدائية يشارك فيها المسلمون إنما يتقاضى المسلمون أمامها جميعا، فهم من الناحية القضائية كما هم في النواحي الأخرى يعيشون غرباء في بلادهم. كل هذا محاولا تفويض جهازه الذي كان مفخرة من مفاخر البلاد قبل الإحتلال، وهذا كان في البداية والذي أصدر قرار في10 أفريل 1834 والذي جاء فيه استئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم، أما مجلس الاستئنافات الذي يتكون من أعضاء مسحيين ويهود[2]، وهذا ما نجد نظام العدالة الجزائري تدريجا وذلك كانت في البداية، بأنها العمل بالقوانين الجزائرية وإحلال القوانين الفرنسية محل القوانين الشريعة الإسلامية هذه الأخيرة باعتبارها استمرار الذاتية العربية الإسلامية للجزائر، وللوصول الى مبتغاها، فعملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على تثبيت تبعية القضاء الإسلامي للقضاء الفرنسي، وتحديد صلاحيات القضاء المسلمين. وكان أول قرار صدر فيها اتخذ في هذا الوضع والذي كان من طرف القائد العام للجيش الفرنسي بتاريخ 9 سبتمبر1830موالذي أسس بموجبه المحكمة الخاصة بالجزائر العاصمة والتي تشكلت من رئيس، وقاضيين ووكيل ملكي، وبجابها ابقي على القضاء الإسلامي لحل النزاعات بين المسلمين. هذا يعني أن القضاء الشرعي الإسلامي فقد حطمه الإستعمار تحطيما، ولم يبقى منهلا صورة مشوهة بشعة ففي سنة 22 جويلية 1834م صدر أمر ملكي ألحق الجزائر بفرنسا على شكل مستعمرة عسكرية تربط بوزارة الحربية[3]، بموجب ثلاث محاكم في كل من الجزائر العاصمة ووهران وعنابة بالإضافة الى محكمة تجارية، وهذا دون إلغاء امحاكم الإسلامية، كما تمت إجراء عدة تعديلات خول هذه المحاكم والتي كانت بتاريخ 28 فيفري 1841م وذلك بتأسيس المحكمة الملكية ذات الصلاحيات الواسعة وأن تكون المحاكم الفرنسية هي التي تنظر في القضايا الهامة، والقضاة المسلمون أصبحوا بدورهم رمزيا والذي يتمثل في توثيق بعض العقود وإصدار الفتاوى في المسائل الشرعية والوالي هو الذي يقوم بتعيينالقضاة في ولايته كما عملت السلطات الفرنسية على سن العديد من القرارات التي انعكست على الشعب الجزائري

[1] احمد توفيق: **المرجع السابق**، ص137.

[2] محمد عيساوي، نبيل شريخي: **المرجع السابق**، ص 144.

[3] المر جع نفسه : ص 144.

بالسلب وهذا ما ذكرته الكتابات الجزائرية. وذلك قصد تطبيق سياسة الإدماج أصدرت السلطات الفرنسية قرار سنة 1842م والذي يخص المحاكم، حيث حاولت من خلاله التوافق بين الجزائريين والأوروبيين، وبذلك نجد أن القضاء في الجزائر دخل في المرحلة الإزدواجية المتناقضة بين قانون المحاكم الفرنسية والقضاء الإسلامي، كما جاء مرسوم جديد وكان بتاريخ 31 ديسمبر 1859م والذي يتضمن إلغاء مجالس الاستئناف وإعطاء صلاحياتها الى المصالح الفرنسية، ونتيجة لذلك وجهت سنة 1872م 620 تهم الى الجزائريين، فصدر في حق 71 منها الحكم بالإعدام وذلك بحجة مساندتهم للثوار[1]. ضف الى ذلك القرار الذي صدر في 3 ديسمبر 1859م والذي جرد القاضي من العمل بالشريعة الإسلامية، إلا في بعض المسائل القليلة.[2] والتي تتعلق ببعض الجزئيات من الأحوال الشخصية، وأصبح بموجبه القضاء في بلاد القبائل التي حاولت فرنسا بصفة إجرامية فصلها عن الإسلام، فالقضاء الإسلامي يعتمد هناك منذ سنة 1874 على العرف والتقاليد القبيلة، أكثر مما يعتمد على الفقه الإسلامي وذلك وراء تلك السياسة الفرنسية انحرافاته التي ترمي الى الفصل بين العربي والبربري، وقد خلقهما الله إخوانا، ووحد بين قلوبهم الإسلام، وربط بينهم أوشج العروبة[3].

كما أن هناك قانون صدر بتاريخ 26 جويلية 1873، والذي نص على نزع من القضاة المسلمين حق النظر في قضايا الملكية، وعدما رفض الجزائريون التخلي عن قوانين الشريعة الإسلامية ولم يعرضوا قضاياهم على المحاكم الفرنسية، ونتيجة لرفض قرار المستوطنين الأوروبيين توجيه ضربات قوية الى النظام الإسلامي من خلال الضغط على الحاكم العام المدني **دوغيدون**والذي صرح يوم 22 مارس 1874م ما يلي:" إن العدالة تدخل في إطار السيادة، وعلى القاضي المسلم الإنحناء امام القاضي الفرنسي، وعلى كل واحد أن يفهم أننا الغالبون"، ومن هنا ندرك أن لا يكون أي جزائري مسلم في لجان المحاكمات وهناك أصبح الموثقون الفرنسيون هم وحدهم الذين يقومون بتطبيق الفرائض بدلا من القضاة المسلمين، ففي سنة 1880م تم إلغاء 13 محكمة إسلامية وبقي في الجزائر 61 محكمة صغيرة وذلك للنظر في بعض القضايا الشكلية[4]، كما قررت السلطة الفرنسية على فرض تحرير فريضة أو عقد باللغة

العربية، وهذا يدل على معاناة الشعب الجزائري وجعله في عزلة عن العالم الإسلامي.

[1] عمار عمورة: المرجع السابق، ص 149

[2] محمد عيساوي: المرجع السابق، ص 143.

[3] عمار عمورة: المرجع السابق، ص149.

[4] المرجع نفسه ، ص 149.

ضف الى ما ذكرته الكتب الجزائرية ففي عام 1841 صدر قرار آخر يحرم على المحاكم الإسلامية النظر في قضايا الجنح والجنايات، ويصدر نفوذ قضاة المسلمين في الدعاوي الشخصية المتعلقة بالإرث والطلاق، وبعد ذلك منعوا من حق النظر في شؤون الملكية والعقارات الخاصة بعد صدور قانون 10 سبتمبر 1886. فالقاضي المسلم الجزائري المتخرج من المدرسة الحكومية الجزائرية هو موظف فرنسي يحكم بين المسلمين في أمور الزواج والطلاق والحصانة والمواريث أي ما يتعلق بالحالة الشخصية الإسلامية كما قامت السلطات الفرنسية بتوظيف خبراء ووضعهم بجانب كل قاضي مسلم وذلك أن القضاة الفرنسيون لا يعرفون العربية ولا يفقهون في الشريعة الإسلامية.[1] وتبعا لهذه السياسة يتبين لنا كيف توصلت السلطات الفرنسية الى أن تنزع صلاحيات القضاء الإسلامي بدأ بالقضاء المتعلق بالجرائم وإحلال القضاء الفرنسي محله، ثم تقليصه في مجال المعاملات،[2] واخيرا تجريده من كل صلاحياته وحصره في الأحوال الحصية كما ذكرنا سابقا، ضف الى ذلك أن الأداة الإستعمارية قد أصدرت يوم 10 سبتمبر 1885 قرار يحرم على القضاة المسلمين النظر في قضايا العقارات والملكية، وجعلت ذلك من اختصاص الصلح الفرنسيين، كما عملت الإدارة الإستعمارية على اسناد وظائف القضاء الإسلامي على عملاء عديمي الثقافة والمعرفة، بل وحتى الأخلاق الحسنة وبطلب من المجالس المالية، والمفوضين الماليين الأوروبيين أنشئت محاكم خاصة لمحاكمة الأهالي دون غيرهم عام 1902م عرفت هذه الأخيرة بالمحاكم الزجرية، وذلك عوضا عن محاكم الدرجة الأولى العادية ويرأسها شيخ البلدية عوضا من قضاة الصلح واستولت جميع اختصاصاتها ماعدا الأحوال الشخصية الإسلامية وانعكست هذه الوضعية على الشعب وحرمت عليهم حق الاستئناف ووضعت أمامهم الكثيرة، وزيادة على هذا راقبت الإدارة الإستعماية التعليم الديني، والزوايا وحددت المدارس القرآنية وأغلقت الكثير منها مما أدى الى قلة القضاء و الأئمة والمعلمين، وانهار مستوى اللغة والتعليم العربي، كما راقبت رجال الدين والعلماء والفقهاء الأحرار وفرضت رقابة على أداء فريضة الحج، وحددته برخصة فلما يحصل عليها الراغب في ذلك، إلا بتدخل شخص، كما حصل عام 1913 وذلك من أجل إحكام عن عزلة الجزائر وشعبها عن العالم الإسلامي، ضف الى

هذا لم تكتفي بهذا فكونت طبقة رسمية من رجال الدين الإسلامي، فأوكلت إليهم إدارة المساجد ومراقبة الزوايا الحرة، ورجالها وألزمت بالتعاون مع إدارات الشرطة الفرنسية ضد الشعب الجزائري،

[1] احمد توفيق المدني: **المرجع السابق**، ص 141.

[2] عمار عمورة: **المرجع السابق**، ص 250.

أدى ذلك الى ضياع هيبتهم ونفوذهم وفقدان احترامهم وحصل نفس الشيء لرجال الزوايا الذين تعاونوا معا.[1]

كما عملت الإدارة الفرنسية بوضع مراسيم في 24 أكتوبر 1870م والذي يتمحور حول إلغاء الحكم العسكري وجاءت بالمدني، على إنشاء هيئة من المحلفين في محاكم الجنايات، وكانت هذه الهيئات محرمة على الشعب المسلم، لأنها مفتوحة أمام الفرنسيين فقط كما جاء في المرسوم والذي كان يهدف من إنشاء هذه الهيئة هو دمج المؤسسات القانونية الجزائرية في القانون العام الفرنسي، وهذا المرسوم الذي انعكس على قهر وذل المسلمين.[2]

ضف الى ما ذكرته معظم الكتابات الجزائرية حول القضاء الإسلامي وكيف فرضت السلطات الفرنسية نظامها القضائي، حيث أجبرت فرنسا الشعب على قبوله، والإحكام على مؤسساته، ولكنها عمليا وجدت صعوبات جمة في تطبيق ذلك، بسبب خصوصية المجتمع الجزائري الذي يختلف اختلافا كليا وصارما مع الواقع الإجتماعي الفرنسي، ولهذا تم اللجوء الى أسلوب الإلغاء التدريجي للقضاء الإسلامي، والتثبيت المرحلي للمؤسسات القضائية الفرنسية في الجزائر، ولما كان القضاة الفرنسيون المكلفون بالنظر في قضايا الجزائريين يجهلون جهلا تاما طبيعة وخصوصية المجتمع الجزائري.[3] وقد ظل القضاء الإسلامي تابعا لوزارة الحربية الفرنسية الى أن جاء مرسوم 31 ديسمبر 1859م الذي جعله تابعا لوزارة العدل مثل القضاء الفرنسي، ومن جانب آخر، وبغرض استكمال مشاريع والإدماج، في منطقة القبائل أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم 29 أوت 1874، الذي ألغى العمل النهائي بالقضاء الإسلامي بالمنطقة، وجعل محله القضاء الفرنسي. وفي سنة 1902م تم إنشاء امحاكم الزجرية بسبب ثورة عين تركي التي اندلعت في نفس السنة، لتضاف الى مجلس العقوبات courscriminelle الذي يتقاضى أمامه الجزائريون قبل ذلك.[4]

ومن هنا تبين أن العدالة الفرنسية لم تنصف الجزائريين بعد أن حرموا من عدالتهم الإسلامية الخاصة بهم، التي كانت تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية السمحة، وهي الوحيدة

[1] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 42.

[2] صالح عباد: **الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، د.ت، ص44.

[3] رمضان بورغدة: **الجزائريون والعدالة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال القرن19م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 1999-2000، ص75.

[4] ابو قاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1830-1900**،المرجع السابق ، ص 91.

التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع الجزائري بهويته العربية والإسلامية، والدليل على ذلك فشل الذريع الذي آلت إليه السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر طيلة فترة الإحتلال.[1]

المبحث الثاني: الجوانب الثقافية والعلمية أثناء الإحتلال

المطلب الأول: سياسة التجهيل

إن البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، قائمة على تمازج بين أنماط من الثقافات الفرعية التي تتبادلها الجماعات في كافة جهات الوطن، وبالتالي فهي تكون نسقا غنيا ومتنوعا في قيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه وضوابطه وفنونه وتعتمد بنياته على مبادئ الإسلام الذي حاول الإستعمار تشويهه بكل الطرق خاصة منها سياسية التجهيل التي تركت أثار بالغة على السكان والشعب الجزائري خاصة، ضف الى سكان الريفيون الذين من الامة كثيرا فتدنى مستواهم الفكري وأصبحت عقلياتهم بالية.[2] ضف الى ذلك كانت مواقعنا الثقافية رذيلة للغاية كما يقول الزبيري في مقال عن الغزو الثقافي في الجزائر، حلف الإستعمار الفرنسي وراع الى وضع الإجتماعي والثقافي هذه بعض الجوانب منه نسبة مرتفعة من الأمية قدرت يومها بأكثر من 80% أما الخمس الباقي فجعله من أصناف المتعلمين الذين صنعهم الإستعمار على عجالة ليكونوا امتداده الطبيعي الذي يعتمد عليه في مواصلة عملية المسخ والتشويه والتزييف، إسلام مشوه غلبت عليه انحرافه عادات وتقاليد ونمط للحياة والسلوكيات اليومية لا علاقة لها بشخصيتنا الوطنية وتراثنا علاقات إجتماعية مهلهلة أساسها الخوف والنفاق والمراوغة.[3]

المداهنة، انعدام الثقة في النفس، إذن هذا الوضع الثقافي الذي ميز الشعب الجزائري بالغالبية في هذه الفترة 1830-1954، كما أن الإستعمار الفرنسي اتبع مع الشعب الجزائري

---

[1] بشير فايد: **قضايا العرب والمسلمين في اثار الشيخ البشير الابراهيمي، والامير شكيب ارسلان**، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار التاريخية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010، ص28.

[2] نبيلة خبرارة: **تطور النسق الثقافي لسكان الريف الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع الريفي ، ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2010-2011، ص 75.

[3] محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص12.

سياسة التفقير والتجهيل تماشيا مع الأساليب الإستعمارية العامة، والتي كانت تهدف الى تمكين الإستعمار من البقاء مدة أطول في البلدان التي يعتدي عليها ويطعنها في سيادتها وكرامتها، فلقد نهب الإستعمار الفرنسي من الشعب الجزائري كل ما يملك من الأراضي وأملاك وخيرات وتركه شبه لا حي في وطنه، وبذلك يعد العامل المادي الاقتصادين له أثر بليغ، في مجرى الحياة كلها وبالأخص الثقافية فالفرد ومثله الشعب[1]، بدل أن يبحث عن وسائل التثقيف والمعرفة، يبدأ يبحث أولا عما يسد الرمق ويحفظ ماء الوجه، وذلك من شأنه أن يصرفه عن الوجهة الثقافية ولو الى حين، وهذا ما سعى الإستعمار الفرنسي الى تحقيقه[2]. حيث عمل على تحطيم كل شيء يراه مهم للشعب الجزائري حيث أتلف المخطوطات وحولت المؤسسات التعليمية والدينية في معظمها الى دور الضباط وغيرها وهذا بهدف ترسيخ سياسة التجهيل وخلق شعب بلا مقومات شخصية. وهذا يظهر من خلال حقده الصليبي في إصراره على تجهيل وتحطيم مقومات الأمة كما أن الإستعمار تتضح سياسته في أنه قضى على معظم المدارس والمعاهد التي كانت موجودة في الجزائر قبل الإحتلال[3]. ضف الى ذلك أن الإحتلال الفرنسي نهب المكتبات الجزائري، حتى أن مكتبة الأمير عبد القادر ي الأخرى خربت من طرف الجنرال **دوق دومال**حتى أن المؤرخون يقولون أن الأمير عبد القادر أصابته نوبة من الحزن الشديد.[4]

ضف الى ذلك عملت السلطات الفرنسية بوضع قرار تعسفي سنة 1834 والذي نتج عنه المحو التام للكيان الجزائري مع كل ما تستلزمه هذه السياسة من نتائج، محو اللغة، والتاريخ، والحكومة، والرموز الوطنية الأخرى يعني أن فرنسا إذن لم تأتي الى الجزائر لكي تحافظ أو تخلق أو تتعاون مع أي نظام جزائري لفائدة الشعب الجزائري[5]. ومن بين المدفعون عن الحكم الفرنسي، ضف الى ذلك أنه من الدعائم الأساسية للإستعمار الفرنسي في الجزائر كما ذكرت الكتب الجزائرية والتي تصف معاناة الشعب الجزائري ومأساته أثناء الإحتلال وما نتج عن سياسة التجهيل، والتي من خلالها دفع ثمنها الشعب الجزائري بأكمله والتي نتج عنها التقتيل والتشريد، فقد طبق هذه السياسة بقسوة، وغلو، وشراسة لا نظير لها، واستولى على أملاك الأوقاف ولم يرحم حتى المثقفين العرب، حيث طارد رجال التعليم العربي وشردهم وقتل الكثير منهم، ونفى آخرين

[1] نبيلة خبرارة ، المرجع سابق ، ص 75.

[2] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص50.

[3] صالح فركوس: **المرجع السابق**، ص 145.

[4] رحيم محياوي: **المرجع السابق**، ص36.

[5] محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص57.

الى خارج البلاد، وضيق على الباقي منهم ومنعهم من ممارسة مهنهم، وحال دون فتح المدارس العربية، كما فرضت وصاية على نشاطهم المهني التربوي، وعانى الشعب الجزائري ما لم يعانه شعب آخر، فحرم من نور العلم والمعرفة، وفقر بشكل تام مرعب ومخيف، وأصبح الفقر والجهل من السمات الأساسية له خاصة في البوادي والأرياف واعترف الكثير من الفرنسيين المنصفين بهذا، وهذا ما أكدوه أن الجزائريين أصبحوا 90% من الأميين وهذا نتيجة سياسته كما اعتبروا ذلك كارثة على الشعب

الجزائري[1]، الى جانب ذلك اتبع الإحتلال سياسة الابتزاز والتفقير ففرض الغرامات الباهظة والإتاوات غير المبررة على السكان كان إجراء دارجا في تعامل الإدارة مع الجزائريين، وانعكست هذه الإجراءات التفقيرية والابتزازية كان لها تأثير كارثي على المجتمع الذي حولته بعد جيل واحد من الإحتلال الى جموع بائسة تئن تحت وطأة الفقر المدقع والإحتياج الشديد.[2]

كذلك لم تقتصر محنة الشعب تحت الإحتلال على البؤس والفقر وحرمان وحده، إنما عانى من وطأة الجهل هناك شبه إجماع لدى كل من كتب عن التعليم في الجزائر فالأمية الأبجدية تكاد تكون منعدمة، فخلل المنظومة التعليمية التقليدية، ليس في عدم توفر الهياكل بالقدر الكافي وإنما في محتواها، منذ السنوات الأولى من عهد الإحتلال وجهت الإدارة الفرنسية ضربا قاضية للمنظومة التعليمية التقليدية باستلائها على أملاك الوقفية التي تتغذى منها وبالتالي طبق الجهل على ربوع البلاد من أقصاها الى أقصاها خلال العشرين سنة، ضف الى ذلك أن الشعب الجزائري عاش ضعا قميعا معنويا وماديا بالغ الشدة، فإلى جانب تجريدهم من هويتهم كجزائريين حيث أصبحوا ينعتون بالأهالي عند الرسميين والعامة من الأوروبيين، هؤلاء الأخرون يطلقون عليهم تسميات أخرى " كالعربي " يرجون اللفظة بنبرة فيها اشمئزاز واحتقار وأوصاف أخرى[3]. وهذا ما واجهه الشعب الجزائري أثناء الإحتلال الفرنسي والذي كان مخططه يقوم على أربعة أسس والتي هي التفقير والتجهيل والتنصير والفرنسة، وكانت سياسة فرنسا تهدف الى محو الكيان الجزائري بكل مقوماته الحضارية وابعاد الشعب الجزائري عن المشاركة في حكم بلاده واخضاعه الى تحكم المستوطنين الأجانب الذين انفردوا بإدارة البلاد واستثمار خيرتها.[4] ضف الى ذلك ومع

---

[1] المرجع نفسه ، ص 57.

[2] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 49، 64.

[3] جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتعليم، الجزائر، 1994، ص24.

[4] جمال قنان: **التوسع الإستعماري ظاهرة عدوانية تسليطيه واستغلالية**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص35.

مطلع القرن العشرين بدأت تسير بخطوات وئيدة نحو الاحياء والبعث من جديد بفضل المجهودات التي بذلها بعض الجزائريين على مستويات متعددة لإخراج البلاد من ظلم الجهل والأمية والإقصاء والتهميش فأسسوا الجمعيات وأصدوا الصحف باللغتين العربية والفرنسية وشدوا المساجد وألقوا

المحاضرات والدروس العامة والخاصة ولكن الأمية ضاربة أطنابها حتى استرجاع الإستقلال سنة 1962[1]. ولكن لم يزحزح الرقم المسجل منذ عقود عن مكانه وكانت نسبة الأميين في الجزائر تقدر 94% في عالم الرجال، أما في عالم المرأة فقد بلغ عدد المتعلمين أقل من 02% هذا بعد انتشار التعليم الفرنسي الرسمي والتعليم العربي الحر، وقد كان إجمالي من يعرف القراءة والكتابة من حوالي أكثر من تسعة ملايين نسمة وهذا تعداد الشعب الجزائري سنة 1954 لا يزيد عن 441.354 جزائري مسلم فقط يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية، وحوالي نصف العدد بالضبط 242.000 يعرف العربية.[2]

ولا شك أن ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى خوف المحتل من رفع المستوى الفكري في المجتمع الجزائري لأنه كان يدرك مدى أهمية التعليم في إيقاظ الحس الوطني والمشاعر القومية والإنسانية ضد الظلم والإحتلال لدى المسلمين الجزائريين. ولذلك فقد كانت السياسة الفرنسية تقوم على مبدأ التجهيل والأمية في الجزائر منذ بداية الإحتلال على مبدأ نشر التعليم، ولو كان ذلك بلغته المحتل ذاته، وحتى الفئة القليلة التي حظيت بشيء من التعليم الفرنسي كان التعامل معها يتم على أساس صفة الأهلي، الذي لا يتمتع بحقوق المواطنة.[3]

المطلب الثاني: محاربة اللغة والثقافة العربية

[1] احمد محساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة**، ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عبس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، القصبة، الجزائر، 2002، ص412.

[2] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، دت، ص 374.

[3] عز الدين: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراب عبد الكريم بو صفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2003-2004، ص24.

الفصل الثاني: الواقع الثقافي إبان الإحتلال الفرنسي في الفترة مابين 1830-1954 من خلال الكتابات الجزائرية

لقد سعى الإستعمار الفرنسي الى جانب سياسة التفقير والتجهيل هذه التي سار عليها الإستعمار طبق أيضا اتجاها عنصريا في ميدان الثقافة الأساسية محاربة لغة البلاد وثقافتها القومية العربية ونشر اللغة الفرنسية بدلا منها[1]. وهذا ما أصبح يعرضهم للانحطاط والتخلف فحسب، بل كذلك للانهيار التام، وذلك تعد بأن اللغة القومية فقدت مكانتها الأولى، وهذا غير مستغرب في ظروف السيطرة الأجنبية المباشرة، تلك السيطرة مهمتها الوحيدة هو إحلال مؤسساتها محل مؤسسات الشعب المغلوب، ورغم أن العربية فقدت مكانتها فقد ظلت تدرس بحسب الظروف، في كتاتيب القرى، وفي بعض الزوايا التي آل أمرها الى الإنحطاط، وكان التعليم محدود، كما استمر الإستعمار في شل الحياة الفكرية في أوساط الشعب الجزائري وذلك عن طريق إغلاق المدارس ومحاربة التعليم واللغة العربية والقضاء على خصائص هويته الوطنية والحضارية وبما أن اللغة العربية هي أساس الثقافة العربية فقد سعى الإستعمار الى القضاء عليها لأن دفنها يعني القضاء على الثقافة العربية والشخصية الجزائرية، ولذلك عمل على تركيز اللغة الفرنسية وجعلها لغة العمل الرسمي، ماعدا محاكم الأحوال الشخصية وايضا في إدارة مناطق الجنوب الصحراوية النادرة السكان.[2]

ضف الى ذلك أن الإدارة الإستعمارية اتخذت منذ البداية موقفا عدائيا من اللغة العربية وأبعدتها إبعادا كاملا من الإدارة ومن معاهد التعليم. كي تتمكن من فرنسة الجزائريين فرنسة كاملة يدل على ذلك ما جاء في إحدى التعليمات التي صدرت أوائل أيام الإحتلال عقب الشروع في تنظيم الإدارة، فقد ورد فيها:" لا ننسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة فإن قضاءنا المدني كذلك يصدر أحكامه على المسلمين العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة. يجب أن يصدر بأقصى ما يمكن من السرعة جميع البلاغات الرسمية وبها يجب أن تكتب العقود وليس لنا أن نتنازل على حقوق لغتنا فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتنى بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا الحزم على إدماجهم." وبهذا أن مخطط

---

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، المرجع السابق، ص 60.

[2] انيسة بركات: **محاضرات ودراسات تاريخية وادبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص79.

الإستعماري قد ركز منذ البداية على تحطيم وشل الشخصيةالجزائرية والمتمثلة في اللغة العربية في تراثها الحضاري الثقافي[1].

وبهذا نجد أن الإستعمار الفرنسي سجن شعبا برمته خلال أكثر من قرن معتبر لغة هذا المجتمع " اللغة العربية " لغة أجنبية مناهضا بشكل منظم لأي تقدم يمكن أن تحققه حضارته وشخصيته، وينكر أنه حول شعبا الى أشخاص من رماد وينكر أنه جعل من هؤلاء الأشخاص فتاه من الخارجين عن القانون حسب تعبير الإستعمار، ولهذا نجد أن الكتابات الجزائرية تتفق على أن الإستعمار ينكر وجود المجتمع الجزائري، وقد دفع الكثير منهم الى البؤس وخلق شعب يعيش حياة مؤلمة واستغلال من قبل المهاجريين الأوروبيين لفئات المجتمع الجزائري[2].

ضف الى ذلك نجد أن الإدارة الفرنسية عملت على جعل اللغة الفرنسية هي التي تحتل الصدارة محاربة لغة البلاد وبالتالي يريدون أن يفرضوا ذلك على الشعب المسلمين ليبقى تابعا لغويا وثقافيا وأخلاقيا لفرنسا حتى ولو كان في هذه التبعية إهانة للوطن، وهو أن للغة الوطن، والهوان الذي يلحق اللغة يلحق باقي المقومات، ويدمر الهوية من أساسها، والمعروف عن الجزائريين الخلص أنهم غيورون على مقومات وطنهم، فالغيرة على اللغة العربية مثلا كانت شعورا مندمجا مع الغيرة على الوطن، في كل مراحل الكفاح الوطني، قبل الثورة وفي أثنائها وبهذا نجد القائد عميروش حول اللغة في أحد اجتماعاته يتأكد لديه صدق هذه الغيرة التي كانت عند الوطنيين المخلصين، حتى ولو كانوا غير متعلمين وما قاله في هذا الشأن:" إن أبرز ظاهرة الاستقلال الأمة استقلال لغتها، وأية ذلك أن يتعلق بها أهلها ويعتزوا بها، بهذا يحث على العناية باللغة العربية التي مانت مهانة في عقر دارها.[3]

لقد ظلت السلطات الفرنسية بمواقفهم المتخاذلة وبأساليبهم المظلمة في مد جذور التفرنس وتوسيع مدى انتشار التعامل بالفرسية، وهذا ترك بين أبناء الشعب الجزائري أثار سيئة في نفوس الكثير والمعاناة والإحباطات النفسية، مما جعلهم في حيرة من أمرهم، موزعين فكريا ونفسيا بين الإقبال على لغتهم المهمشة أو على اللغة الأجنبية المفروضة، هذه الإحباطات أضاعت الكثير من الطاقات ومدت في عمر المشكلة اللغوية[4]، وقد تجلى ذلك في الصمود الذي أظهره الشعب

[1] رحيم محياوي: **المرجع السابق**، ص 18، 19.

[2] فرحات عباس: **ليل الاستعماري**، ترجمة ابو بكر رحال مطبعة المحمدية، المغرب، 2002، ص43

[3] عبد القادر فضيل: **اللغة ومعركة الهوية في الجزائر**، ط1، جسور لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 157

[4] المرجع نفسه ، 157.

وفي المقاومة الشديدة لسياسة الإستعمار، والمخطط الذي رسمته هذه السياسة في الجانب الثقافي واللغوي، تلك السياسة التي بنيت على أساس سحق الكيان الجزائري من الوجود، أو تذويبه في كيان غريب عنه من خلال البدء في تدمير مقومات الأمة وهدم أركان الشخصية، ومحاولة من جهة أخرى إضعاف الشعور العربي الإسلامي في نفوس المواطنين.[1] او انتزاعه منهم، ليسهل فصلهم عن أصولهم الحضارية وتحويلهم من أناس لهم تاريخ وحضارة وانتماء عربي إسلامي الى أنس آخرين ليس لهم إنتماء محدد، الى أناس ليسوا عربا وليسوا عجما وليسوا فرنسيين لأن كون الإدارة الفرنسية تريد أن تبقيهم تابعين لفرنسا لغويا وعاطفيا، ولكنهم لا يتمتعون بما يتمتع به الفرنسيون.[2]

ضف الى ذلك أنه لا تتاح لهم فرص التثقيف التي هي من الحقوق الأساسية للمواطن الفرنسي، عليهم أن يخدموا فرنسا ويندمجوا في البيئة الفرنسية لغة وثقافة وأخلاقا، ولكن لا يجوز لهم أن يطالبوا بالحقوق التي تعطى للفرنسيين، لأنهم ليسوا فرنسيين، وأن اعتبروا رعايا فرنسيين في الأوراق الثبوتية.[3]

كما تذكر معظم الكتابات الجزائرية أن الإستعمار الفرنسي تميز منذ السنوات الأولى بطغيان الروح الغذائية وانتشار الحقد ضد الثقافة العربية وأصحابها، حتى أن جيش الإحتلال كان يحرق كل ما يعثر عليه من كتب ومكتبات ومنها على سبيل المثال الأمير عبد القادر.[4]

ورغم أن الإستعمار كان في أواخر القرن التاسع عشر مشغولا بحروب الإحتلال، ومواجهة الثروات الوطنية، إلا أنه لم يغفل عن تأسيس مدارس فرنسية لنشر وتشجيع اللغة الفرنسية، ومقاومة الثقافة القومية العربية، وذلك باعتبارها من أهم العوامل التي تساعد على إحكام إحتلال وإخضاع أهلها، فمنذ بداية القرن العشرين أخذت الإدارة الفرنسية الإستعمارية تهتم أكثر بمقاومة تعلم اللغة العربية وتضييق على أصحابها الراغبين في تعليمها بواسطة إصدار قوانين وتشريعات التي تعد غريبة وأخطر هذا ما ذكرته الكتابات الجزائرية[5].

[1] عبد القادر فضيل: **المرجع السابق**، ص251

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 62.

[3] عبد القادر فضيل: **المرجع السابق**، ص 252.

[4] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص60.

[5] انيسة بركات: **المرجع السابق**، ص27.

ضف الى ذلك سنت الإدارة الإستعمارية في 8 مارس 1938 قرار ينص على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، ويمنع تعليمها تبعا لذلك في المدارس، كما أصدرت السلطات الإستعمارية عام 1945 قرار يفرض على كل معلمي اللغة العربية، معرفة اللغة الفرنسية، وذلك تعتبره شرط أساسي لتوظيفهم في المدارس، وكانت نتيجة هذا القرار القضاء على الجهاز العربي وتحطيم كيانه[1]،

لأنها تعلم أن معظم أولئك المعلمين لا يحسنون الفرنسية أصلا، ضف الى ما تذكره الكتابات الجزائرية حول واقع الشعب الجزائري ومعاناة أبنائه ففي سنة 1947 ورغم أن دستور 20 والذي نص على الإعتراف باللغة العربية وتدريسها الى جانب الفرنسية، إلا أن الإدارة الإستعمارية لم تطبق ذلك واستغل مفتشو التعليم الإبتدائي الفرنسيون الغموض الذي صحب ذلك القانون فأصدوا يوم 5 مارس 1954 نداء طالبوا فيه إلغاء اللغة العربية إجباريا في المرحلة الإبتدائية، لأن ذلك سيؤدي في نظرهم الى تعريب البلاد وكأنها كانت فرنسية في الأصل، وذلك هو الإضطهاد العنصري بعينه، ولعل أغرب ما في النداء هو أنه قسم العربية فئات ثلاثة، وذلك بجعل اللغة العامية وأهميتها لا تتعدى كونها لهجة محلية. ضف الى ذلك جعل اللغة العربية الفصحى ميتة، والعربية الحديثة، وهي لغة أجنبية عن البلاد، وهي تلك مواقف الإستعمار، وذلك هو أسلوبه في مقاومة ثقافتنا القومية ببلادنا، كما نجد في الكتابات الجزائرية تذكر أن السلطات الفرنسية عملت على إضطهاد الشعب الجزائري ومقاومته حتى لا تتغرب البلاد وتصبح غربية، وكأنها لم تكن عربية مسلمة، وكأن العربية لم تعش فيها ثلاثة عشر قرنا كاملة ويعتبر اللغة العربية ميتة واجنبية عن الجزائر العربية المسلمة بتاريخها، وكفاحها وقوميتها، ومن هنا حاول الإستعمار أن يمخ معالم فكرنا وقوميتنا وحضارتنا الإسلامية بالجزائر، وهكذا كان ينظر الى تلك اللغة التي بواسطتها انتقلت إليه المدينة الحديثة التي ينعم بمظاهرها[2]،

ضف الى ذلك أنه ظل يحارب ويعتبر وجود السبورة في أي منزل جريمة كبيرة يعاقب صاحبها بالسجن والغرامة بل وحتى بالنفي، لأن وجود السبورة في منزل جزائري يؤدي الى انتشار الوعي الفكري والوطني وعموم الأسرة ثم في القرية ثم في المنطقة كلها، وهذا يعتبر خطرا على مركز الإستعمار حيث يذكر يحي بوعزيز السياسة التي اتبعها المحتل الفرنسي في الجزائر والهيمنة لفرض سيطرته الظالمة عندما داهمت الشرطة الإستعمارية منزلنا في مدينة برج بوعريريج عام 1938 للبحث عن السبورة التي اشتراها لنا الوالد ليعلمنا بواسطتها بعض قواعد لغتنا العربية وكان

[1]، أ نيسة بركات :المرجع السا بق ، ص 27.
[2]يحي بوعزيز : مرجع السابق، ص 62.

أحد الأذناب قد وشي بنا الى الشرطة فاغتنمت غياب الوالد عن المنزل وداهمته وأخذت تسأل وتفتش بجنون عن تلك السبورة ولكن الوالد كان محتاطا لأمر فأخفاها قبل خروجه في مكان لا يمكن التعرف عليه، إن هذه الحادثة صورة صغيرة وصادقة على الأسلوب الذي كان يتبعه الإستعمار الفرنسي في مقاومة لغتنا وتجهيلنا.

ضف الى ما ذكره الكا تب الجزائري يحي بو عزيز وما عمله الإستعمار الفرنسي من إذلال الشعب الجزائري وذلك بتجريد الأهالي من أجورهم لأن أولادهم ما انفكوا يترددون على المدارس العربية.[1]

ضف الى ما تذكره حيث يعتبر التحدث بالعربية في الإدارة إهانة لكرامة فرنسا، أهون العقاب عليها الطرد من الوظيفة وحرمان العامل من مرتبه الشهري كذلك، كل من يحمل جريدة عربية أو كتابا يستهدف باستمرار لمراقبة الجواسيس الذين لا يعدمون وسيلة في النهاية لاقتياده الى السجن بسبب أو بآخر ليقي عاما أو عامين أو يزيد من ذلك، مثله في ذلك مثل من يفتح مدرسة عربية ولو أن الأخير قد يحكم بالسجن لمدى الحياة مع الأشغال الشاقة، والشخص الذي لا يعرف التحدث بالفرنسية تضيع مصالحه في الإدارات أسابيع وشهورا ولربما أعوام، وكثيرا ما يتعطل الشخص عدة شهور في قضاء مصلحة إدارية لا تستدعي أكثر من خمس دقائق وذلك قصد إهانة الشعب الجزائري وثقافته ولغته القومية العربية تلك هي ظروف اللغة والثقافة العربية بالجزائر خلال عهد الإحتلال وتلك هي سياسة الإستعمار تجاهها وجوده بالبلاد، ونتج عن ذلك ان أصبحت كما ذكرنا سابقا أن نسبة الأميين من الجزائريين 92.2% بين من تتراوح أعمارهم من 15 ونصف مليون طفل جزائري في الشوارع وهم في سن الدراسة لأنهم لم يجدوا المكان ولا من ينفق عليهم، ورغم الإعتراف رسميا باللغة العربية في دستور عام 1947 إلا أن مجموع معلمي العربية حتى عام 1950 لم يزد عن مائة واحدى عشر معلما مقابل عشرة آلاف معلم فرنسي، والذي يدرس قرار عام 1947 الخاص بالإعتراف باللغة العربية يجد أنه شرع لعرقلة تعليمها وانتشارها لا لتطورها وذلك من عدة وجوه، وذلك لأنه يحصر تدريسها في تعليم القواعد العامة الأولية، ولأن حصص العربية محدودة خارج أوقات الدراسة العادية في المواعيد التي يكون فيها التلاميذ غير مستعدين لتلقي الدروس، ضف الى ذلك فإن أغلب المواعيد المحددة لتعليم العربية قد ألغيت كما أن العربية التي يجري تدريسها فعلا هي اللهجة التي لا يمكن أبدا أن تفيد الشباب، كما لا تحتاج أصلا الى تعليم أو تلقين لأن الطفل يتعلمها بالفطرة والغريزة على أبويه وسائر أفراد أسرته في

[1] يحي بو عزيز: المر جع السا بق، ص62

طفولته الأولى، وحتى تضمن ذلك الإدارة الفرنسية في هذا الإتجاه أصدرت قرار بتاريخ 15 أكتوبر 1949 والذي يبص على منع التدريس العربية الفصحى بالمدارس الرسمية وفي المساجد الخاضعة لسيطرتها.[1]

ضف الى ذلك قامت السلطات الفرنسية، بضرب حصار شديد على الجزائر، وتشديد الرقابة على كل ما يأتيها من البلدان العربية والإسلامية من كتب وجرائد ومجلات، وتقييد حرية التنقل، وذلك حتى لا يتصل أبناؤها بما يثري ثقافتهم، ويعمق ارتباطهم بهذه الثقافة وينمي وعيهم بذاتيتهم، وتجريد أفرادها من

كل شعور يربطهم بمقومات هذه الشخصية، وبما أن اللغة العربية هي أهم مقوم من مقومات الشخصية وجه حكام الإستعمار جهودهم إليها، بالعمل على اقصائها، ومنع تعليمها وحرمان أهلها من تعلمها، كذلك لم تكتف الإدارة الإستعمارية بأنواع المضايقات التي سلطتها على اللغة العربية حتى خارج المدرسة الفرنسية بل عمدت الى إجبار الجزائريين على أن يتعاملوا بغيرها، لأنها في نظر الإدارة لغة أجنبية ولا يجوز التعامل بها قانونا، وأضافت الإدارة أمرا آخر وهو أنه لا يجوز فتح مدرسة لتعليمها إلا برخصة خاصة، وبشروط تعجيزية قد لا تحقق الهدف، ورغم أن الشعب الجزائري هبوا جميعا لإعلان عن موقفهم الرافض سياسة المستعمر في المجال اللغوي والديني مدافعين عنها صامدين في وجه التحديات المفروضة عليها مطالبين حكومة فرنسا بترسيمها، وتعميم التعامل بها أي اللغة العربية، على غرار الفرنسية، وظل هذا موقفهم لم يتنازلوا عنه، إلا أن الإدارة الفرنسية كما ذكرت الكتابات الجزائرية حريصة على إبعاد الشعب عن لغته وارتباطه بها وربطه اجتماعيا وأخلاقيا بلغة المستعمر.[2]

[1] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص64.

[2] عبد القادر فضيل: **المرجع السابق**، ص 257.

المطلب الثالث: محاربة التعليم

أما الوضع التعليمي بين أوساط المجتمع الجزائري فقد كان متدنيا بسبب سياسة الحرمان واللامساواة التي طبقت من طرف الإدارة الإستعمارية لمنع الجزائريين من التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الإحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية.[1]

ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية أن مهمة فرنسا الجوهرية أن تحقق لمواطنيها التعليم الاول الإلزامي مجانا وقد تم لها ذلك أما فيما يخص الجزائر المسلمة فقد كانت المشكلة منذ البداية على وضع مخالف وكان هناك اعتراض دائم على تعليم الجزائريين حيث تظهر من خلال تمدرس الشباب المسلمين مقارنة بالشباب الأوروبيين خاصة إذا علمنا أن عدد المسلمين كان أكثر من عدد الأوروبيين فضلا عن عدد الأطفال في العائلات المسلمة كان أكبر منه في العائلات الأوروبية.[2]

ففي مجال التعليم الإبتدائي يقبل كل الأطفال الفرنسيين على المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعولة في الوطن الأم وبواسطة معلمين أكفاء، وتعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسائلهم على أحسن حال أما الأطفال الجزائريين فلا يجدون سوى مقعدا واحدا لكل 05 ذكور، ومقعد لكل 16 و76 فتاة.[3]

والواقع أن كل إهتمام الإدارة الفرنسية كان يقتصر على خدمة المستوطنين بشكل لم يكن يتوفر لسكان فرنسا نفسها، حتى ولو أدى الأمر الى إهمال التعليم الوطني للجزائريين دفع الضرائب وهذا ما نجد أن معظم الكتابات الجزائرية تتفق أن التعليم ظل بسيطا، وحتى عند صدور مرسوم بتاريخ 13 فيفري 1883 والذي كان يخدم المصالح الفرنسية.[4]

---

[1] الغالي العربي: **المرجع السابق**، ص48.

[2] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائري 1919-1939**، ترجمة محمد بن البار، ج1، شركة دار الامة، الجزائر، 2011، ص 38.

[3] معمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر، ج1**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 23.

[4] ابراهيم مياسي : **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 115.

ولهذا نجد ان الإدارة الفرنسية ارتكزت سياستها التعليمية على فكرتين " تنادي إحداهما بتعليم الأهالي تمهيدا لفرنستهم[1]، وإدماجهم في فرنسا في النهاية، أما الفكرة الأخرى فتنادي بحرمانهم من كل تعليم سواء كان باللغة العربية أو الفرنسية خوفا من انتشار التعليم الذي سيهدد نفوذ الإستعمار في البلاد. ومن هنا نجد أن الفكرة الأولى دعمتها بإنشاء مدارس عربية فرنسية لكن يغلب عليها الطابع الفرنسي أكثر في البرامج لنشر الفرنسية على نطاق واسع على حساب اللغة العربية، أما الغرض الثاني من ذلك وهو مناقشة الزوايا التي كانت تقاوم السياسة الأجنبية التي قامت بدور هام في التعليم واستمرارية عن طريق سماحها لأقلية من الأطفال الجزائريين على اختلاف الأجيال بتحصيل قدر من العلم والمعرفة والذين انبثوا فيما بعد في أوساط المجتمع وأخذوا ينشطون هياكله ويساهمون في إحياء قيمته المأثورة ويتولون [2] بذلك القدر الآتي من الوظيفة الثقافية هذا لا ننسى دور الحركات الوطنية الإصلاحية في تطهير المجتمع الجزائري من الشعوذة وتطهير العقائد من الشرك ومظاهر وتحرير العادات والفساد والمساوئ الأخلاقية بالإضافة الى دورها في إحياء الشخصية الجزائرية في عربتها وإسلامها بجميع الوسائل كإنشاء المدارس واستخدام المساجد والزوايا وتأسيس الأندية وتكوين الجمعيات وإخراج الصحف والمجلات حيث استطاعت كذلك بناء ما يزيد عن أربعمئة مدرسة في البلاد ضمت عشرات من التلاميذ. وهو ما كشفت حقيقة هذه المدارس الفرنسية و وفضح رسالتها التي كانت تعمل على تنفيذ خطة واسعة النطاق لنشر الفرنسية بين أبناء الجزائر، وتحريف التاريخ، ومن أهمها الحرص على صناعة جيل من الجزائريين لا يعرف شيئا عن أصوله، ولا عما يربطه بتقاليد بيئته، بل أحاطه بنوع من الظروف أوجدها خصيصا لتجعله متنكرا لأصوله منسلخا عن قيمه، غريبا عن حضارة أمتهن يعيش داخل هذا الوطن ولا يعرف تاريخ هذا الوطن، يمارس عقيدته، فلا هو مطلع على ثقافة أمته ومستوعب أصول هذه الثقافة، ولا هو متمكنا من ثقافة المستعمر التي يعيش في ظلها[3]. وهذا ما نجد معظم كتابات الجزائر تتفق على أن فرنسا خلقت شعب جزائري يعيش ضائع الهوية ممزق

---

[1] **سياسة الفرنسة:** هي فرنسة كل ما هو جزائري كإحلال اللغة الفرنسية وثقافتها محل اللغة العربية وثقافتها، وقطع كل ما يربط الجزائر بثقافتها ولغتها وتاريخها وانتمائها الحضاري العربي الاسلامي، انظر المرجع محمد لعبيدي: تاريخ الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص 23.

[2] حضري فضيل : المرجع السابق، ص 72

[3] عبد القادر فضيل: **المرجع السابق**، ص252.

الشعور، لأن فرنسا أرادته أن يبقى بلا تاريخ، هذه هي الحالة التي حرصت فرنسا أن تنشأ الأجيال على أساسها، لقد قذفت فرنسا هذا الوطن. كما يقول البشير الابراهيمي.[1] بأربعة أنواع من القوى مختلفة التأثير، متحدة الأثر، متباعدة المبادئ ولكنها تلتقي عند هدف واحد هو: التمكين للإستعمار، وبذلك وجهت الإجراءات الإدارية والقانونية الى إقرار سياسة ثقافية خاصة هدفها التجهيل.[2] والفرنسة والمسخ وطمس معلم من معالم الثقافة الوطنية. ومن القرارات المحققة لهذا الغرض من ذلك الإجراءات الموجهة لضرب اللغة العربية وعلى تعليمها وهي الإستلاء على التعليم بهدمها أو تغيير وظيفتها مما ترتب عنه انحصار التعليم في بعض الكتاتيب، وغياب المؤسسات التي كانت اللغة العربية فيها هي لغة التعليم والعلم والبحث ولكن بعد الإستلاء على هذه المؤسسات قل نشاطها وضاق مجال التعلم بها وقل عطاؤها، كما نجد أن الإدارة الفرنسية لم تكتفي بحرمان الشعب الجزائري من تعلم لغتهم والإتصال بثقافتهم، بل عمدت الى حرمانهم من نعمة التعلم عموما، لأن السلطات الفرنسية كانت تخشى من الإنسان المتعلم، فالتعلم في نظرها يفتح أمام الشخص أفاقا فكرية ويعطيه فهما دقيقا للمحيط، وهذه الحقيقة دفعتهم الى تضييق مجال التعلم الموجه الى الجزائريين.[3] ورغم الأساليب القهرية والقرارات الجائرة في ظل القهر الإستعماري والمحاولات العديدة التي فرضتها الإدارة الفرنسية أن تجعل الجزائريين يتخلون عن التعصب للغتهم[4]. فإن ذلك لم يثنهم عن موقفهم وعن المطالبة بحقوقهم المشروع، بل دفعتهم ذلك الى الصمود وتنويع أساليب المقاومة التي استمرت واتخذت عدة الأشكال متعددة حيث ظهرت ثورات وانتفاضات في مختلف أنحاء البلاد لم تتوقف منذ 1830الى 1962م وهذه الإنتفاضات كانت بسبب الإجراءات التي سببتها سلطات الإحتلال في ميداني الثقافي وكذلك بتشويه التاريخ الوطني ومحاولة غرس التاريخ الفرنسي في أذهان الجيل الجديد، ومحاربة الثقافة العربية بتجميد استعمال اللغة العربية، وغلق المدارس والمساجد والزوايا وذلك بهدف تجهيل الشعب الجزائري وتشجيع

[1] **البشير الابراهيمي: (1889-1965م)** من اعلام الفكر والادب في العالم العربي ومن العلماء العاملين في الجزائر، وهو رفيق النضال لعبد الحميد ابن باديس في قيادة الحركة الاصلاحية الجزائرية، ونائبه ثم خليفته في رئاسة جمعية العلماء المسلمين وكاتب تبنى افكار تحرير الشعوب العربية من الاستعمار، وتحرير العقول من الجهل والانحرافات، انظر المرجع عبد القادر فضيل، ص 270.

[2] **سياسة التجهيل:** سياسة طبقها المستعمر على الشعب الجزائر بنشر البدع والانحرافات والامية، حيث قاموا بغلق مراكز التعليم العربي كالمدارس الرسمية والزوايا والكتاتيب ومنع اللغة العربية، انظر المرجع لعبيدي محمد، ص 26.

[3] عبد القادر فضيل: **المرجع السابق**، ص 258، 259.

[4] مولود فرعون: **ابن الفقير** ، ترجمة نسرين شكري، ط1، المركز القومي للترجمة، الجزائر، د.ت، ص 25.

انحرافات والبدع والأباطيل ضف الى إذلال وإهانة الشعب الجزائري واحتقاره بظهور القياد وأعوان الإستعمار.[1] ومن هنا نجد معظم الكتابات الجزائرية تذكر أن الشعب الجزائري تفطن من الإدارة الإستعمارية وجعلهم يلازمون موقف الحذر من التعليم الفرنسي خاصة بعد تنصير.[2] الألوف من الأطفال الجزائريين اليتامى بالغصب والقوة في سنتي 1867-1868.[3] ضف الى ما لجأت إليه الإدارة الفرنسية من محاربة التعليم إما بقوانين أصدرها مجلس الأمة في فرنسا في أوقات مختلفة ولأسباب متنوعة وإما قرارات إدارية فردية، مصدرها الجزائر، توجبها الروح الإستعمارية فالنوع الأول غالبه عام مطلق يشمل كل تعليم حر لم تباشره الحكومة لغة كان ومن أي جمعية صدر، والثاني خاص بالشعب المسلم موضع بالقصد المباشر لتضييق على لغتنا ودينا. وكلما زادت الأمة إقبالا على تعلم لغتها ودينها زادت الحكومة في التضييق وإن القرارات لم توضع إلا لتضييق والإرهاق، وبالتالي جعل الشعب المسلم على الجهل والأمية، وفي حرمانه جميع أنواع العلم الذي مفتاحه التعليم.[4] وذلك بعد أن كان التعليم يفتح عيون الشعوب المستعمرات ويزودها بالطاقات الفكرية والروحية لمواجهة الإحتلال، فقد عمل الإستعمار على تحطيمه في هذا الشأن يصف أحمد توفيق المدني حالة التعليم عند الجزائريين ورغبتهم فيه بالقول:" أرأيت الشجرة الكبيرة وقد ذبلت أغصانها وتناثرت أوراقها من شدة الظمأ واشتاقت قطرة ماء؟ تلك أمة الجزائر، وذلك هو اشتياقها للتعليم... وناهيك بأمة تبلغ درجة الأمية فيها بنحو 95% من مجموع أفرادها، ولها جيش يبلغ نحو السبعمائة ألف من الصبيان لا يجدون الى التعليم سبيلا".[5] أما عن المخصصات المالية لتعليم الأهالي فقد كانت ضعيفة فالميزانية المرصودة للأهالي سنة 1938 لم تتجاوز الربع 4/1 مما هو مخصص لتعليم الأوروبيين، وما لا نسبة 25% من الإعتمادات المالية المدرجة لسلك الأمن والقمع فتعليمهم سقط في النسيان، ولم تهتم به لا البلديات ولاالحكومة العامة وأنجر عن ذلك تردي

[1] محمد لعبيدي: **المرجع السابق**، ص 203.

[2] **سياسة التنصير**: هي ابادة روحية للشعب الجزائري، بمعنى نشر المسيحية ومحاربة الاسلام، وطبقت في ذلك عدة اجراءات منها تحويل المساجد والمدارس الى كنائس وثكنات، ...أنظر المرجع نفسه، ص 22.

[3] محمد العربي الزبيري: **الغزو الثقافي في الجزائر**، المرجع السابق، ص 9.

[4] عبد القادر خليفي: **احمد توفيق المدني: ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899-1983**، م رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 48.

[5] احمد مهساس: **التعليم والثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية**، مجلة الثقافة، العدد 85، الجزائر 1985، ص65.

المستوى الثقافي والعلمي.[1] ضف الى ذلك ففي سنة 1904 أصدرت الإدارة الفرنسية قرار يمنع التعليم بدون رخصة.....وأن غريزة الدفاع عن النفس أصبحت أقوى عند الجزائريين فقد استمروا في تعليم القرآن بواسطة اللوحة رغم أنهم أرغموا على دخول المدارس الفرنسية، حيث نظمت الإدارة الفرنسية نوعين من التعليم الأول راق من الدرجة الأولى خاص بأبناء المستوطنين الأوروبيين والثاني ضعيف من الدرجة الثانية مخصص لأبناء الجزائريين تحت اسم التعليم الأهالي الذي كان يدرس في مدارس متواضعة مع معلمين ذو كفاءة ضعيفة وهو العامل الذي ساهم في رسوب معظم التلاميذ.[2] إلا أننا نجد الإستعمار الفرنسي في محاولته القضاء على التعليم العربي شاءت الأقدار أن يصطدم مع فئة رجال الإصلاح من هذا المجتمع تمثلت في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[3]. التي شهد لها التاريخ بفضلها وجهدها في سبيل الدفاع عن الدين واللغة والوطن منذ نشأتها 1931م لقد طالبت جمعية العلماء بإلغاء جميع القرارات القديمة المتعلقة بالتعليم العربي واستبدالها بقانون موحد يكون للأمة رأي فيه ولجمعية العلماء اشتراك في وضعه لأن التعليم العربي بالنسبة لها ويلة تثقيف وبالتالي يجب ترقيته وحريته والقرارات السابقة هي محاولة قتله وبناء على عامل عمالة قسنطينة في سنة 1938 فإن عدد مدارس الجمعية في عملة قسنطينة يقدر ب85 مدرسة تضم 4047 تلميذا، أما في عمالة الجزائر بلغ عددها سنة 1935ك 28 مدرسة ليرفع عام 1938 الى 68 مدرسة تضم 9063 تلميذ وفيها مدارس تأسست خارج إطار الجمعية لكنها عصرية وتدرس الكتب العربية في حين بلغ عدد الكتاتيب القرآنية عام 1934: 2542 بها 2618 معلم منها 3% تابعة للعلماء أي 76 كتاب.[4] ونظرا للجهد الجبار الذي تقوم به جمعية العلماء ولمحاولة عرقلتها أعلنت الإدارة الفرنسية الحرب عليها وبدأت تلاحق نشاطها وتراقب أعمالها، وتجد في تعطيل جرائدها، وإغلاق مدارسها وملاحقة معلميها وعلمائها ومنعهم من التدريس في المساجد الرسمية التي كانت بها حلقات العلم ضف الى ذلك عملت على

---

[1] احمد مهساس: **المرجع السابق**، ص 66.

[2] انيسة بركات: **المرجع السابق**، ص 35

[3] **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**: في 5 ماي 1931 تأسست بالعاصمة وانتخب عبد الحميد ابن باديس رئسا لها وتولى المناصب الهامة نخبة من العلماء المصلحين بعد ان اعترفت بها الحكومة الفرنسية وكانت تسعى الى نشر الدعوى الاسلامية وتطهير الاسلام من الشعوذة وانحرافات والدفاع عن كيان الجائر بكل مقوماته أنظر عبد القادر فضيل، المرجع السابق، ص 275.

[4] رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2،شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1931-1956،ص 95.

إصدار قرار آخر يحرم فتح مدرسة أو كتاب إلا بترخيص خاص، ضف الى ما لجأت إليه الإدارة الفرنسية من تهديد بالسجن والغرامة، لأن الجمعية تأكدت أن عملها أصبح يقلق الحكام ويخيفهم وهذا في حد ذاته نتيجة من نتائج الكفاح، وهذا ما نجد أن العلماء في الفترة الإستعمارية لم يغيبوا عن نظر الإدارة الفرنسية ولا عن رجال الأمن بل ظلت تراقبهم تتابع حركاتهم، لأنها كانت موقنة بأن الهدف الذي يسعى إليه العلماء هو الأن يشتد كره الجزائريين لسياسة فرنسا، ويقوي إيمانهم بضرورة مقاومة سياسة الحكام وفي هذه الملاحقات والمضايقات جاء تقرير لمحافظة الشرطة الفرنسية بالبرج جاء فيه:(إن ازدياد نفوذ العلماء هو الخطر الحقيقي على السياسة الفرنسية لأنهم هدفهم هو تكوين الإنسان المسلم، والإنسان المسلم هو الذي يرتبط بلغته وقرآنه ولا يرضى بأي إدماج، ولا يقبل السيادة الفرنسية.[1] وبهذا نجد أن الغدارة عملت على عرقلة وتحريم تعليم الشعب الجزائري العربية ومنع فتح المدارس من غير رخصة، وبالتالي بقى أبناء الجزائريين محرمين من حقهم في التعليم وإن وجد الرسوب والفشل حليفهم دائما[2]. وقد ظل التعليم بسيط، وحتى عند صدور مرسوم بتاريخ 13 فيفري 1883 كان يخدم المصالح الفرنسية، فقرر **جول فيري**[3] وزير التعليم العمومي آنذاك وضع رزنامة لإنشاء المدارس ولتطوير التعليم الابتدائي في صفوف المسلمين الشباب، وذلك بعد أن تخلت الإدارة الإستعمارية عن تعليمهم طيلة 14 سنة.[4] ويعود اهتمام جول فيري بإنشاء المدارس الى إقناعه بأن المدرس تشكل سلاحا ماضيا للتغلب على روح التي أدت الى الثورة عام 1871، وكان الهدف من إنشاء المدارس العربية الفرنسية في بداية نصف الثاني من القرن 19 و تغطية حاجة الإدارة الفرنسية مما تحتاجه من موظفين بسطاء وكتاب عاديين وغيرهم[5]. وكان المستوطنين الموقف المعادي لتعليم الجزائريين فهم يرون فيه خطرا

[1] عبدالقادر فضيل: **المرجع السابق**، ص71.

[2] **رابح تركي**: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للإصدار، ط5، الجزائر، 2001، ص 47.48.

[3] **جول فيري**: ولد جول فرانسوا كميل فيري في 5 افريل 1832 رجل سياسي فرنسي من اشد انصار الحركة التوسيعية الفرنسية وقدم استقالته من العمل السياسي يوم 30 مارس 1815، توفي في 17 مارس 1893، ينظر كريم حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص 106.

[4] ابراهيم مياسي: **المرجع السابق**، ص 100.

[5] عمال هلال: **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص129.

علـيهم، لأن انتشـار التعلـيم عنـد العـرب يعنـي أن بنـاء الجزائـر سـيتكلمون بصـوت واحـد الجزائـر للعرب، وحدوث العكس ما كانت ترمي إليه سياستهم وهي غزو فكر الجزائريين.[1]

ضـف الـى ذلـك نجـد أن المسـتوطنين مـن أشـد المعارضـين لتحسـين التوعيـة التعليميـة عنـد الجزائـريين وسـعو دائمـا ومـن خـلال نـوابهم ولجـانهم التخفيـف مـن الإعتمـادات الماليـة الموجهـة لتعلـيم الأهـالي متـذرعين بقلـة الأمـوال، ويقـون أنـه مـن الجنـون التفكيـر فـي تعلـيم وتكـوين الأهـالي ومـنحهم شهادات تمكنهم من الشعور بالكرامة وتعمق فيهم روح التمرد والثورة. [2]

[1] ابراهيم مياسي: **المرجع السابق**، ص 115.

[2] الغالي الغربي: **المرجع السابق**، ص48.

الفصل الثالث: الواقع الاقتصادي للمجتمع الجزائري أثناء الإحتلال الفرنسي في الفترة ما بين 1830-1954 وفق الكتابات الجزائرية

تمهيد

المبحث الأول: بنية الإقتصاد الإستيطاني الفرنسي في الجزائر

المطلب الأول: دعائم الإستيطان الفرنسي في الجزائر

المطلب الثاني: الإجراءات القانونية ضد الأراضي الجزائرية

المطلب الثالث: نتائج الإجراءات القانونية

المبحث الثاني: إنعكاسات السياسة الإقتصادية الفرنسية على الشعب الجزائري 1830-1954

المطلب الأول: القطاع الزراعي للسكان الجزائر

المطلب الثاني: الجانب الصناعي

المطلب الثالث: الجانب التجاري

تعتبر الأرض هي الثروة الحقيقية للجزائريين لأنها تعد أهم مصدر للعيش والإستقرار والرعي، وهي تعد فوق ذلك رمز الكرامة الوطنية التي يعتز بالدفاع عنها كل مواطن والمواطن الذي لا أرض له لا شرف له.[1] ونظرا لذلك فإن الفكر الفرنسي منذ البداية الى غاية إندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1954م كان يرى أن الإحتفاظ بالجزائر لا يكون ممكنا إلا بإحتلال أراضيها الزراعية، وتثبيت المستوطنين بها، ويعتبر شرطا لضمات بقاء الوجود الفرنسي بالجزائر، أي أن عدم إمتلاك فرنسا لأراضي زراعية والإستقرار بها يعتبر خطرا يهدد وجودها في الجزائر وعلى هذا الأساس يبقى إمتلاك الأراضي الزراعية هو الضمان الوحيد للإستيطان ومن هنا فلا معنى للإستيطان بدون إمتلاك الأرض، ولهذا توجه إهتماماالإستعمار الفرنسي الى عدة وسائل منها إدخال زراعة الكروم ومد شبكة المواصلات، وبما أن الفلاح الجزائري ليس من السهل إقتلاعه من أرضه وتهجيره منها، فقد عهدت سلطات الإحتلال الفرنسي الى مختلف الأساليب لإخراجه منها وتحويله الى عامل مستأجر، فوجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجح لتحقيق هذه الغاية.

[1] بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر**، ج1، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2008، ص35.

المبحث الأول: بنية الإقتصادالإستيطاني الفرنسي في الجزائر

المطلب الأول: دعائم الإستيطان الفرنسي في الجزائر

أ/ زراعة الكروم: تعد الزراعة بصفة عامة في يد المستعمرين الذين يملكون الاراضي الخصبة الغنية بالثروات الواسعة، إلا أن الجزائريين يتشبثون بأراضي يقع أكثرها في الجهات الجدبة، وبهذا تعد من أهم الزراعات الغذائية مهملة، وطغت عليها زراعة الكروم وأصبحت هي الأهم في الجزائر، ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية حول دعائم الاستيطان الفرنسي في الجزائر، أن زراعة الكروم كانت موجودة في الجزائر قبل الإحتلال، إلا أن الغرض منها هو استهلاك ثمارها فقط[1]. ولهذا نجد فلاحون الكروم بجنوب فرنسا يعترضون على كل توسع في هذه الفلاحة بالجزائر، وذلك خوفا من تنافس فرنسا في زراعتها، ولهذا كان يعملون على إفشالها وتحويلها الى زراعة القطن والتبغ على مردود ضعيف في فلاحة القمح، وبهذا يشجع المعمرون على زراعة الكروم التي تعد مساحتها ب 2.036 هكتار عام 1854م وفي سنة 1860م بلغت مساحتها الجزائر 4.632 هكتار، تحتل فيها عمالة وهران تقدر مساحتها ب 2.124 هكتار بإنتاج بلغ 9.926 هكتو لتر من الخمور 5.703 قنطار من عنب المائدة وبعد ثلاث سنوات المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر الى 10.273 هكتار مزروعة كتالي:

وهران: 3.351 هكتار، الجزائر: 4.158 هكتار، قسنطينة 2.764 هكتار، وفي سنة 1879 قدر دخل الهكتار الواحد من الكروم" بأربعة ألاف فرنك مقابل 300 فرنك" بالنسبة للهكتار الواحد من القمح خلال نفس السنة، وهذا ما يفسر تشجيع المعمرين الذين انهمكوا في توسيع المساحات المزروعة كروما على حساب الحبوب.[2] ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية، فأدى ذلك الى تضاؤل إنتاج لحبوب وتحويل الجزائر من بلد مصدر للحبوب الى بلد يمد يده ليحصل على قوت أبنائه، ما ترتب عنه إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، وتحويل معظمهم الى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوروبيين من جهة، وتزويدهم بما يحتاجون إليه لتحسن منتجاتهم، ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة أخرى.

---

[1] بوعزيز يحي: **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حرب الشعب الجزائري، 1830-1995**، ص77.

[2] بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي بالجزائر**، ج1، المرجع السابق، ص194.

هذا ما أدى الى تضاعف مساحة الكروم في الجزائر في ظرف عشر سنوات بخمسة وثمانين ألف هكتار، ضف الى ذلك رغم استمرار الأزمات التي تسببها أمراض الكروم وكساد الخمور وانهيار الأسعار ورغم اتخاذ فرنسا الإجراءات تعمل على الحد من الاستمرار في زيادة إنتاج الكروم إلا ان النمو استمر رغم تحويل هذه الإجراءات الى قوانين منها: قانون 4 جويلية 1931 و6 جويلية 1933، و4 ديسمبر 1934 لكن الكولون لم يعتنوا بهذه القوانين. حيث فاق إنتاج الخمور في الجزائر انتاجه في فرسا حيث أنتجت 131 شركة في فرنسا سنة 1932 أقل من 25.000هكتولتر بينما في لجزائر تمكنت 113 شركة من تسويق 2.087.000 هكتولتر وابتداء من عام 1936مبدا انتاج الكروم في التراجع ليزداد تقهقرا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية والتي شهدت على ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة وتناقص الأيادي العاملة، فتعد زراعة الكروم وكأنها الوحيدة الأكثر تناسب مع النشاط المعد عند المعمرين، وكان ظهور وباء الفوكيسرا (قمل النبات) في مساحات شاسعة، ق أحدث الرعب في أوساط المزارع وأصحاب البنوك، كما ظهرت علامات الإفلاك جلية ومن أهم المؤسسات التي انهارت مؤسسة debene وبذلك اتهم فلاحوا الكروم والبنك الذي قدم لهم قروضا كثيرة والتي عجزوا عن تسديدها ما أدى بهم الى الإفلاس وفي الحقيقة فإن البنك يسعى لكراء الاراضي للملاكين القدامى نظرا للصعوبة التي يواجهها والناتجة عن تفاقم الاملاك العقارية التي لا يمكنها أن تتصرف فيها بكل مقدرة، ونتج عن هذه الأزمة تجمع الأملاك عن البعض واستحوذت مؤسسات الخمور الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]

ولتأكيد فرنسا عزمها على الحفاظ بمكانتها كمنتج أول للكروم عادت فرنسا لتجربتها لعام 1902والتي أنشأنت فيها مشاتل في كل من سكيكدة والجزائر، هذا ما مكنتها من إنتاج الخمور في الجزائر وتصدير كميات قدرها 140.000 هكتولتر الى رومانيا سنة 1905م، وقد بلغ عدد المشاتل قبل نهاية 1946 تسعة وأربعين مشتلة خاصة بالعنب موزعة بالعملات الثلاثة للجزائر، ولهذا تعد أزمة لخمور التي كانت لها نتائج خطيرة كتحويل الإقتصاد من الحلة التقليدية الى الصناعة الرأسمالية، تسب كذلك في انخفاض الإنتاج الزراعي في الجزائر سنة 1954م انخفض انتاج الحبوب الى 16 مون قنطار مقابل 21 مليون قنطار سنة 1809م كما انخفض انتاج زيت الزيتون الى 200 ألف هكتولتر نقابل 500ألف هكتولتر سنة 1948م.[2]

[1] بن دهة عدة: **المرجع السابق**، ص 199،200.

[2] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 78.

وهذا ما ترتب عنه تدهور الوضعية الإقتصادية للشعب الجزائري وتسخير المستعمرة لتلك الاراضي الخصبة المغتصبة للإنتاج لا علاقة له بالحاجيات المعيشية للشعب الجزائري حيث خصص 200 ألف هكتار لزراعة عنب النبيذ لوحده وبهذا السياسة الفرنسية خلفت العديد من المضاعفات عميقة في نفوس الجزائريين وتركت آثار بليغة في حياة الفلاحين الذين اغتصبت أراضيهم وتحولوا الى فقراء كادحين.[1]

ب/ المواصلات

عملت السلطات الإستعمارية الفرنسية من أجل إحكام قبضتها على الأراضي الجزائرية، يرسن خرائط توبوغرافية لتضاريس الجزائر، كما حددت بشكل اكثر وضوحا ودقة أراضي دواوير ضمن كل قبيلة والأملاك التابعة للقطاع العام وللبلديات المخصصة للاستيطان. كما عملت الإدارة الإستعمارية كما ذكرت الكتابات الجزائرية بمدينة وهران سنة 1832ممصلحة الجسور والطرقات سنة 1842م قرر بيجو إنشاء خطوط تربط بين سبع مدن داخلية، وهي تتمثل في تلمسان، معسكر، ملیانة، مدية، سطيف، قسنطينة، قالمة. وسبع مدن سياحية: وهران، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر، سكيكدة، عنابة.[2]

كما صدر قرار في 18 جويلية 1864 والذي يضف الطرق الخمسة التالية الى طرق وطنية وتتمثل فيما يلي:

1- الطريق الرابط بين بسكر وسكيكدة وقسنطينة وباتنة.
2- الطريق الرابط بين الجزائر والأغواط ووهران عبر بئر خادم بوفاريك، البليدة، المدية، الجلفة.
3- الطريق الرابط بين الجزائر ووهران عبر غليزان مستغانم وأرزيو.
4- الطريق الرابط بين المرسى الكبير وتلمسان عبر وهران، وعين تموشنت.
5- الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرورا ببرج بوعريريج وسطيف.

ومن هنا نجد أن السياسة الفرنسية تتضح من خلال هذه المنجزات وتتبين أن الفرنسيين جاؤوا الى الجزائر بنية البقاء الأبدي.[3]

---

[1] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، ص 201.

[2] **المرجع نفسه** : ص 160 .

[3] **المرجع نفسه** : ص163 .

ضف الى ذلك أنها كانت موجهة لخدمة مصالح الأوروبيين لولا وجود المستعمر فإن تلك الإنجازات لم تصل ولم تتحقق.[1]

ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية حول المواصلات، حيث احتكر المعمرون المواد الأولية الجزائرية وجعلوا الغرف التجارية وبالتالي قبضوا بذلك على دواليب الإقتصاد الوطني بيد من حديد وأخذوا يسيرونهم حسب مصالحهم التي تخالف مصالح الجزائريين ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية فبعدما سيطر الإستعمار الفرنسي على الشمال الجزائري وبعض واحات ومدن الصحراء، انتقل مباشرة في تطبيق استراتيجية الإقتصاديةلإستغلال وتحويل خيرات الشعب الجزائري نحو فرنسا، وتتمثل هذه الاستراتيجية في ربط المناطق الاقتصادية للجزائر وهي المناجم والمزارع...الخ بأهم الموانئ الرئيسية القريبة منها مثل عنابة سكيكدة، بجاية، القل، في عمالة قسنطينة، وموانئ الجزائر والسفن التابعة لعمالة الوسط ضف الى ذلك أنشئت شبكة من السكة الحديدية، التي صممت لأغراض عسكرية واستعمارية تمتد عبر الخط الرئيسي العرضي الذي يربط تونس بالمغرب عن طريق الجزائر[2]. ومن أهم الخطوط الحديدية التي تبين أهداف الاستراتيجية الاستعمارية هي:

- خط عنابة- تبسة، والذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق أهراس ويربط مناجم الونزة وبوخضرة لاستخرج خام الحديد والفوسفات وتوجه بهما الى ميناء عنابة لتصدير.
- خط سكيكدة – تقورت، الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي عند مدينة الخروب بالقرب من قسنطينة وهو يربط الواحات الصحراوية وآبار البترول بميناء سكيكدة.[3]
- خط الجزائر – جلفة، يتصل بالخط الرئيسي عند مدينة البليدة ويتجه نحو الهضاب الوسطى.
- خط وهران – بشار – عين الصفراء، أنشئ لنقل الفحم الحجري من مناجم القنادسة.[4]

بالنظر الى هذه الشبكة من الطرقات التي أنجزها المستعمر، يتبين أنه كان يهدف من ورائها الى توفير المواد الاولية لمصانع فرنسا، كما كان يحاول إنشاء المزيد من المستوطنات، وهكذا جاء تطوير شبكة الطرقات استجابة لاعتبارات مادية، والى جانب هذه الطرق المعبدة والسكك

[1] الزبيري، محمد العربي: **الثورة الجزائرية في عامها الاول**، المرجع السابق، ص 45.

[2] المدني، توفيق: **كتاب الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 397.

[3] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، ص 169.

[4] عميراوي، الحميدة، وآخرون: **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)**، الجزائر، دار القصبة، 2007، ص 69.

الحديدية، أنشأت سلطات الإحتلال الفرنسي شبكة للخطوط الهاتفية تربط بين مختلف المراكز الاستيطانية. [1]

المطلب الثاني: الإجراءات القانونية ضد الأراضي الجزائرية

قامت السلطات الإستعمارية بجملة من المصادرات والتأمينات الواسعة إثر فشل ثورة المقراني فمنحت الأراضي للأوروبيين وطردت منها أصحابها بلا رحمة، وذلك عن طريق جملة من القوانين والقرارات والمراسيم كان أهمها:[2]

1/ قانون الأهالي: صدر في مارس 1871 وأعلنت عنه في 1874 وبدأ العمل به في سنة 1881من صدر في عهد الحاكم العام **ألبير قريفي**تضمن 41 مخالفة يعاقب عليها الأهالي أي الشعب الجزائري وهو يعد من أبشع القوانين الجائرة التي أصدرتها سلطات الإحتلال وذلك لمعاقبة الجزائريين.[3]

أنظر الملحق رقم 1.

2/ قانون وارني warner: الصادر في 26 جويلية 1873 وقد هدفت فرنسا من خلالها الى منح المزيد من الأراضي للمهاجرين، لقد سمح هذا القانون بتفتيت أراضي العرش المقدرة ب 450832 هكتار، وتوزيعها على الأفراد ثم إجبارهم بعد ذلك لبيعها للمعمرين الأوروبيين، وعلى إثر هذا ثم الإستحواذ على 200 هكتار من أراضي مدينة سطيف و 1200 هكتار من سهل شلف، كما تم الإستلاء على أراضي المعاديين لفرنسا. وأراضي البور والغابات والمراعي ولم يصل عام 1900 حتى وصلت جملة الأراضي الزراعية، فصار معدل ما يملكه كل فلاح أوروبي من الأراضي الزراعية 108 هكتار مقابل 14 هكتار وذلك لكل فلاح جزائري واستمر الوضع على الإستحواذوالإستلاء على أراضي الشعب اندلاع الثورة التحريرية 1954م.[4]

3/ قانون الغابات: صدر في سنوات 1874- 1885-1903 والذي يهدف الى منع استغلال الغابات من طرف الجزائريين، وفرض عليهم عقوبات في غاية الصرامة.

4/ قانون 1887: والذي أصبح ينص على بيع لأراضي المشاعة ف المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا للأوروبيين دون شرط الإقامة.

---

[1] بن داهة عدة: **المرجع نفسه**، ص 168.

[2] رابح لونيسي وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889**، ج1، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، (د،س) ص90.

[3] محمد لعبيدي: **المرجع السابق**، ص27.

[4] عمار عمورة: **المرجع السابق**، ص 285.

5/ قانون 16 فبرير 1897: الذي استمر في تحطيم الملكية الجماعية الجزائرية.[1]

للإشارة فإنه تبع هذه القوانين جملة من المراسيم والقرارات الأخرى أدت الى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون اذ شملت في النهاية ملايين الهكتارات من الأراضي الفلاحية فتمثلت مساحة أراضي الأوروبيين سنة 1870 نحو 565.000 هكتار ليصل بعد عشر سنوات 1880 الى 1.245.000 هكتار ولترتفع في سنة 1900 الى 1.682.000 هكتار.

وعلة هذا الأساس فإن سنة 1954 أدى الى تراجع مساحة أملاك الجزائريين الزراعية وفرارهم من أرضهم الصالحة للزراعة الى أراضي قاحلة.[2] ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية إن هذه المصادرات والقوانين في حق الشعب الجزائري اثرت سلبا على هؤلاء وأفقرتهم ضف الى المتقضيين كذلك أثرت عليهم هم الآخرون ولكن هذا لا يعني أن الإنتفاضات الجزائرية وعلى اختلاف منافذها وأماكنها لم تؤثر في الاستعمار والمعمرين ولم تحقق به خسائر مادية وبشرية جسيمة ومثال ذلك أن ثورة بوعمامة قد انجرت عنها خسائر مادية وبشرية جسيمة فقد تعرضت المنشآت الإقتصادية للمعمرين بالهضاب العليا الغربية لاتلافات[3]. ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية حول الإجراءات التعسفية الفرنسية على لشعب الجزائري ففي 28 ماي 1832 جاء قرار بوضع سجلات تقيد فيها طبقا للأحكام القانون الفرنسي كل الرهون العقارية والبيوع العقارية والايجارات التي تفوق مدتها تسع سنوات على مستوى كتابات الضبط، الجزائر وهران وعنابة، ضف الى قرار ماري 1833 والذي جاء فيه أمر كل المالكين والمجموعات الدينية، بأن يسلموا سندات ملكيتهم ال الإدارة. والأملاك العقارية في أجل محدد ونتج عن ذلك مصادرة أملاك البايلك كما تم ترحيل العديد من الأسري الريفية، ولم يمر وقت حتى صدر قرار سنة 1834 ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا بناء على توصيات اللجنة الإفريقية.[4] وهكذا هيأ هذا المرسوم لعملية إغتصاب الأراضي كما ظل الجهاز التشريعي يصدر قوانين تلو الأخرى وبهذا تكون فرنسا قد أكدت بقاءها في الجزائر ودمجها في فرنسا ضف الى القوانين التعسفية فقد أصدرت قانون في أكتوبر 1844وهو قانون خاص بالأوقاف العقارية وجاء فيه أن الأراضي غير المزروعة أو التي

---

[1] رابح لونيسي وآخرون: **المرجع السابق**، ص 91.

[2] **المرجع نفسه** : ص 92.

[3] ابراهيم مياسي: **توسيع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1915**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1986-1987، ص 157.

[4] **اللجنة الافريقية:** تكونت في فرنسا وجاءت الى الجزائر في 28 أوت 1833 وعادت الى فرنسا في 19 نوفمبر 1833 لتقرير فيما بعد اذ يمكن الاحتفاظ بالجزائر او الاجلاء عنها بعد، ان زار اعضاؤها العاصمة وهران، ارزيو، بجاية، عنابة. ينظر بن داهة عدة، ج1، ص 303.

تثبت ملكيتها بعقد صريح، ولم تسجل في المصالح العقارية الفرنسية، تصبح تابعة لأملاك الدولة، والأشخاص الذين لا يتبعون هذه القوانين تعتبر أراضيهم مهملة وبدون مالك ومن حق الدولة الإستلاء عليها، ويعتبر هذا تعجيزا للجزائريين الذين كانوا يجهلون طرق التعامل مع القوانين الفرنسية كما أنهم لا يملكون العقود التي يستطيعون بها تسجيل أراضيهم.[1]

ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية فقانون 21 جويلية 1846 جاء من أجل القيام بإحصاء عام لسندات الملكية العقارية الريفية العقارية في الجزائر حسب المناطق التي تحدد من قبل وزير الحربية، وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فإنها تتحول الى ملكية الدولة.[2] كذلك مصادرة الأراضي العشرية التي غاب عنها أصحابها مهما كانت الأسباب أي إشتراكهم في المقاومة، وقد أعطى القانون لأصحاب هذه الأرض العشرية حق استرجاعها إذا عادوا إليها، وطلبوا العفو من الحاكم العسكري الذي تقع الأرض المعنية في مجال حكمه.[3] كما أصدرت الإدارة الفرسية قانون 16 جوان 1851، وينص على تأكيده أن الملكية حق مضمون للجميع، بدون تمييز للملاك من الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم، كما أكد هذا القانون أن لقبائل لا تملك أراضي العرش، ولكنها تملك حق استغلالها وأنه يمكن أن تنزع عنهم الأراضي الزائدة والجدول الموالي يبين هذه الوضعية سنة 1851.[4]

مسلمون	أوروبيون	مراكز وضعيات المنشأة	عدد التنازلات	مساحة التنازلات

ضف ال ما ذكرته الكتابات الجزائرية حول القرارات التعسفية الجائرة في حق الشعب الجزائري ومن بين هذه القرارات إصدار القرار المشيخي **سيناتيسكونسيلت**22 أفريل 1863 وقد جاء في شرح الأسباب الداعية لتقديم هذا المشروع، ان العرب بعدما آلت أراضيهم الى الدولة

[1] ابو قاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1،**المرجع السابق**، ص28.

[2] رشيد فارح: **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية التقليدية للمجتمع الجزائري**، اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص 69.

[3] ابو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، **المرجع السابق**، ص29.انظر الملحق رقم 3

[4] قداش محفوظ: **جزائر الجزائريين1830-1954**، ترجمة محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر،2006، ص154.

نتيجة تطبيق قرار حصر الملكية، استعاد البعض منهم تلك الاراضي بالشراء من الأوروبيين، وأخذ البعض الآخر منهم يبذلون كل ما في وسعهم لشراء الأراضي التي انتزعت من عشيرتهم، أما الذين لم تتوفر لديهم الإمكانيات المادية للشراء، فقد طالبو من الأوروبيين أن يسمحوا لهم بالبقاء في اراضيهم كمزارعين.[1]

ومن خلال ذلك يتضح قانون 1863 والذي وضعه الجنرال**آلار ALLARD**والذي بسياسته وهي تفريق وتشتيت الشعب الجزائري الموحد البيئة والهيكل الإجتماعي في إطار القبيلة والعرش وبتطبيق هذا القانون في الجزائر حتى يتمكن الإستعمار الفرنسي من توزيع ملكية القبيلة المجتمعة المشتركة الى ملكية فردية، يستعطون الإستلاء عليها قطعة قطعة وذللك تحت ستار القانون ونتيجة هذه السياسة يتم تفكيك الروابط العريقة التي تربط الفرد الجزائري بالجماعة.[2]

وتطبيقا لهذا القانون شهدت 372 قبيلة في آخر سنة1870- باعتبارها التاريخ الذي علق فيه العمل بمقتضى القرار المشيخي- تحديدا لأراضيها فكانت النتيجة أن أقرب السلطات الإستعمارية ما قيمته 1.186.492 هكتار على أنها أملاك تابعة للبلديات ومضفة ضمن أراضي العرش و 2.840.591 هكتار ضمن أراضي الملك[3]. ونظرا للحنكة القانونية التي تتمتع بها فرنسا وما طبقت من قوانين على التشريعات العقارية حتى تملك حق الدفاع عن الراي العام وبالتالي تفرض في قرارها المشيخي على الجزائريين أن يكونوا رعايا فرنسيين، وغذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية تعطى له بشرط أن يتخلى عن الدين الإسلامي ورغم كل الإغراءات التي قدمتها السلطات الإستعمارية.[4] إلا أنه حتى سنة 1910 لم يتجنس إلا 1725 جزائري، ومن خلال القرار المشيخي 1863 فإنه مكن الأوروبيين من إكتساب المزيد من الأراضي الزراعية على حساب الشعب الجزائري.[5] وبالتالي لعبت هذه القوانين دورا كبيرا في بسط سيطرة الكولون على الأراضي الجزائرية وهيأت الجو الملائم للإستيطان، ومثلت أخطر سلاح لاعتبار النص القانوني أداة إلزامية وردعية ظلت تلك الاستحواذات متواصلة الى غاية اندلاع الثورة التحريرية 1954 وهذا يفسر انعدام التوازن في توزيع الأراضي بين الشعب الجزائري والمعمرين الأوروبيين.[6]

---

[1] *Mostafa lacheraf, : la lerie nation et societe 2eme edition sn.e de loer 1978p16*

[2] سيف الاسلام الزبير: **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص 16.

[3] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، ص 340.

[4] **المرجع نفسه**، ص 15.

[5] ابو قاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ص42

[6] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، 397.

المطلب الثالث: نتائج الإجراءات القانونية

من خلال القوانين والقرارات السابقة يتضح لنا أن الإدارة الإستعمارية كانت مهتمة أشد الإهتمام بفرنسة الأراضي الجزائرية وذلك في إطار الخطة الإستيطانية.[1]

فمنذ بداية الإحتلال الى غاية سنة 1954، بقى السكان الجزائريون بنسبة 78% يتعاملون مع الارض كمصدر أساسي لرزقهم، وإذا ما قرنا ملكيتهم العقارية بالتي كانت بحوزة الأوروبيين لا حضنا تطورها في اتجاه متناقض للذي عرفته الملكية الأوروبية، كما أن الأراضي التي بأيدي الجزائريين كانت دائما محل تراجع بفعل القوانين العقارية، التي تراعي أساسا مصلحة المستوطنين بدءا من قانون سيناتيسكونسيلت 1863 وانتهاء بقانون 1926، مرورا بقوانين 1873-1877، كلها رامية الى فرنسة الأراضي[2]، ويمكن تصنيف الأراضي المفرنسة الى أنها جميع الأراضي الحائزة على سندات مسلمة بمقتضى إجراءات التجميع أو تنفيذا للعمليات التي افترضها القرار المشيخي لسنة 1863 واعتبرت هذه الأراضي مفرنسةابتداءا من اليوم الذي صدر فيه القرار. تنفيذ قانون 1873،كما مس إجراء الفرنس الاراضي التي ثبتت ملكيتها عن طريق حكم صادر عن المحاكم الفرنسية.

إذن كان السلاح الاول المستعمل في الإجراءات القانونية يتمثل في فرنسة الأراضي، وفعلا كان قانون 1873 يهدف الى تطبيق القوانين الفرنسية على جميع المبادلات العقارية المبرمة ليس فقط بين أشخاص ينتمون الى تشريع مختلف بل حتى تلك التي تبرم بين المسلمين أنفسهم. أما باقي الأراضي غير المفرنسة، فهي تخضع للقانون المزدوج الذي أقرته المادة 16 من قانون 1851 فيما بين الأوروبيين أو الجزائريين و أوروبيين، أو بين المسلمين بعضهم لبعض فيطبق القانون الإسلامي[3]. ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية فمن نتائج هذه الإجراءات، هدم البنية الإجتماعيةوالإقتصادية لشعب الجزائري وذلك من خلال تفكيك البنية التحتية والهياكل الجماعية لشعب الجزائري، وبالتالي تجزأت الأرض بعدما كانت ملكية جماعية فانقسم السكان الى دوائر ودشائر وقرى فتم تفجير الأسرى الجزائرية عن طريق النفي والهجرة الإضطرارية أو الإجبارية.[4] كما اتخذت سلطات الاحتلال ن سياسة النهب والتفقير أداة دائمة بين يديها لإرهاق الشعب، والحط من شأنه والنزول به الى مرتبة الحيوان لو عقيدته وثقافته التي حتمته من هذا المصير

---

[1] عبد الحميد زوزو: **محطات في تاريخ الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص322.

[2] **المرجع نفسه**، ص 323.

[3] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، 386، 387.

[4] الصادق دهاش: **الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 121.

المؤلم ، ومع ذلك، فقد عانى الشعب الكثير من المعاناة، ضف الى ذلك فنجد أن الاستعمار الفرنسي في السنوات الأولى من الإحتلال قبل أن يتمكن من مد نفوذه نحو الداخل، وأطلق منذ البداية في ممتلكات الناس وذلك بالمصادرة والحجز والإستحواذ بالطرق المختلفة الأخرى، رغم معاهدة الإستسلام التي تنص على حماية ممتلكات الماس وأموالهم[1]. كما بحثت سلطات الإحتلال عن أحسن السبل التي تفكك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين ومن هنا نجدها توجه ضغطها صوب المجتمع الريفي عن طريق سن قوانين عقارية تكسبها شرعية في انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها وتجريدهم منها، وهكذا ساهمت في القوانين في انهيار نظام القبائل، كما ساهت في تعطيل مسار الحركات العصيانية للقبائل وتمردها ضد الاحتلال.[2] ضف الى ما ذكرته معظم الكتابات الجزائرية، أن من أهم نتائج الإستعمار الفرنسي الإستحواذ على خمس الأراضي من الفلاحين الجزائريين بحيث أصبح عدد كبير من الفلاحين المالكين للأراضي مجردين يتقاضون أجور ضعيفة، وقد أثبت البحث الذي أجرى سنة1948 أن 60% من العائلات الفلاحية في حالة فقر مدقع، كما أن الإدارة الإستعمارية تخلت عن مشروع التنمية الإجتماعيةالإقتصادية.[3]

ضف الى ما ذكرنه الكتابات ان الإستعمار الفرنسي وجد في القرار المشيخي 1863م الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الأسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية وبالتالي أفقدها شخصيتها، وضرب كل عاداتها ومقوماتها وتقاليدها المستمدة من روح الدين ومن التراث احضاري الجزائري العريق.[4] فالواقع الإقتصادي أثناء الإستعمار الفرنسي والسياسة الإستعارية المطبقة على الشعب الجزائري أدت الى جهرة العديد من المواطنين الذين لم يتمكنوا من التكيف مع الوضع الجديد، كذلك أدت هذه السياسة الى اختفاء المؤسسات القبلية التقليدية، التي كانت تساعد الفلاحين حين يكون المحصول سيئا، وقد تدهور الوضع الإقتصادي بعض نواحي البلاد وخاصة في الشرق القسنطيني وذلك من خلال ما عرفته المنطقة من اجتياح الجراد سنة 1887-1888ن وقدرت خسائرها اجماليا ب 39 مليون فرنك وبالتالي سينتج عنه تدهور اجتماعي، ورغم كل هذه الضغوطات الإستعمارية إلا أن الشعب الجزائري قاوموا عملية مصادرة الأراضي بكل الوسائل الى غاية اندلاع الثورة التحريرية 1954. [5]

---

[1] قنان جمال: **المرجع السابق** ، ص 117

[2] بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ج 2، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2008، ص 27، 28.

[3] رحيم محياوي: **المرجع السابق**، ص48

[4] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، ص 31.

[5] الصادق دهاش: **المرجع السابق**، ص 122.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الإقتصادية الفرنسية على الشعب الجزائري

المطلب الأول: القطاع الزراعي

انحصرت الزراعة الجزائرية على الزراعة المعاشية المتواجدة على سفوح الجبال والمنحدرات بعد أن كانت في السابق قائمة على السهول والأحواض الغنية التي أصبحت في يد ملاكها الجدد من المستوطنين الأوروبيين ومرد ذلك الى الدعم المادي والمعنوي الذي كانوا يتلقونه من الحكومة الفرنسية خاصة الآلات الحديثة والأسمدة، في حين بقى الفلاح الجزائري يعتمد على الحيوانات والآلات الخشبية التقليدية في غالب الأحيان.[1]

ضف الى ذلك، حيث نجد الفلاح أثناء وجود الإستعمار الفرنسي كان يخضع لكل القوانين الجائرة، فكان يدفع الضرائب والرسوم على محاصيله الزراعية رغم قتلها، وفي الوقت الذي كان فيه الفلاح المعمر يستفيد من القروض الزراعية بالمقابل كان الفح الجزائري يدفع الضرائب وهذه الوضعية جعلت الشعب الجزائري يواجه الكوارث الطبيعية كالجفاف أو المجاعة أو الجراد وهذا كما ذكرناه سابقا، في حين ترك الفلاح الجزائري يعاني نتاجها الوخيمة المنعكسة سلبيا على وضعيته الإجتماعية مما أدى ذلك الى أن يتحول أجيرا عند المعمر بعد استلاء المعمر على الأراضي الجزائريين بكل الوسائل غير القانونية وجد الفلاح الجزائري نفسه أجيرا عند المعمر مقابل أجرا بسيط جدا لسدرمقأسرته فقط، وكان الإعتماد عليه كبيرا لكونه يد عاملة رخيصة مردودها مرتفع فإن أجره " بقل عند الدخل الذي يمكن جنيه من زراعة مساحة أرض صغيرة أو حتى الإشتراك في الزراعة.[2]

أما ساعات العمل كانت تمتد الى تسع ساعات في فصل الشتاء والى ثلاثة عشر ساعة في فصل الصيف، وبهذا أصبح الفلاح الجزائري لا يستطيع أن يقوم بزراعة الأرض من جديد دون ان يشتري عن طريق القرض الحبوب من الأوروبي أو اليهودي بمجموع يصل الى 40% بالنسبة لشهرين أي بمقدار 24% في السنة وإذا كان المحصول الزراعي جيدا تنخفض الأسعار أحيانا 20% الى 30% في اليوم الواحد.[3]

---

[1] محمد ديب: **الحريق**، ترجمة د، سامي الدروبي، د. ط، روايات الهلال، د. س، ص 35.

[2] بوضرساية، بوعزة: **سياسة البربرية في 1830-1990 وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة، الجائر، 2010، ص108. 109.

[3] عائشة ليتيم: **المرجع السابق**، ص 35.انظر الملحق رقم 5

بما أن الفلاح كان يعمل كالخماس حيث كان يلتزم بالمقابل بقيام هذه السنة بتنفيذ جميع الأشغال الزراعية بملكية معينة فكانت عبارة عن محراث عموما (10 الى 12 هكتار)، إن الخماس الذي يشتغل على المحراث في زراعة الحبوب كان بائسا منعدما يتقاضى بين 12 هكتار الى 16 هكتار من القمح والشعير في السنوات الجيدة و6 هكتار في سنوات الجفاف[1]. ضف الى ما ذكره مصالي الحاج (أن أكثر السكان الفقراء يحصلون من جيرانهم أو أقاربهم على قطعة أرض صغيرة ويقومون بزراعتها بواسطة اقتراض البذور والعتاد والبهائم وريثما يحن أوان جني المحصول المتواضع من الفول ثم بين جني الفول والحبوب كان أكثر هؤلاء يقومون بالأشغال البسيطة لتربية الدجاج والماعز).[2] ضف الى ذلك كان واقع الشعب الجزائري أكثر بؤسا فكانوا يكتفون بالثمار أو الخضار البرية وإما رغيف خبز الشعير المهروس فكان بذخا نادرا لديهم[3].

ضف الى ما ذكره أبو قاسم سعد الله، أن الفلاحون يطلبون من الحاكم العام أن ينظر في حالة المأساوية، بحيث لو تبقى لهم السلطات الإستعمارية سوى بعض أشجار التين وبعض البساتين.[4]

إلا أن سلطات الإستعمار الفرنسي اكتفت بالرد عليهم بأن الأراضي التي صودرت منهم سيعوضونهم عنها بأراضي أخرى.[5]

وهناك عريضة تقدم بها تسع فلاحين من دوار حجاجة ببلدية معسكر المختلطة الى الحاكم العام للجزائر يذكرون فيه أن السلطات الإستعمارية قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس، وتنازلت لهم عوضا عن أراضيهم تقع بالمالح في دوار سجرارة، وبع مرور عشرين سنة طردتهم منها[6].

وضلت العرائض الاحتجاجية حول ملكية الأرض ترد من الفلاحين الجزائريين تبعا على سلطات الإحتلال الفرنسي خلال فترة1830-1954 وتمثل مظهرا بارزا لشكوى الفلاحين من سوء حالتهم المعاشية، وزيادة على العرائض الاحتجاجية كانت هناك مقاومة مسلحة تجسدت في الثورات الأولى التي خاضها الجزائريون ضد الإحتلال الفرنسي هي ثورات الفلاحين حيث أشاد

---

[1] صالح فركوس: **المرجع السابق**، ص 135.

[2] محمد المعراجي : **المرجع السابق**، ص 56.

[3] عائشة ليتيم: **المرجع السابق**، ص 37.

[4] ابو قاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، دار الرائد، علم المعرفة، الجزائر، 2009، ص

[5] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، ص 80.

[6] **المرجع نفسه**، ص 86. 88.

الـدوق دور ليـان[1]بـالفلاحين قـائلا:" أن هنـاك المناضـلين الشـجعان ألحقـوا بالفرنسـيين مـن الأضـرار مـا لـم تسـتطع قـوات العـدو الأخـرى أن تلحقـه بنـا وهـو بـذلك يشـبهون الكـوزاك (الجـيش الروسـي غيـر النظامي) ...".[2]

وبهـذا أصـر سـكان الأريـاف علـى البقـاء والمقاومـة ورأى فـي الثـورة علـى الإسـتعمار السـبيل الوحيـد لـتخلص مـن حقـد الكولـون وظلمهـم وتجسـد هـذا النـوع مـن المقاومـة فـي الانتفاضـات والثـورات الشـعبية بدايـة مـن ثـورة الأميـر عبـد القـادر (1830-1847) ومـا أعقبتهـا مـن ثـورات الـى غايـة مقاومـة بنـي شـقران فـي سـنة 1914 تمثلـت فـي مقاومـة مصـادرة الأراضـي وبابتزازهـا علـى نطـاق واسع لفائدة المستعمرين.[3]

كمـا تمثلـت فـي بـذل جهـود جبـارة حالفهـا التقيـت أحيانـا اسـتهدفت اسـتعادت الأراضـي الزراعيـة التي كانت من قبل ملكا لمجموعات واسعة من الفلاحين تعرضت لسلب والنهب والتشريد.[4]

ضـف الـى ذلـك مـن نتـائج السياسـة الفرنسـية علـى المجتمـع الجزائـري تفكيـك وحـدة الأرض وذلـك مـن خـلال تفكيـك المجتمـع الجزائـري والعمـل علـى فنائـه والمسـح فالأريـاف التـي كانـت تعتبـر مصـدرا أساسـيا لحيـاة غالبيـة المجتمـع الجزائـري أصـبحت مـع بدايـة الإحـتلال معرضـة لنهـب والسـلب ممـا دفـع الفلاحـين تحـت طائلـة الفقـر والحاجـة الـى بيـع أراضـيهم للمعمـرين الجـدد وخاصـة وأنـه مـا بـين 1830-1847 شـهدت الجزائـر سياسـة تدميريـة اسـتيطانية قائمـة الإسـتيطان فانتشـرت بـذلك ظـاهرة السـطو بـالقوة علـى أراضـي الفلاحـين وقطـع الغابـات لاسـتغلالها للحصـول علـى الحطـب دون إذن من أحد.[5]

وبهـذا أوجـد المعمـرون أنفسـهم يمتلكـون أخصـب وأجـود الأراضـي الزراعيـة التـي تحـول ملاكهـا الحقيقيـون طـوع تصـرفات الكولـون، وبهـذا سـاهمت القـوانين الجـائرة الـى انهيـار النظـام القبلـين ضـف الـى ذلـك لعبـت دورا مهمـا فـي تعطيـل مسـار الحركـات العصـيانية للقبائـل وتمردهـا ضـد الاحـتلال، وبالتـالي لـم تعـد القبيلـة وظيفتهـا السـابقة لتتجـه نحـو مسـار الاحـتلال الـى إفقـار المجتمـع الجزائـري وتفكيكـه. فقـد سـنت مراسـيم مجلـس الشـيوخ المعروفـة بسـينا توسكونسـلت بهـدف تطـوير

---

[1]**الكونت دورليان**: conte Drouet d'Erlom تم تعيينه حاكما عاما في 17 جويلية 1834وصل الى الجزائر في 28 سبتمبر 1834 تولى مهامه كحاكم من 27 جويلية 1834 الى غاية 8 اوت 1835 مدة الحكم سنة و11يوم، انظر الى: محمد عيساوى، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص166.

[2] مصطفى الاشراف: المرجع السابق، ص 88

[3] محمد عيساوي، نبيل شريخي: **المرجع السابق**، ص 122.

[4] محمد ديب: **المرجع السابق**، ص 38.

[5]بوضرساية بومعزة: **المرجع السابق**، ص 107.

القوانين المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية وحيازة الأرض فجاءت مكملة لقوانين سينتي 1844-1846 وتحقيقا لأهداف التي وضعت من أجلها المكاتب العربية فهي ترمي الى تفتيت المجتمع الجزائري بالقضاء على الخلية الأساسية فيه وهي القبيلة والعمل على دمجه في بوتقة المجتمع الفرنسي من جهة ومن جهة أخرى سلخه عن الأحوال الشخصية الإسلامية وابعاده عن قيمه الحضارية. لقد أدى تطبيق هذه المراسيم الى إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر، فتفتتت الى دواوير بفعل تحديد أراضيها واخضاعها الى البيع، وبالتالي نجد الشعب الجزائري في الريف فقد الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصادر رزقهم وأصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه وتقدم له العون أعزلا في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة.[1]

ومن الأمثلة عن ذلك التفكيك قبيلة الفراقة[2] دائرة معسكر إقليم وهران، التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 الى دواوير يجمع كل منهما ثلاثة فصائل كما أن مساحة الأرض الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة والمقدرة ب 12.556 هكتار وتضمن العيش ل 2.385 ساكنا قسمت الى ملكيات فردية على 948 شخصا.

فكل القوانين التي سنتها فرنسا ولا سيما تلك التي أصدرتها عقب حوادث الكبرى التي مرت الجزائر (1830-1884-1865-1871-1873-1874-1881-1890) كانت ترسي بشكل واضح الى هدم البنية الإقتصاديةوالإجتماعية للشعب الجزائري لأنها عملت على تمزيق الشعب الجزائري.[3]

لقد كانت لسياسة الفرنسية التي تركت بصماتها وتوقيعها في كل المجالات الحياة أسوء أثر على الحالة الإقتصادية الزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية.[4]

إن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يد الى عوامل منها استمرار الكولون في انتزاع العديد من الأراضي الفلاحية الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية وانخفاض انتاج الحبوب ب 20% أمام تضاعف عدد السكان في الجزائر، ضف الى ذلك أن مصادر الاراضي الجزائريين ومنحها للرأسمالية الأوروبية وإلغاء الرسوم الجمركية أثر ذلك على البنية الاقتصادية

---

[1] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، ص 28. 30.

[2] **الفراقة:** وهو دوار ويتكون من ثلاثة فصائل الزهادلية، الفوقة، الفراقة، التحاتة، تجمع 1.509 ساكنا وبحوزتها 78هكتار اراضي جماعية2808 هكتار اراضي ملك، 5 هكتار مقابل 23 هكتار املاك عامة بمجموع 3.256 هكتار انظر الى بن داهة عدة، المرجع السابق، ص30.

[3] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، 31.

[4] مصطفى الاشراف: **المرجع السابق**، ص15.

والإجتماعيةفي الجزائر، فقد جاء في تقرير احد اللجان عام 1947 " إن المجاعة في التاريخ الإفريقي ليست نتيجة للطبيعة والجفاف ...ولكن ذلك يرجع الى التوازن الإجتماعيوالإقتصادي، فقد قام الإحتلال الفرنسي بتدمير هذا التوازن وكذا البنية الفلاحية وأجبر الفلاحين على زرع محاصيل لتصدير من أجل الرأسمالية الفرنسية ورغم الحاجة الى المحاصيل المعاشية فإنه حد من إنتاجها [1].

وهكذا فإن حدة المشكلات الإقتصاديةوالإجتماعية والنفسية الشعور بالإهانة للشعب الجزائري في ظل النظام الإستعماري الجائر ستدفع به الى الثورة وخوض الحرب تحريرية شاملة، الهدف منها الحرية والإستقلال واستعادة الاراضي المغتصبة.[2]

ومن الكتاب الثوريين الذين حملوا على الظلم الإستعماري وأثاروا في كتاباتهم معاملة المستوطنين القاسية للفلاحين الجزائريين ولعمال الأرض نذكر من الكتابات الجزائرية **محمد ديب**صاحب كتاب الحريقl'incendie حيث كتب بأنه بطل قصته قد غادر تلمسان في 1939 ليلتحق بالعمل في حقول الكولون الى جانب الفلاحين البؤساء وفي محاولة لقطع علاقاتهم مع قرون العبودية الصامتة نظم هؤلاء الفلاحون أنفسهم في نقابة وقرروا إضرابا عن العمل للحصول من الكولون على أجور حسنة، لكن حريقا شب فجأة فأتى على أكواخهم ومع هذا اتهم الكولون العمال المضربين عن العمل بإضرام النار[3].

فعلى العموم يعزى تخلف الفلاح الجزائري الى عوامل تقنية وإقتصاديةوإجتماعية وسياسية في آن واحد ، تلك هي الظروف التي اندلعت فيها ثورة أول نوفمبر 1954 وهي ظروف لحرمان التام. وسوء التغذية المستديمة، وانحطاط الوضعية الإجتماعية والقهر السياسي الشديدوبما أن الفلاحين الجزائريين هم أول ضحايا هذه الحالة فإن الفضل يرجع إليهم في إعطاء الثورة التحريرية الإنطلاقة الأولى وضمان الاستمرار والنصر لها.[4]

---

[1] محمد عيساوي، نبيل شريخي، **المرجع السابق**،ص149

[2] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، ص 415.

[3] محمد ديب: **المرجع السابق**، ص 40.

[4] مصطفى الاشراف: **المرجع السابق**، ص 360.

المطلب الثاني: الجانب الصناعي

لم تكن الجزائر طيلة الإحتلال الفرنسي لها سوى مكانا لنهب الموارد الإقتصادية وتحويلها الى البلد الأم ومن هذا المنطق عمدت فرنسا من وراء هذا الى إعدام ومحق الحركة الصناعية في الجزائر لتجعل هاته الأخيرة مطمورة للمواد الأولية التي تحتاجها فرنسا في حركتها التصنيعية. فكانت سياسة الإستعمار أخذ الموارد الأولية خام من الجزائر بكل بساطة وازهد الأثمان ثم تصنيعها في فرنسا وبيعها في الجزائر بأثمان باهظة وبالتالي تصبح الجزائر سوقا استهلاكية للمنتوجات الفرنسية لا غير.[1]

كل هذا جعل الشعب الجزائري دون صناعة إلا بعض منها نذكر منها معامل الزيت والصابون وصناعة السجائر والتبغ، ضف الى الصناعات التقليدية المحلية كحياكة الأصواف ونسخ الزرابي. أما الصناعة الأوروبية فقد كانت تقوم على راس المال وعلى الصناعة التحويلية والمنافسة الحرن وفائض الإنتاج فعمدت سلطة الإحتلال الى استثمار موارد الجزائر وخيراتها برأسمال حر وبفلاحة شبه تحويلية صناعية كصناعة القطن.[2]

لقد هدف الإستعمار منذ الوهلة الأولى الى استغلال خيرات البلاد وثرواتها ومواردها المعدنية ليستثمرها في الصناعة، فالإستعمار الفرنسي عمد الى الاستحواذ على خيرات الجزائر وثرواتها المعدنية لتسخيرها لخدمة الصناعة الفرنسية فهو أيقن أن الجزار غنية بالمعادن والمناجم والتي استغل منها ما أمكن استغلاله، وترك الكثير دون استثمار لأجاله المقبلة.

ومن أهم المعادن لقطر الجزائري ومناجمه التي استولى عليها الإستعمار الفرنسي وشركاته الضخمة فيما يلي:

1/ الحديد: ويستخرج أكثر من ونزة، وبن صاف، وجبال ذكار، وينتج سنويا ثلاثة ملايين طن.

2/ الرصاص: ويستخرج منه سنويا20 ألف طن.

3/ النحاس: ويستخرج منه سنويا 1500طن.

4/ السماد الفوسفات: ويستخرج أكثره من مناجم الكويف قرب تبسة، ويباع منه سنويا نحو 800.000 طن.

5/ الزئبق: ويستخرج منه سنويا 1200 طن.

6/ الفحم الحجري: ويستخرج منه سنويا 300 ألف طن ولكنه لا يستغل.

---

[1] احمد توفيق المدني: **المرجع السابق**، ص 126.

[2] عميراوي أحميدة: **المرجع السابق**، ص40.

7/ النفط: وهو ما سيسيل لعاب فرنسا في آخر عهدها في الجزائر.[1]

ومن جهة أخرى عرفت المناجم الجزائرية استغلالا كبيرا في عهد الجمهورية الثالثة التي وفرت الشروط الضرورية لذلك خاصة فيما يتعلق بوسائل النقل، كما جاء في تقرير الحكومة العامة للمندوبيات المالية دورة ماي 1903، أن الإدارة لفتت انتباه المندوبيات المالية منذ1898 الى التطور الذي عرفته الصناعة المنجمية في المستعمرة خلال السنوات الاخيرة.[2]

ضف الى ذلك أن الطوائف الحرفية التقليدية اندثرت سنة 1870 تقريبا إلا في تلمسان وقسنطينة عند بعض العروش وهذا ما أدى الى انقراض اليد العاملة الحرفية في المدن وما بقى منها من صناعات عائلية تقوم بها النساء ولا يمكن اعتبارها نشاطا صناعيا.

ويذكر محمد العربي الزبيري في أحد دراساته أن الصناعة قبل الإحتلال كانت أكثر تقدما وأحسن تنظيما وبعد الغزو أهملت الصناعة في الجزائر لتصبح البلاد تصدر المواد الأولية فحسب، وتستورد كل شيء تقريبا، واختلفت مصانع الأسلحة والبارود ورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة فوجب القول هنا أن المستعمر أنهك الصناعة في الجزائر واستنزف ثرواتها المعدنية.[3]

ضف الى ذلك أن الفرنسين سعوا الى عدم تحويل الجزائر الى بلد صناعي بقدر ما يستعطون، بل عمدوا الى جعل فرنسا تستفيد من ثروات البلاد الجزائر.

فالسياسة الإستعمارية منذ البداية عمدت الى جعل الجزائر مملكة زراعية، بل جعلها سوقا رائجا لمنتجاتهم الصناعية، ومصدرا لتوفير اليد العاملة فكان كل ما هناك صناعة تقليدية تشمل صناعة الزرابي المنتوجات والثياب من برانس والحياكة، فقد حاول الأهالي الجزائريين انشاء بعض المصانع العصرية مثل معمل بني جيكو بقسنطينة ومصنع الدخان والسجائر، في حين اعتمدت الصناعة الأوروبية بالدرجة الأولى على المنتوج الفلاحي إضافة الى معامل العجين ومعاصر الزيت والدخان.[4]

ضف الى ذلك لقد كانت السياسة التوسيعية الفرنسية في الجنوب الجزائري نقمة وكارثة على الإقتصاد الجزائري خاصة وذلك لعدة أسباب منها:

---

[1] احمد توفيق المدني: **المرجع نفسه**، ص 125.

[2] صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 98.

[3] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، المرجع السابق، ص 20. 21.

[4] المرجع نفسه:ص21

- استنزاف الثروات الباطنية وذلك من خلال استراتيجية المستعمر في البحث والتنقيب على المياه عن طريق حفر الآبار في العديد من المناطق الصحراوية وعلى رأسها منطقة واد ريغ والزيبان.
- القضاء على تجارة القوافل التي كانت قائمة بالمنطقة من خلال انشاء طرق جديدة، وتغيير طرق نقل البضائع التي أصبحت تتم عن طريق العربات والشاحنات وهذا ما أدى الى ضعف التبادل لتجاري بين الشمال والجنوب، ضف الى ذلك تراجع الإقتصاد الريفي المنتشر في الواحات الصحراوية.
- عمليات النهب والسلب وإرهاق السكان بالضرائب والغرامات بالإضافة الى سنوات القحط والجفاف، كل هذا أثر على النشاط الإقتصادي في الجنوب، مما انعكس سلبا على النشاط والتبادل التجاري.[1]

لقد عفت السياسة الإقتصادية في عهد راندور تشجيعا لحركة الإستعمار الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة التي أدت الى فقدان الشعب الجزائري لمئات للآلاف من الهكتارات بواسطة الانتزاع القهري والمصادرة والحيل القانونية.[2]

ومن جهة أخرى فإن الإدارة الإستعمارية عملت مع بداية الإحتلال الفرنسي في عهد الجنرال كلوزيل الذي أمر بتهديم محلات التي تدعى بسوق القيصرية كانت تبيع الكتب، ومحلات أخرى كانت تدعى سوق المقايس ومحلات ثالثة تدعى سوق الصباغين كان العرب والبدوا، يتعمدون المجيئ الى مدينة الجزائر ليصبغوا فيها كل ما لديهم، كما هدم نفس الجنرال محلات أخرى كانت تسمى السوق الكبير وهي مخصصة لبيع الكتان والملابس المنسوجة وتصنع فيها الفتائل والأزرار، كما هدمت محلات كانت مخصص لبيع الأسماك وهذا ما أدى خراب وتدمير النشاط التجاري في هذه الأسواق مما سيعود بالسلب والنهب على الملاك الشعب الجزائري والذين مثلث لهم هذه المحلات مصدر رزقهم ومعاشهم.[3]

أما فيما يخص الأسعار فيمكن القول أنها كانت ترتفع بالنظر لها يطرأ لما من كوارث طبيعية كغزو الجراد والجفاف وسنوات القحط بالإضافة الى أنه كثيرا ما عمدت السلطات الفرنسية

---

[1] عميراوياحميدة: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916**، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 137

[2] عبد الطيف بن اشنهو: **تكون التخلف في الجزائر المحاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية عامي 1830-1962**، ترجمة نخبة من الأساتذة، (د، ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 97.

[3] حمدان بن عثمان خوجة: **المصدر السابق**، ص 277.

الى رفع الأسعار لإعجاز الشعب الجزائري البسيط، الذي كان في أغلبيته فلاحا لا يملك قوت يومه وهذا لزيادة فقره وشقائه.[1]

ضف الى ما ذكره أحمد توفيق المدني في هذا المنطلق (أن الإستعمار قد تعمد محق وإعدام كل حركة صناعية في البلاد، فهو يستثمر الأرض وما تحتها لفائدته). وبالتالي نجد أن الإستعمار الفرنسي يكفيه حياة الترف والنعيم التي يحياها، فلا فائدة برجوها من تضيع البلاد، فالإستعمار هشم الشعب الجزائري من ناحية الصناعة وحطمها تحطيما وأوصد في وجهها أبواب الأمل والرجاء مع أن خيراتها موفرة وامكانياتها عظيمة.[2]

ضف الى ما ذكره الغالي الغربي (من معاناة الصناع الجزائريين الذين كانوا في أغلب الأحيان عرضة لأبشع أنواع لقمع الإقتصادي والمضايقات) مثل المصادرات والمحاكمات والضرائب الفادحة، زيادة على العزل والطرد والحرمان من القروض ورخص التصدير والإستراد، وقد اتبع أسلوب القمع الإقتصادي من قبل الإدارة الإستعمارية وأعوانها كوسيلة ضد كل من يظهر غيرة وطنية ن وكان لهذه السياسة المدمرة أبعاد خطيرة على الشعب الجزائري تمثلت في وجود حوالي مليون جزائري بدون عمل ولا مورد مالي منهم حوالي 800.000 في الأرياف و100.000 تقطن في الأحياء القصديرية على حوافي المدن والبقية أي 100.000 في فرنسا. ومن جهة أخرى فقد عجزت السياسات الإقتصادية الفرنسية على توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمارات المحلية لتحسن معيشة الجزائريين فالإحصائيات الفرنسية لسنة 1954 تشير أن 92% من القروض المالية المخصصة لتدعيم الصناعات الخفيفة وجهت الى 65.000 مؤسسة فرنسية، بينما نجد أن 100.000 مؤسسة جزائرية سنة 1954م، لكن مع اندلاع الحرب التحريرية فقد عرف هذا تراجعا كبيرا، حيث انخفض عدد الشركات المحدثة من 1315 عام1947م الى أقل من 317 شركة عام 1954م ثم أصبحت معدومة سنوات الحرب.[3]

[1] صالح عباد: **المرجع السابق**، 188.

[2] احمد توفيق المدني: **المرجع السابق**، ص 128.

[3] الغالي الغربي: **المرجع السابق**، ص 46. 47.

المطلب الثالث: القطاع التجاري

ومن الجانب التجاري فقد سيطرت الرأسمالية الإستعمارية على السوق الجزائري، وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الأهلية وانتاج الشعب الجزائري من جهة ومن جهة أخرى كانت اللجنة الأولى التي وضعت في هذا المجال صدور قرار إقامة الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا منذ عام 1851. ضف الى احتكار النقل البري والبحري بعد ذلك، ونتيجة لهذا أخذت البضائع الفرنسية تغمر أسواق الجزائر بشكل واسع وبالتالي تحطيم الصناعات الأهلية خاصة بعد أن طرد العمال والفلاحون من أراضيهم ووظائفهم، فانهارت بذلك القوة الشرائية وتحطم رأسمال التجارة والحرفيين الجزائريين.[1]

بحيث نجد أن الحكومة الفرنسية اتخذت خطوة حاسمة في سبيل إدخال الجزائر في نطاق الجمرك الفرنسي، وذلك من خلال إصدار قانون 11 جانفي 1851م وذي نص على دخول الغلات الجزائرية الى فرنسا دون دفع أي رسوم. وكذلك الحال بالنسبة لجميع الواردات الفرنسية نحو الجزائر، وكانت المنتوجات الجزائرية قبل 1851م لا تدخل فرنسا إلا بعد دفع رسوم. وجاء وهذا المرسوم نتيجة للإنتقادات التي وجهها التجار الأوروبيين للحكومة الفرنسية قصد السيطرة على السوق الجزائرية، خاصة تجار المعادن صدروا سنة 1851م 1722 طن من المعادن، وذلك قيمته ب 642613 فرنك. وبناء على هذا القانون صارت الجزائر تابعة إقتصادية فرنسية، كونه ساعد على حماية التجارة الفرنسية وأوصل المنتوجات الجزائرية الى المستهلك الفرنسي بأرخص الأثمان.

كما كان من نتيجته إزالة العوائق أمام تحقيق رأسمال ووسع تراكم رأسمال التجاري، وانطلاق من ذلك ساهم في تحطيم الإقتصاد الجزائري، وسع دائرة الاسواق لصالح المحتل إذ جعل هذا القانون الجزائر موردا للإقتصاد الفرنسي عن طريق استنزاف منتوجاتها وخيراتها تحت غطاء " قانوني " سمي بالقانون الجمركي.

كما أ الميزان التجاري في عجز مستمر فادح لأن أكثر من صادراته. كما أن القانون الفرنسي كما يذكر أحمد توفيق المدني أنه يحتم على الشعب الجزائري عدم ممارسة أي عملية تجارية على غير السفن الفرنسية، لقد كان الجزائريون يبيعون ما يزيد عن حاجياتهم المحلية من أصواف وتمر وتبغ وحبوب وزيت ليشتروا بالثمن ما يلزمهم من الاجانب وهذا ما يجعلهم يتخبطون

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 49. 50.

في فقر مدقع ذلك أنهم يشترون أكثر مما يبيعون علما انهم لا يشاركون إلا بصفة تافهة في حركات التصدير والاستيراد.[1]

كما عملت السلطات الإستعمارية على توسيع شبكة الطرق فانتقل طولها من 6700 كلم الى 9280 كلم في الفترة ما بين 1872 الى 1879م وذلك تدعيما لتوسع الإستعماري في الجزائر وفي الصحراء خاصة وتسهيلا لإستغلال الجزائر وربطها بفرنسا، ودعما للإستيطان ذلك في عهد الجمهورية تم الإهتمام بالطرق والسلك الحديدية. [2]

فكان مشروع فرنسا للخطوط الحديدية العابرة للصحراء وصاحب هذا المشروع يعد المهندس **دوبونشال*** الذي قدم الدراسات الأولى منذ 1874ن لأن مثل هذا المشروع يقدم لفرنسا الكثير كون الجزائر هي حجر الزاوية لكل سياسات فرنسا، ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية أن شبكة الطرق نمت في عهد الجمهورية وعرفت توسيع سريع إذ نمت في ما بين1871 الى 1892 بمعدل 40 كلم في السنة.[3] ولمعرفة نمو شبكة الطرق في هذه الفترة.

غن الإدارة الإستعمارية اهتمت بمد الطرق والسكك الحديدية عبر المناطق التي فيها منابع استعمارية أما من ليس فيها منافع ولا مراكز استعمارية عسكرية فهي لا تعرف السكة الحديدية من جهة[4]. ومن جهة ثانية كانت غاية الاستعمار الفرنسي من كل هذا ربط المناطق المنتجة للحبوب والموانئ الجزائرية والأسواق المدنية، هذا لخدمة مصالحها التجارية ولغاياتها الإستغلالية.[5]

ومن جهة أخرى فقد تسبب تراكم الرأسمال الزراعي الإحتلالي في عمليات التفقير التي تفرض بع الأراضي كحاجة ضرورية من أجل البقاء وهذا ما يجعل الأمر يتجاوز عملية البيع التجاري ليمس جوانب أخرى وقد كانت عمليات البيع محدودة جدا قبل ذلك[6].

---

[1] احمد توفيق المدني: **المرجع السابق**، ص 128.

[2] صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 96.

*ولد أدولف دوبونشال في فلوراك سنة 1821، مهندس اول للجسور والطرقات نشر عدة افكار اصلية وممتازة اظهر فيها المؤلف راعة كبيرة، انظر ابراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-193**، (د. ط) دار هومة، الجزائر، 2009، ص 445.

[3] صالح عباد: المرجع نفسه، ص 97.انظر الملحق رقم4

[4] عبد اللطيف بن اشنهوا: **المرجع السابق**، ص 104.

[5] احمد توفيق المدني: **المرجع السابق**، ص 130.انظر الملحق رقم6

[6] محمد الطبي: **الجزائر عشية الغزو والاحتلال دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات**، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 203.

ضف الى ما ذكرته الكتابات الجزائرية من أمثال يحي بوعزيز، في عام 1954 ارتفعت صادرات الإستعمار الفرنسي ب78% من المعادن والمنتجات الزراعية وواردات الجزائر من فنسا 76% من المواد الغذائية والأدوات الصناعية وموارد البناء والوقود، وبهذه الوضعية تسببت في النقص والعجز الدائم في ميدان المدفوعات التجارية فمثلا في عام 1954م استوردت الجزائر بقيمة 218.4 مليار وصدرت بقيمة 140.2 مليار فرنك قديم وبلغ العجز مليار فرنك. ضف الى ذلك ترتبط المبادلات التجارية التي تجري مع فرنسا بالتجهيز الصناعي في الجزائر، ونقص المواد الغذائية ونمو المزروعات التجارية التي يحتكرها المستعمرون، والصناعات المنجمية، وجاء ازدهار رؤوس الأموال الإستعمارية وتوظيفها في مختلف المشاريع تسبب في تدهور طبقة الملاك الصغار الجزائريين الذين انخفض عددهم من 25 الف عام 1920 الى 21 ألف عام 1951 في حين ركزت الإحتارات الفرنسية وسيطرت على مختلف المجالات العمل سواء في ميدان التجارة والصناعة والنقل وغيرها عن طريق الشركات والبنوك وكبار المعمرين، فبنك الإتحاد الباريسي المؤسس عام 1869م يشارك في إدارة الشركات المنجمية الرئيسية الثلاثة الوانزة. ومقطع الحديد، وشركة قسنطينة للفوسفات هذه الأخيرة التي تسيطر على الشركات الجزائرية للمنتوجات الكيمياوية والأسمدة، وتملك مصالح في شركات النقل للخطوط الحديدية عن طريق الجزائر والطريق البري عبر الصحراء.[1]

ومن هنا تجدر الإشارة مما سبق أن الإستعمار الفرنسي لتحقيق غاياته وأطماعه في الجزائر عمد الى جملة من الوسائل للسيطرة والهيمنة الاستعمار والتي تمثلت في الإدارة والقانون والشرطة والضريبة، ومن هنا نجد أن ميزان التجارة الخارجية في حالة خسارة دائمة، لأن عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا. [2]

[1] حي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 50. 51.

[2] محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص 20.

خـــاتمة

بعـد تطرقنـا لواقـع الشـعب الجزائـري فـي سـنوات الإحـتلال الفرنسـي مـن خـلال الكتابـات الجزائريـة فـي الفتـرة الممتـدة مـا بـين 1830-1954م تمكـن مـن إعطـاء ونقـل صـورة عـن واقـع ومعانـاة الشـعب الجزائـري أثنـاء الإحـتلال الفرنسـي والتـي نلاحـظ فـي بدايـة الامـر ان الإسـتعمار الفرنسـي أنبنـى علـى هـدف جـوهري وهـو تحقيـق الاهـداف التـي تخـدم مصـالح فرنسـا فـي الجوانـب الثلاثـة الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصـادية وذلـك بتسـخير كـل الوسـائل والامكانيـات واتبـاع العديـد مـن الأسـاليب التـي تنوعـت مـن نظـم والقـوانين والإجـراءات العاديـة والاسـتثنائية وغيرهـا. فـأفرزت عـدة نتـائج انعكسـت بالدرجـة الأولـى علـى الفـرد الجزائـري وأثـرت بشـكل كبيـر علـى المجتمـع الجزائـري وذلـك مـن خـلال توافـق الكتابـات الجزائريـة لتاريخيـة والأدبيـة والاجتماعيـة والسياسـية فـي نقـل الصـورة عـن معانـاة ومأسـاة الشـعب الجزائـري أثنـاء الاحـتلال الفرنسـي ويتضـح ذلـك مـن خـلال نتـائج هـذه الدراسـة التـي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ذكـر ت الكتابـات الجـزا ئـر يـة ان الاسـتعمار الفـر نسـية لـه اثـار عميقـة أثنـاء وجـوده علـى المجتمـع الجزائـري ذلـك مـن خـلال انتشـار الفقـر والبطالـة وتشـتت الاسـرة الجزائريـة والهجرة نحو الخارج.
- تـو افقـت الكتابـات الجـزا ئـر يـة أن الا سـتعمارالفر نسـي منـذ حلـو لـه مدينـة الجزائـر علـى هـدم العديـد مـن المسـاكن والمسـاجد وكـذلك بهـدف الاسـتلاء ونقـل الملكيـة الـى المعمـرين الأوروبيين.
- تنـاقص عـدد السـكان بسـبب الإبـادة الجماعيـة للشـعب الجزائـري وانتشـار الامـراض والأوبئـة والمجاعات.
- عملـت السـلطات الفرنسـية علـى طمـس معـالم المـدن وشـمل هـذا الطـس تغييـر الشـوارع واسمائها وتواصلت عمليات الهدم وهذا من خلا ل الكتابات الجزائرية
- كماعملـت الإدارة الفرنسـية علـى سـلب أراضـي الشـعب الجزائـري للصـالحة للزراعـة وطـرده الـى المنـاطق القاحلـة فصـارت الجزائـر تعـيش مجاعـة دائمـة بعـدما كانـت تعـد مـن أكبـر الـدول انتاجـا للحبـوب فـي البحـر الأبـيض المتوسـط، ومـن أخطـر المجاعـات التـي عاشـها الشـعب الجزائري في الفترة ما بين 1866-1869م.
- رغـم معانـاة المـرأة مـن الاسـتعمار مـن جـراء التعـذيب النفسـي والجسـدي، برهنـت للعـدو للحـاكم الأجمع مدى قدرتها على الصمود الى غاية استرجاع السيادة.
- إن فـرض المـرأة والأسـرة الجزائريـة بصـفة عامـة لأسـاليب الاسـتعمار الراميـة الـى تشـويه الأمـة الجزائريـة والحـط منهـا كـان رفضـا ودورا ايجابيـا وهـو التمسـك المفـرط بمقومـات وشخصـية

الأسـرة الجزائريـة القائمـة أساسـا علـى التمسـك بالـدين الإسـلامي والإعتـزاز بالانتمـاء الحضـاري لامة العربية الإسلامية.

- رغـم مـا قامـت بـه فرنسـا مـن أعمـال وحشـية مـن محاربـة الـدين الإسـلامي ومحابـة العقيـدة الإسـلامية بتشـجيع نشـر المسـيحية وتشـويه الاسـلام، ومحاولـة نشـر الفـتن والفسـاد الأخلاقـي فـي أوسـاط الشـعب الجزائـري إلا أن الشـعب الجزائـري تصـدى لسياسـته وذلـك بالتمسـك بالعقيدة الإسلامية واللغة العربية والعادات والتقاليد.

رغـم مـا قامـت بـه فرنسـا مـن أعمـال وحشـية فـي حـق الشـعب الجزائـري مـن تشـريد وتقتيـل وانتهـاك للحرمـات إلا أنهـا لـم توصـل الـى مبتغاهـا ولـم يستسـلم الجزائريـون لهـا ولسياسـتها القمعيـة وتقوقعـوا واحتضـنوا تـراثهم المتمثـل أساسـا فـي اللغـة العربيـة والـدين الإسـلامي وقـاوموا المسـتعمر بنشـر الوعي والتوجيه والإرشاد عن طريق المساجد، المدارس، الزوايا.

- رغـم اعتقـاد المعمـرون بـأنهم قـادرون علـى نـزع أراضـي الشـعب الجزائـري بقـوة السـلاح والمـال لكـن رغـم الفقـر المـدقع إلا أن الجزائـري ظـل صـامدا متمسـكا بأرضـه مـدافعا عنهـا إمـا النصـر وإما الشهادة.
- إن الإسـتعمار لـم يعمـد الـى مصـادرة أراضـي الجزائـريين بغـرض الاسـتيطان فحسـب بـل عمـد الى الاستحواذ أجود وأغنى الأراضي الجزائرية بغرض افقار الجزائريين.
- هـذه السياسـة جعلـت نمـط الحيـاة الريفيـة ينهـار فـي كافـة المجـالات يتضـح هـذا الإنهيـار زعزعـة البنيـة الإجتماعيـة التقليديـة القبيلـة، أدى ذلـك الـى القضـاء علـى العلاقـات الإقتصـادية والاجتماعية.
- توصـلت العـدي مـن الكتابـات الجزائريـة أن الاسـتعمار الفرنسـي عمـل جاهـدا علـى تفكيـك وتـدمير الهياكـل الجماعيـة للمجتمـع الجزائـري وتفتـت الأرض بعـدما كانـت ملكيـة جماعيـة انقسـم معهـا السـكان الـى دواويـر ودشـائر وقـرى، فـتم تفجيـر العـائلات مـن الـداخل عـن طريـق المنفـى والهجـرة الإضـطرارية أو الإجباريـة لـذا تضـاعف عـدد الفقـراء بـين الجزائـريين والمتسولين والمتشردين والبطالين فكانت النتائج كارثية على الشعب الجزائري.
- رغـم معانـاة الشـعب الجزائـري ومأسـاته إلا أنـه بقـر ارفضـا للاسـتعمار لتشـدده بمقوماتـه كلمـا سمحت الظروف بذلك .
- إن السياسـة الاقتصـادية كانـت مجحفـة فـي حـق الجزائـريين إذ راح ضـحيتها الشـعب الجزائـري، فهي زادت في بؤسه وشقائه ومعاناته.

- كـذلك مـن نتـائج هـذه السياسـة أن الشـعب الجزائـري أصـبح مـن أشـد الشـعوب فقـرا، وصـودرت أجـود اراضـيهم وهمشـوا فـي وطـنهم وهـذا مـا أدى بهـم فـي كثيـر مـن الأحيـان الهجـرة ومغـادرة البلاد كما سبق الإشارة.
- أصـبح الفـلاح الجزائـري خادمـا لـدى المسـتعمر والمعمـرين الأوروبيـين بعـدما كـان سـيدا بهـذه الوضــعية المفاجئــة بالتأكيــد أثــار ســلبية علــى نفســية هــؤلاء البســطاء الــذين ضــاقت بهــم أراضيهم بعدما كانت أوسع الأراضي.
- مـن ناحيـة أخـرى نجـد ان السياسـة الفرنسـية بقـدر مـا كانـت نقمـة علـى الجزائـريين وسـلبتهم مـوارد رزقهـم، وأمـوالهم ومـدخراتهم بقـدر مـا كانـت نعمـة حيـث جعلـت الفـرد الجزائـري يـتفطن ويـدرك نوايـا وحقيقـة الاسـتعمار الفرنسـي وهـذا مـا جعلـه يصـر علـى الثـورة والوقـوف للنـد فـي وجــه هــذا المســتعمر الغاشــم وقــد كانــت نتيجــة هــذا الاصــرار طــرد الفرنســيين مــن الجزائــر والحصول على الاستقلال.

الملاحق

الملحق رقم ((1)) صورة لمسجد بن فارس الذي حول لدير لليهود سنة 1840م.[1]

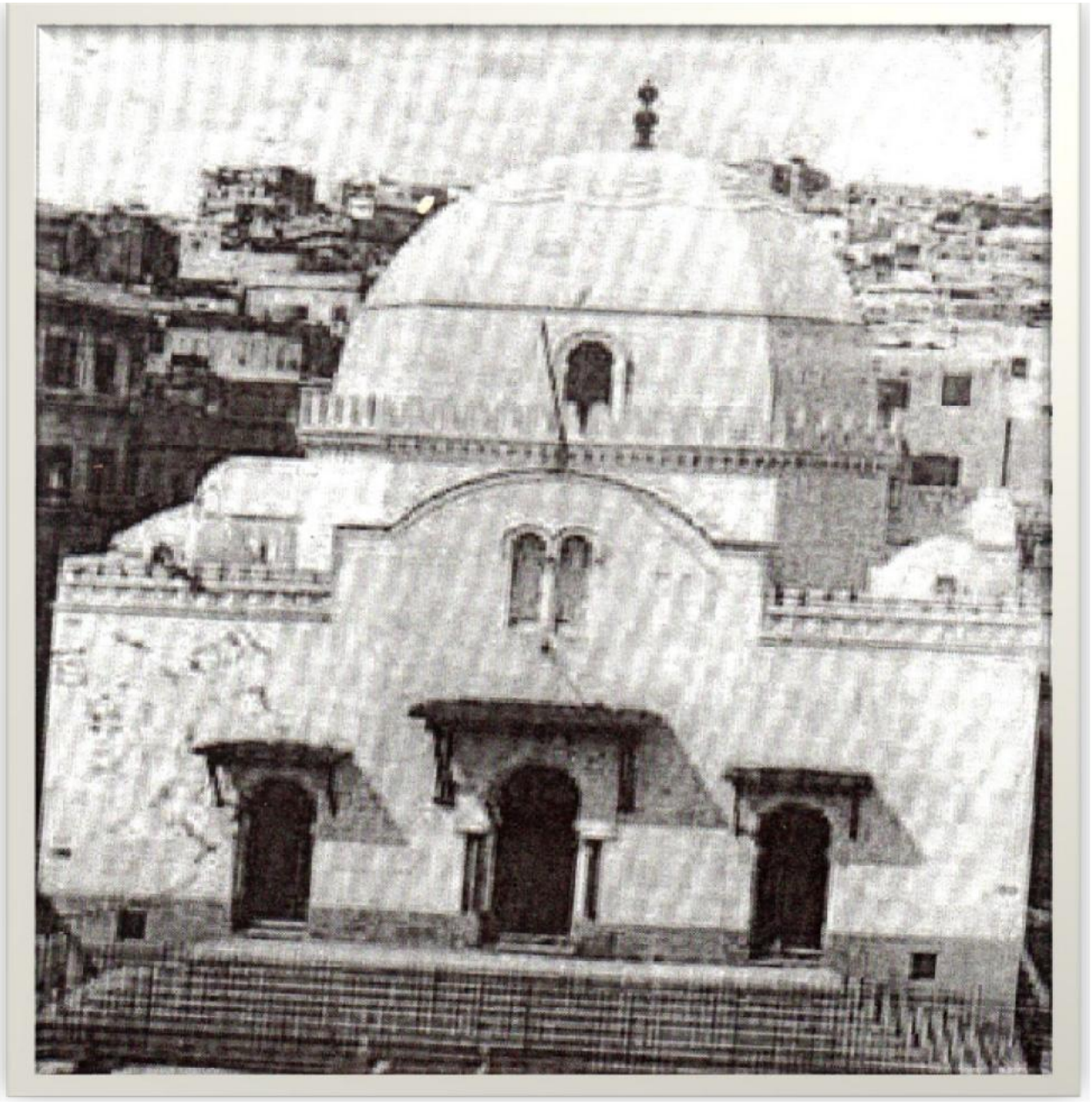

[1] محمود باشا محمد: **الإستلاء على إيالة الجزائر وذريعة المروحة**، ترجمة عزيز نعمان، دار الأمل، 2005، ص88.

الملحق رقم((2)).صورة لمسجد كتشاوى الذي حول الى كنيسة 1832.[1]

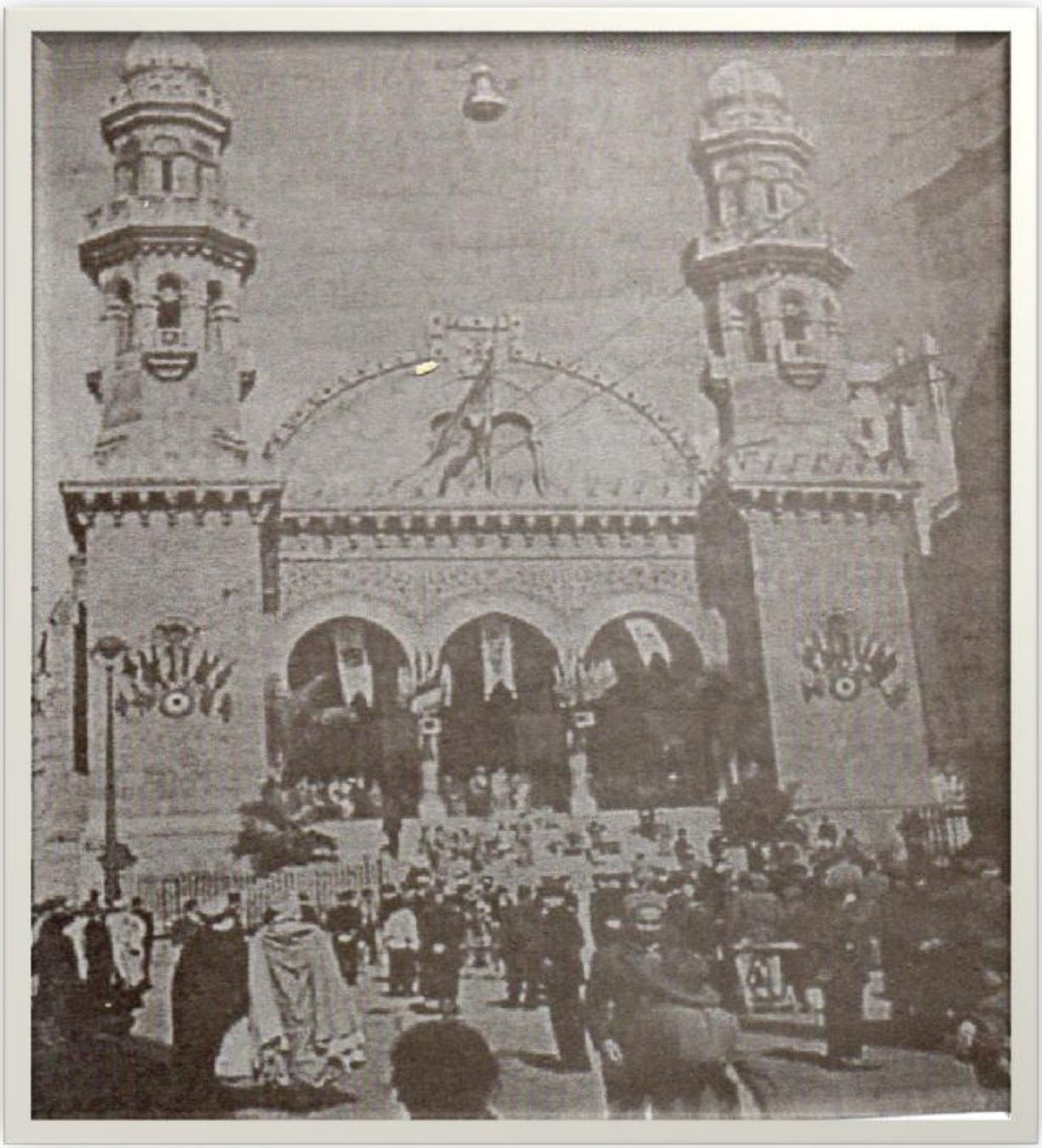

[1] محمود بلشا محمد ، المرجع السابق ،ص 94.

الملحق رقم ((3)) .

القرار المشيخي 07/14/ 1865 حول أحوال الأشخاص والتجنيس في الجزائر:

المادة 1: إن الأهلي المسلم فرنسي، غير أنه سيظل مسيرا بالشريعة الإسلامية يمكنه أن يكون مقبولا لخدمة في الجيوش البربرية والبحرية.

يمكنه أيضا أن يستدعي مقبولا لخدمة في الجيوش البربرية والبحرية.

يمكنه أيضا أن يستدعي لشغل وظائف ومناصب مدنية في الجزائر بإمكانه بعد تقدمه بالطلب، أن يصبح مقبولا للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، وسيكون في هذه الحالة مسيرا بالقوانين المدنية والسياسية الفرنسية.

المادة 2: [مطابقة للمادة واحد ولكنها خاصة بالأهلي اليهودي**]**

المادة 3:[خاصة بالأجنبي الذي أقام في الجزائر لمدة ثلاث سنوات**]**

المادة 4: لا يتمتع بصفة المواطن الفرنسي، المشار إليها في المواد 1، 2ن 3، من هذا القرار سوى منأتم 21 سنة من عمره، حيث يصدر بشأنها مرسوم امبراطوري يحضر له في مجلس الدولة.

المادة 6: التأخر غير المبرر في دفع الضرائب والإتاوات وثمن المحجوزات والغرامات، وبصفة عامة كافة المبالغ المالية والعينية التي تستحقها الدولة أو البلدية.

المادة 7: رفض الإستجابة وبدون مبرر مقبولا لاستدعاءات القابضين أثناء تواجدهم في الأسواق أو الدواوير بهدف جمع الضرائب.

المادة 8:إخفاء المواد المغرمة، أو المشاركة في التنقيص أو محاولة التنقيص في عدد الحيوانات الأليفة والأشياء الواجب فرض الضرائب عليها .

المادة 9: حبس الحيوانات لأزيد من 24 ساعة من دون الحصول على إذن لذلك من السلطة.

المادة 10: استضافة متشردين أو غرباء عن البلدية المختلطة، لا يحملون رخصة نظامية، دون إشعار رئيس الدوار فورا بذلك.

المادة 11:الإمتناع عن تسجيل الأسلحة النارية، سواء الموروثة أو تلك التي تم الحصول عليها بطرق شرعية، في مدة تجاوزت 15 يوما .

المادة 12: بناء مسكن خارج المشة أو الدوار بدون الحصول على ترخيص من رئيس البلدية المختلطة أو المفوضة أو السكن في المناطق الممنوعة.

المادة 13: السفر الى خارج البلدية بهدف تغيير السكن قبل دفع الضرائب أو اشعار رئيس البلدية المختلطة والسفر بدون حمل جواز السفر، وترخيص التنقل وبطاقة الأمن أو دفتر العامل المختوم باطام.

المادة 14: اهمال تقديم ترخيص التنقل للختم لدى البلديات محل الإقامة في مدة 24 ساعة على الأقل.

المادة 15: سياقة مجموعة حيوانات، مهما كان نوعها وفائدتها الى سوق خارج البلدية بدون الحصول على شهادة من أحد الأعضاء المجلس البلدي الذي يخطر بدوره رئيس البلدية بذلك بسرعة.

المادة 16: القيام بأعمال مخلة بالنظام وخاصة في الأسواق مثل الضوضاء والفضائح.

المادة 17: رفض أو إهمال القيام ببعض الأعمال كالإغاثة في ظروف كالحوادث المختلفة أو الغرق أو الفيضانات أو النيران...وكذلك في حال اندلاع الثورة ما عمليات النصب والإحتيال والسطو.

المادة 18:الإجتماع دون الحصول على ترخيص بذلك، في زردة أو زيارة (الحج، أو عشاء عمومي)، اجتماع أكثر من 25، شخصا بدون رخصة من الذكور، إطلاق النار في حفلات الزواج والميلاد والختن بدون رخصة.

المادة 19: فتح مؤسسة دينية أو تعليمية بدون رخصة.

المادة 20: رفض الامتثال أمام الشرطة القضائية بعد الحصول على إنذار كتابي.

المادة 21: ممارسة مهنة الدرار أو المعلم الإبتدائي بدون رخصة.[1]

[1] المدرسة العليا للأساتذة، **التاريخ والجغرافيا**، قسنطينة، (د، س، ن)، ص 314- 316.

الملحق رقم ((04)) مقارن بين البنية الزراعية التقليدية والبنية الزراعية الرأسمالية الإحتلالية.[1]

مواصفات الزراعة الجزائرية	مواصفات الزراعة الرأسمالية الإحتلالية
ملكيات مجزأة قزمية	ملكيات كبيرة مركز
سوق الإستهلاك المحلي	سوقها ترامي تجاري تصديري
انتاجية ضعيفة	انتاجية عالية
تقنية تقليدية	عالية مكننة
غير ممولة	ممولة
أراضي ضعيفة الخصوبة	أراضي خصبة مسقية
يد عاملة غير مؤهلة تقنيا	يد عاملة مؤهلة
مقطوعة في السوق الخارجية	مصدر دخول العملية
استغلال عشوائي	عقلنة في الاستغلال
عمل عائلي وخماسة	عمال زراعيون أجراء

[1] محمد الطيبي: **المرجع السابق**، ص 205.

الملحق رقم ((05)) الآلات التقليدية المعتمدة في زراعة الجزائريين إبان الإحتلال الفرنسي.

- **آلة الحرث/** المحراث يتكون من خمس قطع أساسية من بينها السكة.
- **آلة السقي/** المسحاة.
- **آلة الحصاد/** المنجل.
- **آلة الجرف/**المجرفة والمجراف.
- **آلة النقل/**الشبكة وتصنع من الحلفاء.
- **آلة البذور/**المذرى خشبية وحديدية، ذات أصابع بشكل اليد.
- **آلة التصفية/**اللوح وهي آلة خشبية بكاملها، وهي بشكل ملعقة الأكل إلا أنها أكبر.[1]

[1] جمعية أول نوفمبر: **تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية أثناء فترة الإحتلال من 1837– 1954**، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، (د، س، ن).

الملحق رقم ((06)) جدول إحصائي يوضح العجز في الميزان التجاري الجزائري خلال السنوات من 1877 الى غاية1990م.[1]

السنوات	مبيعات الجزائريين	مبيعات الفرنسيين	العجز
قبل 1877	54994	31878	23116 -
من1877 إلى 1898	563762	131374	432388-
من 1898 إلى 1909	277428	125894-	151634-

[1] محمد الطيبي: **المرجع السابق**، ص203.

[2]

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

- حمدان حوجة" المرآة" تقديم وتعريف، د محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1975.ذيب محمد:" الحريق" ترجمة د سامي الدروبي، روايات الهلال، (د.س).
- فرعون مولود:" ابن الفقير" ترجمة نسرين شكري" ط1، المركز القومي للترجمة، الجزائر، (د.س).
- المعراجي محمد:" مذكرات مصالي الحاج 1898-1939" منشورات منتدى سور الازبيكية، 2007.
- المدني أحمد توفيق:" هذه هي الجزائر" ملتزمة للنشر والتوزيع والطباعة، مكتبة المصرية القاهرة،(د.س)
- ـــــــ كتاب الجزائر، مؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

ثانيا: المراجع

1/ باللغة العربية

- الاشراف مصطفى:" الجزائر الأمة والمجتمع" ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- بقطاش خديجة:" الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871" منشورات دحلب، 2007.
- بن أنشهو عبد اللطيف:" تكون التخلف في الجزائر المحاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر عامي 1830و1962" ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979.
- بن داهة عدة:" الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962" ج1ن طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2008.
- بركات أنسية:" محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر" منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
- بوحوش عمار:" التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار العرب الاسلامي، بيروت.
- بوشلوش طاهر محمد:" التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري 1967-1999، دار بن مرابط، الجزائر، 2008.
- بوضرساية بوعزة:" سياسة البربرية في 1830-1980، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

- بوعزيز يحي:" ثورات الجزائريين في القرنين التاسع عشر والعشرين " دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيعن الجزائر.
- ـــــــ السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1959" ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- ـــــــ سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرة 1830-1954" دار المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007.
- ـــــــ أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة" ط1، دار العرب الاسلامي، بيروت، 1995.
- تركي رابح:" التعليم القومي والشخصية الجزائرية"ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر 1931-1956.
- ـــــــ الشيخ عبد الحميدابن باديس رائد الاصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر"ط5، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2001.
- الزبير سيف الاسلام:" سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر:" المؤسسة الجزائية للطباعة، الجزائر، 1988.
- الزبير محمد العربي:" تاريخ الجزائر المعاص" ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- ـــــــ الثورة الجزائرية في عامها الأول: المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982.
- رزقي الرشيد:" جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي" ط1ن دار الشهاب، بيروت.
- زوزو عبد الحميد:" محطات في تاريخ الجزائر" دار هومة، الجزائر،2004.
- ـــــــ الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939" ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- سعد الله ابو قاسم:" تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954" ج6، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
- ـــــــ الحركة الوطنية 1830-1954" ج3، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.
- ـــــــ أبحاث أراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
- الطيبي محمد:" الجزائر عشية الغزو والاحتلال دراسة في الذهنيات وابنيات" ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- عباس فرحات:" ليل الاستعمار" ترجمة ابو بكر رحال، مطبعة المحمدية، المغرب.
- ـــــــ الشباب الجزائري" ترجمة احمد منور، عاصمة الثقافة العربية، منتدى سور الازبيكية، الجزائر، 2007.
- عيساوي محمد، شريخي نبيل:" الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871"مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

- عينادتايت رضوان:" 8 آيار/ ماي والابادة الجماعية في الجزائر، ترجمة محمد اللحام، ط1، منشورات أنيت، الجزائر، 2005.
- عمار عمورة:" الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962" دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- عميراوياحميدة:" السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائري 1844-1916" عين مليلة الجزائر، 2009.
- ـــــ أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في مجتمع الجزائري 1830-1954" الجزائر، دار القصبة، 2007.
- غربي الغالي:" فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958"دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.
- فركوس صالح:" محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، مديرية النشر جامعة قالمة، 2010.
- فضيل عبد القادر:" اللغة ومعركة الهوية في الجزائر " ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- قداش محفوظ:" جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954" ترجمة محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2006.
- ـــــ تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939" ترجمة محمد بين البار:ج1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011.
- قنان جمال:" قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر" المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.
- لعبيدي محمد:" تاريخ الجزائر"" دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- لونسي رابح:" تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، ج1، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر.
- ليتيم عائشة، أيام في الذاكرة من مأساة شعب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- محساس أحمد:" الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود مسعود غبس، منشورات الذكري الاربعين للاستقلال، القصبة الجزائر، 2002.
- محياوي رحيم:" دراسة مستقبلية للاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات مختار، عنابة، 2006
- مريوش احمد:" محاضرات في تاريخ الجزائر الحديثوالمعاصر1830-1962" بوزيعة 2007.
- مقيلاتي عبد الله:" المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954" ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون 2014.
- محمود باشا محمد": الاستلاء على آلة الجزائر او الذريعة المروحة" ترجمةعزيز نعمان، دار الامل، 2005.

- مياسي ابراهيم:" مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962" دار هومة، الجزائر، 2007.
- هلال عمار:" نشاط الطلبة الجزائريون ابات حرب التحرير، دار هومة، الجزائر، 2004.
- ولد خليفة محمد العربي:" الاحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربة التاريخ الاجتماعي والثقافي" ط1، الجزائر، 2008.

2/ باللغة الفرنسية

Mostafa la cheraf , la loeriemation et société 2eme Edition S.N.E de loer 1978.

3/ المجلات والدوريات

- صاري احمد:" دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية" مجلة المصادر، العدد الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة أول نوفمبر، الجزائر، صيف 1999.
- الزبيري العربي:" الغزو الثقافي في الجزائر" مجلة رويا، العدد الثاني، الجزائر، 1982.
- مهساس أحمد:" التعليم والثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعماريةّ مجلة الثقافة، العدد خمسة وثمانون، الجزائر، 1985.

4/ الرسائل الجامعية

- براهة عمر:" التغير الاجتماعي أو التنظيم الاجتماعي الموجه في الجزائر" دارسة ميدانية لولاية جيجل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدور الثالث في علم الاجتماع الحضري ، كلية العلوم الاجتماعية والاسلامية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجزائر، 1985-1986.
- حضري فضيل:" تشكل اللجنة الدينية في الجزائر" رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة ابو بكر بالقايد، تلمسان، 2012-2013.
- بو رغد رمضان:" الجزائريون والعدالة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال القرن 19م،رسالة ماجستير في تاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، 1999-2000.
- قايد بشير:" قضايا العرب والمسلمين في اثار الشيخ الابراهيمي والأمير شكيب ارسلان، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة" رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه لعلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار الجامعية، منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.
- خبراراة نبيلة:" تطور النسق الثقافي لسكان الريف الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي، كلية العلوم الاجتماعية.
- معزة عز الدين:" فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985" مدكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2003-2004.

- خلفي عبد القادر:" احمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899-1983، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية، 2006-2007.
- حوامدي كريم:" دور الجامعة في التنشئة السياسية" مدكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية، 2007-2008.
- مياسي ابراهيم:" توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغرب الجزائري 1881-1912" مدكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة 1986-1987.

5/ الملتقيات

- دهاش الصادق:" الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن19، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي، الجزائر، 007.
- فارح رشيد:" المحطات البنية لتأسيس الملكية العقارية اثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية التقليدية للمجتمع الجزائري" اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقا في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،الجزائر منشورات وزارة المجاهدين 2007.
- قنان جمال:" التوسع ظاهرة تسليطيه عدوانية واستغلالية" اعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

6/ المنشورات

- جمعية اول نوفمبر:" تاريخ الاوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والادارية اثناء فترة الاحتلال من 1837-1954، دار الشهاب، باتنة، الجزائر.
- المدرسة العليا للأساتذة:" تاريخ وجغرافيا، قسنطينة.

الفهرس

إهداء

شكر وعرفان

مقدمة.....**أ- د**

الفصل الأول: الحياة الاجتماعية للشعب الجزائري خلال الاحتلال الفرنسي في الفترة ما بين 1830-1954 من خلال الكتابات الجزائرية

المبحث الأول: الوضع الاجتماعي للشعب الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي.....10

المطلب الأول: الوضع الصحي.....10

المطلب الثاني: واقع العمران.....14

المطلب الثالث: الواقع الأسري.....20

المبحث الثاني: أساليب السياسة الفرنسية ضد الشعب الجزائري.....24

المطلب الأول: الابادة الجماعية.....24

المطلب الثاني: الهجرة والاستيطان.....30

الفصل الثاني: الواقع الثقافي للشعب الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي في الفترة ما بين 1830-1954 من خلال الكتابات الجزائرية

المبحث الأول: الجوانب الدينية وانعكاساتها على المؤسسات الإسلامية.....40

المطلب الأول: محاربة الدين الاسلامي.....40

المطلب الثاني: محاصرة القضاء الاسلامي.....47

المبحث الثاني: الجوانب الثقافية والعلمية أثناء الاحتلال الفرنسي.....51

المطلب الأول: سياسة لتجهيل.....51

المطلب الثاني: محاربة اللغة والثقافة العربية.....55

المطلب الثالث: محاربة التعليم.....61

الفصل الثالث: الواقع الاقتصادي أثناء الاحتلال الفرنسي في الفترة ما بين 1830-1954 من خلال الكتابات الجزائرية

المبحث الأول: بنية الاقتصاد الاستيطاني الفرنسي في الجزائر 1830-1954.....70

المطلب الأول: دعائم الاستيطان الفرنسي في الجزائر.....70

المطلب الثاني: الإجراءات القانونية ضد الأراضي الجزائرية.....74

المطلب الثالث: نتائج لإجراءات القانونية.....78

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.....80

المطلب الأول: القطاع الزراعي.....80

المطالب الثاني: الجانب الصناعي.....85

المطلب الثالث: الجانب التجاري.....89

الخاتمة.....93

الملاحق.....97

قائمة المصادر والمراجع.....105

الفهرس.....110